تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات

د. طلعت حسيني اسماعيل

أستاذ التخطيط التربوى المساعد

قسم أصول التربية

كلية التربية – جامعة الزقازيق

الملخص

تمثل الهدف الرئيس للبحث في تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات. ولذا سعى البحث إلى تشخيص ترتيب الجامعات المصرية في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات، وتوصل إلى تأخر ترتيبها وتراجعها في نتائج هذه التصنيفات، وذلك لأسباب مختلفة، يتعلق معظمها بضعف تطبيق المعايير والمؤشرات المتبعة في هذه التصنيفات، بالإضافة الى عدم توافر المتطلبات الأساسية التى تمكنها من احتلال المكانة اللائقة بها في قوائم هذه التصنيفات. ثم حدد البحث مجموعة من المتطلبات الواجب توفيرها لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، وتمثلت في: المتطلبات الأولية، وهى: تطوير البنية التحتية، تطوير البرامج والمقررات الدراسية، تطوير برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، تطوير الإدارة الجامعية، تطوير نظام تمويل التعليم الجامعى. والمتطلبات المتعلقة بمعايير التصنيفات العالمية للجامعات، وهى: تطوير الأداء البحثى، تحسين النشر العلمى الدولى، تشجيع حركة تدويل التعليم الجامعي، تطوير البنية الرقمية، تحسين محتوى المواقع الإلكترونية، تحسين السمعة الأكاديمية للجامعة، تدعيم القدرة التنافسية للجامعة، تحسين جودة التعليم، استقطاب العلماء المصريين المهاجرين. ثم بين البحث أهمية التمويل في توفير متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، وشخص واقع تمويل التعليم الجامعى وعلاقته بتوفير تلك المتطلبات. ثم إقترح مجموعة من الموارد المالية الإضافية التى يمكن تعبئتها لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، وتمثلت في: موارد تنمية التمويل الذاتى، موارد تشجيع المشاركة المجتمعية، موارد ترشيد الإنفاق الحكومى ومحاربة الفساد في مجال الإنفاق على التعليم الجامعى.

الكلمات المفتاحية: الموارد المالية – تمويل التعليم -التصنيفات العالمية للجامعات.

Mobilizing Additional Financial Resources to satisfy the Requirements of International Rankings of Universities

Abstract

The main research purpose was mobilizing additional financial resources to satisfy the requirements of international rankings of universities.Therefore, the current research sought to diagnose Egyptian

universities rankings in the international universities. It concluded that the Egyptian Universities came very late in the international rank results for different reasons, most of which are concerned with the weak criteria application and the adopted indicators of this rankings, in addition to unavailability of the basic requirements needed to occupy the suitable position in the lists of this rankings. The research, Then, identified a set of requirements that should be available to satisfy the previously mentioned requirements, namely: Pre_ requisites: developing the infra structure, enhancing academic courses and programs, developing professional developments programs of staff-members, promoting university administration, elevating university education finance. and the related requirements to the international universities rankings; i.e. developing research performance, improving the international publication, encouraging globalizing university education, enhancing digital structure, improving web-cites, refining the academic university reputation, Supporting the university competitiveness, developing quality assurance of education, and attracting the overseas Egyptian scientists. The research revealed the importance of financing in providing the requirements of the international universities rankings. It diagnosed the actual university education finance in relation to these requirements. The research, then, suggested a number of additional finance resources that can be mobilized to fulfill the international universities rankings; i.e., self-finance, societal participation resources, government expense reduction, fighting corruption in the field of university education expenses.

Keywords: Financial Resources – Educational Finance - International Rankings of Universities

مقدمة

تحرص المجتمعات الإنسانية المختلفة على أن تحقق لنفسها استمرار البقاء والعلاء .. البقاء الفاعل فى مسيرة الحضارة الإنسانية بمساراتها المختلفة، والعلاء المتناسب مع تاريخها وتطلعها نحو المستقبل. وفى سبيل تحقيق ذلك يأتى الدور الحاسم لأنظمة التعليم بمستوياتها ومراحلها المختلفة، فهى المعد للإنسان الذى يضمن لمجتمعه استمرار البقاء، ويحمل على كتفيه مسئولية استمرار درجات العلاء.(١)

ويأتى التعليم الجامعى كفاعل رئيس فى تحقيق نهضة المجتمع وتقدمه، من خلال أدواره المتعددة فى مسارات حركته المختلفة المرتبطة بالطلاب والبحث العلمى

وخدمة المجتمع، والتى يجب أن يقوم بها من ناحية. ومن خلال دوره الرئيس فى عملية التنمية البشرية بما يجعلها قوة دافعة تحقق رقى المجتمع وتقدمه من ناحية أخرى.

وتؤكد الشواهد التاريخية المختلفة أن التعليم الجامعى يمثل دائماً القوة المحركة الرئيسية للمجتمع فى ماراثون الحضارة الإنسانية، من خلال دوره فى تحقيق التنمية البشرية المبتغاة لتحقيق تنمية المجتمع فى جوانب حياته المختلفة. وبطبيعة الحال ، فإن هذا يستلزم القيام بجهود مستمرة لتجديد وتطوير وإصلاح منظومة التعليم الجامعى، وفقاً لطموحات المجتمع الآنية والمستقبلية. وأن تنطلق هذه العملية من مسلمة أن التعليم يمثل ضرورةً قوميةً، باعتباره المرتكز الرئيسى للأمن القومى والسلام الاجتماعى للمجتمع، وأن يتم هذا الإصلاح ليس فقط مع النظر إلى مشكلات اليوم ولكن أيضاً مع الوعى الكامل بتحديات المستقبل فى جوانب حياة المجتمع المختلفة.[٢]

وانطلاقاً من أهمية الأدوار التى تقوم بها مؤسسات التعليم الجامعى في دعم مسيرة المجتمع التنموية والحضارية، صارت الدول المختلفة تهتم بها وتهيئ لها الظروف والأوضاع اللازمة لكى تقوم بدورها فى تحقيق الأهداف القومية للمجتمع. ولذا فمن الضرورى أن يتناسب ما تحققه مؤسسات التعليم الجامعى في هذا الشأن مع ما يجب أن يمتلكه المجتمع من أهداف وطموحات حضارية. وهذا يتطلب القيام بعملية تطوير وإصلاح جادة للتعليم الجامعى تطال مكوناته المختلفة، ومن ثم توظيفه بما يجعله قادراً على تلبية الإحتياجات الحضارية لأفراد المجتمع.[٣]

وتؤكد التجارب والخبرات الدولية أن تأمين ما يسمى بـ " غدٍ أفضل " لايمكن ان يتم بتحسين تكنولوجيا المصانع وحدها، ولكن أيضاً بتحسين وتطوير منظومة التعليم الجامعى والإرتقاء بها. ولذا فإن المجتمع أصبح اليوم وأكثر من أى وقت مضى فى حاجةٍ ماسةٍ إلى مؤسسات تعليم جامعى ترتقى بالإنسان إلى مستوى حضارة القرن الحادى والعشرين بما يمكنه من التفاعل الإيجابى معها والإسهام بكفاءة في صناعتها[٤]، وتمتلك القدرة على عبور مسافات التخلف التى تعتريها، وتستنفر طاقاتها البشرية وتستثمر طاقاتها المادية إلى أقصى درجة، لا تنقل عن الغير ولكن يستنبطها بنوها من تاريخهم وواقعهم والمستقبل الذى ينشدونه، مع الاستفادة من تجارب الآخرين طالما أنها تفيدهم فى التحرر من قيود التخلف، تستنهض قدرات المتعلمين نحو الارتواء من فيض الخبرات

الحضارية المختلفة، وتساعدهم على الانطلاق نحو السبق فى العالم الجديد، وتستثير استعداداتهم نحو الريادة فى مختلف مجالات العلم والتكنولوجيا المعاصرة، وتغرس فيهم القيم الأخلاقية السليمة وكل مثمر من معطيات العصر.[٥]

ويقتضى تطوير مؤسسات التعليم الجامعى والإرتقاء بها توفير التمويل اللازم لتحقيق ذلك. شريطة أن يكون هذا التمويل، محدداً لنطاق ومدى أهدافها، ومحدداً للأدوار التى تقوم بها، وكيفية أداؤها لها، ومقدار ما تستطيع تحقيقه من هذه الأهداف، ودرجة الإتقان فى أداء تلك الأدوار. كما يرتبط التمويل بتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية، والقضاء على التباينات فى توزيع هذه الفرص بين مختلف فئات الشعب. وهذا يعنى، أنه كلما كان التمويل كافياً، كلما كان حال نظام التعليم الجامعى جيداً .. أو هكذا يجب أن يكون . ويعنى أيضاً، أن حجم التمويل يتناسب طردياً مع مستوى كفاءة نظام التعليم الجامعى وفعاليته وجودته وحال العدالة التعليمية .. أو هكذا يجب أن يكون.[٦]

ويؤشر على تحقيق هذا التطوير وذاك الإرتقاء تبوء الجامعات مكانة متقدمة في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات، وتشير شواهد الواقع إلى تردى هذه المكانة، وهو ما أكدته نتائج التصنيفات العالمية للجامعات في السنوات الأخيرة، حيث ابتعدت غالبية الجامعات المصرية عن احتلال أى ترتيب متقدم فيها، باستثناء ظهور بعض الجامعات المصرية، مثل جامعة القاهرة ضمن تصنيف شنغهاى الصينى لأفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم في الاصدار الأخير من التصنيف عام ٢٠١٦م، والذى احتلت فيه مستوى متأخر (٤٠١ -٥٠٠)[٧]، والجامعة الأمريكية التى جاءت في المركز ٣٦٥ ضمن تصنيف كيو إس البريطانى لأفضل ٤٠٠ جامعة على مستوى العالم عام ٢٠١٦/٢٠١٧[٨]، وجامعتى القاهرة والاسكندرية اللتين جائتا في المركزين ٧٢٤، و ٩١٦ على الترتيب، ضمن تصنيف ويب ماتريكس الإسبانى لأفضل ١٠٠٠ جامعة في العالم في يناير عام ٢٠١٧[٩]، أما بقية الجامعات المصرية فقد عجزت عن احتلال أى مكانة في تلك التصنيفات.

ولقد قدمت نتائج الجامعات المصرية في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات في السنوات الأخيرة دليلاً واضحاً على تراجعها الأكاديمى، وتدني مستواها العلمى، وانحسار دورها في خدمة المجتمع، ولا شك أن هذا التراجع وذاك التدنى والإنحسار هو إشارة

مبدئية على نقص المتطلبات اللازمة لهذه التصنيفات في معظم هذه الجامعات، والذى يعد السبب الرئيس فيه هو ضعف التمويل المقدم لها، وعدم كفايته، لتوفير تلك المتطلبات التى تعين هذه الجامعات على احتلال مراتب متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات، وهو الأمر الذى قد ينتج عنه آجلاً أو عاجلاً انخفاض وانحسار المخزون العلمى للمجتمع المصرى، بل أنه ربما يفقد هيبته في مرحلة ما اذا استمر الأمر كما هو عليه.

ولا شك في أنه يستحيل على الجامعات المصرية أن تتبوء مكانة عالية فى التصنيفات العالمية للجامعات بدون تأمين المتطلبات اللازمة للتوافق مع معايير هذه التصنيفات، حيث يضمن ذلك تحسين البيئة التعليمية للجامعة، ويساعد على تمكين طلابها من الإجادة في مجالات العمل المختلفة والمسابقات العلمية الدولية، وتحسين أداء أعضاء هيئاتها التدريسية في التدريس، والبحث العلمى، وتقديم الاستشارات، وخدمة المجتمع، وعكس انجازاتها العلمية، من خلال نشر بحوثها في المجلات والدوريات العلمية الرصينة، وحصد الجوائز العلمية، وغيرها لجذب الكثير من الاستثمارات لدعم أنشطتها العلمية، وجذب أفضل الطلاب للإلتحاق ببرامجها بوصفها مراكز اشعاع فكرية وعلمية متميزة. ويحتاج كل ذلك إلى جهود تبذل، وأدوار تؤدى من كافة العاملين في تلك المنظومة ومن الشركاء والمستفيدين منها، ويرتبط بذل هذه الجهود، وأداء تلك الأدوار، بشكل أو بآخر بالتمويل.

وتعد المخصصات المالية السلاح الأهم في توفير المتطلبات اللازمة التى يتعين توفيرها لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات التى تسعى إلى حجز مرتبة متقدمة في التصنيفات العالمية، ومن ثم الوصول إلى مستوى جامعات النخبة العالمية، وتبوء الصدارة في مجال اقتصاد المعرفة، حيث تحتاج الجامعات التى يحدوها أمل الوصول الى مستوى جامعات النخبة الى موارد مالية كبيرة، حتى تحقق أهدافها بكفاءة واقتدار، وحتى تتمكن من تطوير برامجها، وخططها، وأبحاثها.

وتواجه الكثير من الدول صعوبات عديدة في توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، وذلك بسبب ضخامة الاستثمارات المالية التي يحتاجها توفير تلك المتطلبات. وتظهر المشكلة بشكل أكثر وضوحاً في حالة الجامعات المصرية التي تعتمد بشكل أساسي علي الموارد المالية الحكومية في التمويل.[١٠] ومن ثم

فلقد بات من المستحيل تنحية تعبئة موارد مالية إضافية لتمويل التعليم الجامعى جانباً عند الحديث عن توفير متطلبات التفاعل مع معايير التصنيفات العالمية للجامعات.

ويشير واقع تمويل مؤسسات التعليم الجامعى إلى ضعف قدرته على تلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، وذلك لاعتماده على التمويل الحكومى بشكل أساسى، والذى تأثر بتردى الأوضاع الاقتصادية للمجتمع فى السنوات الأخيرة، حيث تراجعت ايرادات الدولة، وانخفض معدل النمو الاقتصادى، وتراجع الاحتياطى النقدى من العملة الأجنبية، وانخفضت تحويلات المصريين من الخارج، وتراجعت ايرادات قطاع السياحة، ومن ثم فإنه لا يمكن تصور ما يمكن أن تؤول إليه أوضاع الجامعات المصرية في المستقبل إذا ما استمرت الأوضاع الاقتصادية والتعليمية فيها على نحو ما هى عليه. وعليه فإذا ما أرادت الجامعات المصرية أن تحافظ على مكانتها، وأن ترتقى بقدراتها التنافسية مع الجامعات الأخرى في الدول المتقدمة، وأن تتمكن من توفير المتطلبات التى تقتضيها معايير التصنيفات العالمية للجامعات، فإنها تحتاج إلى دعم، وإلى موارد مالية إضافية يمكن من خلالها توفير المتطلبات اللازمة لها، ليس فقط لدخول تلك الجامعات في التصنيفات العالمية، وإنما ، أيضاً، لاحتلال مراتب متقدمة فيها.

ويعد تعبئة موارد مالية إضافية لتمويل مؤسسات التعليم الجامعى هو السبيل الأساس لتوفير المتطلبات اللازمة لاحتلالها مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات، ولعل ما يؤيد ذلك، هو احتلال الجامعات الأمريكية والبريطانية والصينية المراكز الأولى في تلك التصنيفات في السنوات الأخيرة، حيث ساهم مستوى التمويل المتاح لها في تحسين كفاءتها وجودتها، وتعزيز قدرتها على استقطاب العلماء، وتحسين أنظمة الرواتب، كما ساعدها في السعى نحو تطوير إمكاناتها البحثية، وأوضاعها التعليمية، إضافة الى تحسين مدخلاتها ومخرجاتها وعملياتها. وكل ذلك يتطلب، بلا شك، تمويلاً ضخماً يأتى بصفة خاصة من حالة الاستقرار التى تنعم بها تلك الدول على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وفى ضوء عدم كفاية التمويل الراهن للجامعات المصرية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات من جهة، وتراجع ترتيبها في قوائم تلك التصنيفات، بسبب تردى أوضاعها التعليمية والبحثية والخدمية من جهة أخرى، يأتى البحث الحالي

كمحاولة للبحث عن موارد مالية إضافية مقترحة لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، بما يمكن الجامعات المصرية من تطوير قدراتها التنافسية بما يمكنها من احتلال مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات مقارنة بالجامعات الأخرى في بلدان العالم المختلفة.

مشكلة البحث

تسعى الجامعات المصرية لتكون من أفضل جامعات العالم، وأن تمتلك القدرة على المنافسة العالمية في مجالات البحث والإبداع والابتكار، وأن تسهم في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة، ولا شك في أن كل ذلك يستحيل حدوثه دون توفير المتطلبات اللازمة التى تمكن تلك الجامعات من المنافسة العالمية، وتبوء مراكز متقدمة في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات.

وإنطلاقاً من كون الموارد المالية تمثل قوة الدفع الحقيقية لإصلاح وتطوير منظومة التعليم الجامعى والإرتقاء بها حتى تتمكن من تحقيق أهدافها في دعم مسيرة المجتمع التنموية والحضارية، وفى ضوء تأكيد مؤشرات الواقع على محدودية الموارد المالية المخصصة لقطاع التعليم الجامعى من الموازنة العامة للدولة، وعدم كفايتها على الوفاء بتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، والتى تتطلب ميزانيات ضخمة، قد يتعذر تدبيرها عادةً من مصدر واحد، وهو ميزانية الجامعة السنوية. فإنه لايمكن للجامعات المصرية أن تتبوء مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات، طالما أنها تعتمد فقط على المخصصات المالية الحكومية المقدمة من قبل الدولة، والتي تذهب في معظمها كمرتبات ومصاريف إدارية، مما يؤدي إلي تقليص الإعتمادات الخاصة بتوفيرالمتطلبات اللازمة التى تمكن تلك الجامعات من تبوء مراكز متقدمة في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات. ومن ثم تأتى أهمية وضرورة السعى نحو تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات. **وبناءً على ذلك فإن مشكلة البحث تتحدد فى الأسئلة الآتية:**

١ - ما ماهية التصنيفات العالمية للجامعات، وما أنماطها؟ وما المعايير والمؤشرات المستخدمة في كل منها؟

٢ - ما ترتيب الجامعات المصرية في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات؟

٣ - ما متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات؟

٤ - ما أهمية التمويل في توفير متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات؟

٥ - ما الموارد المالية الإضافية التى يمكن تعبئتها لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات؟

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث فى: تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، **وفى سبيل تحقيق ذلك، يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:**

١ - تحديد ماهية التصنيفات العالمية للجامعات، وأهدافها، وأهميتها ، وأبرز عناصرها، وأهم أنماطها.

٢ - توضيح الرؤية لكافة المهتمين بالشأن الأكاديمى بأهم المعايير والمؤشرات المعمول بها في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات.

٣ - تشخيص واقع ترتيب الجامعات المصرية في أبرز نماذج التصنيفات العالمية للجامعات(شنغهاى الصينى -كيو إس الإنجليزى -التايمز الإنجليزى -ويب ماتريكس الإسبانى).

٤ - تحديد المتطلبات اللازمة لاحتلال الجامعات المصرية مواقع متقدمة في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات، المشار إليها أعلاه.

٥ - بيان أهمية التمويل في توفير متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، وتحسين ترتيب الجامعات المصرية فيها.

٦ - تشخيص واقع تمويل مؤسسات التعليم الجامعى.

٧ - تحديد مدى كفاية التمويل الحكومى للتعليم الجامعى لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

٨ - إقتراح موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية موضوع تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات. وهو موضوع لم يلق بعدالاهتمام الكافى على مستوى الدراسات والبحوث العربية، رغم الاهتمام الكبير الذي حظى به على مستوى البحوث والدراسات الأجنبية. ومن ثم قد يساهم هذا البحث في تحقيق الإثراء المعرفى في هذا المجال، كما أنه قد يكون مقدمة لبحوث أخرى في حقل التربية. ولعل ما يزيد من أهمية موضوع هذا البحث أيضاً قلة الدراسات العربية التى تطرقت إلى هذا الموضوع رغم أهميته فى ظل عصر التنافسية العالمية بين الجامعات.

وتبدو أهمية البحث من خلال **القيمة النظرية** التى يقدمها، فيما يتعلق بإلقاء الضوء على مجال بحثى مهم، يتعين إيلاؤه الأهمية الكافية، ألا وهو موضوع التصنيف العالمى الجامعات وأهميته وأهدافه، وأبرز أنماطه، وترتيب الجامعات المصرية فى أحدث إصداراته، وأهم الأسباب المسئولة عن تدنى ترتيب الجامعات المصرية فيه، وكذلك تحديد أهم المتطلبات التى يتعين توفيرها لمساعدة الجامعات على تحقيق ذلك ، وعلاقة هذه المتطلبات بتمويل التعليم الجامعى.

وفيما يمثله البحث الحالى من **قيمة نظرية أيضاً**، هو محاولة توفير معرفة نظرية جديدة تدور حول البحث عن موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، والذى يشكل مطلبًا بحثيًا ذا قيمة علمية، تقتضيه طبيعة التنافسية التى حتمتها تأثيرات العولمة الاقتصادية والتعليمية على كل المجتمعات فى جميع أنحاء العالم.

وتتحدد **القيمة التطبيقية** للبحث، من خلال ما يمكن أن يسفر عنه من نتائج قد تفيد المسؤولين عن صنع سياسة التعليم الجامعى فى مصر، والمخططين له، ومتخذى القرار فى الجامعات المصرية، والباحثين، في التعرف على حال ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات، وتحديد الأسباب المسؤولة عن وصوله لهذا الحال، وتحديد الموارد المالية الإضافية التى يمكن تعبئتها لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، وبما يسهم فى تخطيط سياسة واستراتيجية التعليم الجامعى على أسس علمية سليمة.

ومن ثم تحقيق التقدم المرغوب للمؤسسات الجامعية المصرية فى قوائم التصنيفات العالمية للجامعات.

وتتأكد **القيمة التطبيقية أيضاً** من تعدُّد المستفيدين من البحث، مثل: وزارة التعليم العالى، والمجلس الأعلى للجامعات، والقائمين على تطوير التعليم الجامعى، والقائمين على ادارة الجامعات، ومخططى التعليم، ورجال التربية، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، والباحثين، وطلاب الدراسات العليا بالجامعات، ومراكز البحوث، والمهتمين بقضايا إصلاح التعليم الجامعى وتطويره.

منهجية البحث

تقتضى طبيعة البحث الحالى، استخدام **المنهج الوصفى** لمعالجة مشكلة البحث من وصف وتحليل لقضية التصنيفات العالمية للجامعات من حيث: مفهومها وأهدافها وأهميتها، وأهم أنماطها، وأبرز المعايير والمؤشرات المستخدمة فى كل نمط منها. ثم تشخيص ترتيب الجامعات المصرية في أحدث نتائجها، واستخلاص الأسباب المسئولة عن ذلك، وتحديد المتطلبات التى يتعين توفيرها حتى يمكن للجامعات المصرية أن تتبوء ترتيباً متقدماً فيها، ومروراً ببيان أهمية التمويل في توفير هذه المتطلبات، ثم تشخيص واقع تمويل التعليم الجامعى، وانتهاء بتحديد الموارد المالية الإضافية التى يتعين تعبئتها لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

خطة السير فى البحث

يسير البحث وفق الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: تحليل الأدبيات المختلفة المتعلقة بالتصنيفات العالمية للجامعات، لتقديم إطار فكرى متكامل حولها، من حيث: مفهومها، وأهدافها، وأهميتها، وعناصرها، وأهم أنماطها، وأهم المعايير والمؤشرات المتبعة فى كل منها. وتمثل هذه الخطوة المحور الأول للبحث، بعنوان: إطار مفاهيمي عن التصنيفات العالمية للجامعات.

الخطوة الثانية: تشخيص واقع ترتيب الجامعات المصرية في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات، وذلك من خلال: التعرف على ترتيب الجامعات المصرية في: تصنيف شانغهاي الصينى، وتصنيف كيو اس البريطانى، وتصنيف التايمز البريطانى،

وتصنيف ويب ماتريكس الإسبانى خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٢٠١٦/٢٠١٧، ثم تحديد أسباب تدنى ترتيب الجامعات المصرية فى تلك التصنيفات. وتمثل هذه الخطوة المحور الثانى للبحث بعنوان: واقع ترتيب الجامعات المصرية في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات.

الخطوة الثالثة: تحديد أهم المتطلبات اللازمة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات. وذلك من خلال: أولاً: تحديد المتطلبات الأولية والأساسية، وثانياً: تحديد المتطلبات التى تتعلق بمعايير ومؤشرات نماذج التصنيفات العالمية للجامعات. وتمثل هذه الخطوة المحور الثالث للبحث بعنوان: متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

الخطوة الرابعة: تشخيص واقع تمويل التعليم الجامعى، وبيان مدى قدرته على توفير متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات. وذلك من خلال: تحديد أهمية التمويل فى توفير متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، وتشخيص واقع التمويل الحكومى للتعليم الجامعى، وبيان مدى كفايته لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات. وتمثل هذه الخطوة المحور الثالث للبحث، بعنوان: واقع تمويل التعليم الجامعى وعلاقته بتوفير متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

الخطوة الخامسة: اقتراح الموارد المالية الإضافية التى يمكن تعبئتها لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات. وذلك من خلال: تحديد موارد تنمية التمويل الذاتى للجامعات المصرية، وتحديد موارد تشجيع المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم الجامعى، وتحديد موارد ترشيد الإنفاق الحكومى، ومحاربة الفساد فى مجال الإنفاق على التعليم الجامعى. وتمثل هذه الخطوة المحور الخامس للبحث، بعنوان: الموارد المالية الإضافية التى يمكن تعبئتها لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

المحور الأول - إطار مفاهيمي عن التصنيفات العالمية للجامعات

صارت التصنيفات العالمية للجامعات من الحتميات والضرورات التى لا يمكن الاستغناء عنها، فى عصر يتسم بالتنافسية، وهى لا تجرى -كما كان يظن في فترة

سابقة -من باب الرفاهية الثقافية، أو التسلية الذهنية في جامعات النخبة بدول العالم الغنية وحدها. بل صارت ضرورية لجامعات الدول كافة على اختلافها من التقدم، أو التخلف، وذلك لما يحفل به العالم الجديد من تغير سريع ومتزايد، فضلاً عن أهميتها في ترشيد عملية صناعة القرارات الجامعية. وقد اكتسبت التصنيفات شهرة واسعة على الأصعدة المحلية والاقليمية والعالمية، وباتت محط اهتمام وتنافس كبرى الدول ومؤسسات البحث العلمى حول العالم.

أولاً - تعريف التصنيف العالمى للجامعات

دفعت حداثة تداول مصطلح التصنيف العالمى للجامعات، إلى تعدد التوجهات والرؤى التى سعت إلى توضيحه، والتى عكست اختلاف وتباين نظرة المفكرين والمهتمين به، والباحثين في اشكالياته المرجعية، وفى مصداقية المؤشرات المتبعة في كل تصنيف، إلا أنه توجد تعريفات متعددة للتصنيف الدولى للجامعات، **نتمثل في الأتى:**

يعرف التصنيف في اطار التعليم الجامعى، بأنه: الدرجة الكلية التي تحصل عليها الجامعة في أحد التصنيفات العالمية للجامعات، من خلال جمع المعايير والمؤشرات المختلفة، وتخضع لعمليات حسابية، و تطبيق أوزان معينة، ومن ثم تستخرج النتيجة الكلية للجامعة المعنية، ويتم تحديد ترتيبها من بين عدد الجامعات المتقدمة للحصول على مركز ما، وفق أحد هذه المقاييس والتصنيفات العالمية.(١١)

ويعرف بأنه طريقة لجمع المعلومات لتقييم الجامعات، والبرامج الأكاديمية، وألأنشطة العلمية والبحثية، لتوفير التوجيه لجماعات مستهدفة محددة مثل الطلبة الذين أنهوا دراستهم المدرسية، ويريدون الالتحاق بالجامعة، أو الطلبة الذين يريدون تغيير تخصصاتهم أو جامعاتهم، أو أعضاء من طاقم ادارة القسم أو الجامعة الذين يريدون معرفة نقاط قوتهم وضعفهم حتى يبقوا في وضع تنافسى.(١٢)

ويعرف جى سادلاك J. Sadlak (٢٠٠٧) التصنيف بأنه نهج شائع يهدف إلى قياس جودة مؤسسات التعليم الجامعي، ومقارنتها بمثيلاتها على مستوى العالم، أي أن الهدف من التصنيف هو المقارنة الدولية بين الجامعات بناء على بيانات أكاديمية.(١٣)

كما يعرف تصنيف الجامعات بأنه قوائم بأسماء الجامعات أو ما يعادلها من مؤسسات التعليم العالى، مرتبة ترتيباً تنازلياً، ويعتمد هذا الترتيب على مجموعة من المعايير والمؤشرات المختلفة، ويبنى على احصاءات عامة، أو تغذية راجعة من قبل أكاديميين عالميين، أو طلبة في تلك المؤسسات، أو خريجين منها، أو من قبل مؤسسات يعمل بها خريجوها.(١٤)

ويقصد بالتصنيف الأكاديمي للجامعات بأنه: قائمة للجامعات يتم ترتيبها بناء على مجموعة من المؤشرات، بعضها يعتمد بشكل أساسي على مؤشرات البحث العلمي، وبعضها الآخر يعتمد على إجراء بعض المسوح.(١٥)

كما يعرف بأنه: العملية التى يتم من خلالها ترتيب الجامعات والمؤسسات التعليمية والأكاديمية بصورة مستقلة، تبعاً لجهة التصنيف الدولى التى تتولى هذه العملية، وعلى أساس المعايير والمؤشرات المعتمدة في ذلك.(١٦)

ويعرف أيضاً بأنه: نظام ترتيب الجامعات من حيث المستوى الأكاديمى والعلمى أو الأدبى، وهذا الترتيب يعتمد على مجموعة من الاحصاءات، أو الاستبانات التى توزع على الدارسين والأساتذة وغيرهم من الخبراء والمحكمين، أو تقييم الموقع الالكترونى وغير ذلك من المعايير.(١٧)

ويرى فيصل عبد الله الحاج (٢٠٠٨) أن تصنيف الجامعات يختلف عن ترتيب الجامعات، وأن الأصح إستعمال كلمة ترتيب وليس تصنيف، لأن التصنيف Classification يعني تصنيف الجامعات في مجموعات، حسب أهدافها وأغراضها، مثل جامعات بحثية، وجامعات تدريسية، وجامعات لخدمة المجتمع. كما يمكن تصنيف الجامعات حسب التوزيع الجغرافى، أي حسب مواقعها في بقاع العالم المختلفة، أما الترتيب Ranking فهو أسلوب للتنظيم، يضع الأشياء في سلم أفضلية، حسب معايير تعارف عليها في درجات من الأعلى إلى الأسفل أو من الأولى إلى الأخيرة.(١٨)

ثانياً- أهداف التصنيفات العالمية للجامعات

يعكس الاهتمام المتزايد بتصنيف الجامعات، الاعتراف العام بأن المعرفة هي قاطرة النمو الاقتصادي والتنافسية العالمية، وأن الجامعات هي العامل الحيوي الرئيس في هذا المجال، وينظر إلى أنظمة تصنيف الجامعات على أنها عنصر مساعد للطلاب في

عملية اختيار الجامعة المناسبة للالتحاق بها، ولأرباب العمل في عملية انتقاء الخريجين وتوظيفهم في مؤسساتهم، وللحكومة وصانعى السياسات في تقييم جودة مؤسسات التعليم الجامعى ومستواها العالمى، ولمؤسسات التعليم الجامعى في المساعدة على تقييم أدائها مقارنة ببقية المؤسسات. [١٩] ويسعى تصنيف الجامعات عالمياً إلى تحقيق عدة أهداف، **نتمثل فيما يلى:**

١ - تزويد المجتمع بمركز المؤسسة الأكاديمية مقارنة بالآخرين.

٢ - تشجيع الجامعات على التطوير المستمر.

٣ - تحسين التنافس الإيجابى بين الجامعات

٤ - استقطاب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس للإلتحاق بالجامعات.

٥ - التعرف على طبيعة المؤسسة التعليمية، والأخذ في الاعتبار رسالتها وأهدافها.

٦ - قياس المخرجات اعتماداً على المدخلات.[٢٠]

ثالثًا - أهمية التصنيفات العالمية للجامعات

أصبح التصنيف عملية ذات أهمية عالية للمستفيدين من نتائجه، حيث يؤثر على عملية التدويل الأكاديمية، التى تشجع على التنقل بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب، كما ثبت أن التصنيف يعزز المنافسة الدولية بين الجامعات من أجل ايجاد بيئة تعليمية جاذبة متعددة الثقافات، والإتجاه نحو التعاون بين الجامعات، والأهم من ذلك، أنه فرصة لتحسين ومعالجة مواطن الضعف ونواحى القصور لدى الجامعات.[٢١] وبالإضافة إلى ذلك، فان أهمية التصنيفات العالمية للجامعات تتلخص **فيما يلى:**

١ - تعتبر مؤشر رصد، وبيان توثيق لما يحدث من تغيرات بمرور الزمن في مؤسسات التعليم الجامعى، وذلك على المستويين الاقليمى والدولى.

٢ - تعد أبرز وسائل تقييم التعليم الجامعى، والبحث العلمى، في مطلع القرن الواحد والعشرين، حيث أوجدت التصنيفات أدلة حيادية للمقارنات المرجعية الشفافة والنزيهة بين واقع هذا القطاع في شتى ربوع العالم، مما يدفع إلى التسليم بأن تدرج الجامعات في قوائم التصنيفات، تعكس قيمة الجامعة النسبية، مقابل مثيلاتها من الجامعات المحلية والاقليمية.[٢٢]

٣ - تبين ما يحدث من تغيرات بمرور الزمن في الوضع الإقليمي والدولي لكل جامعة، وتستخدم كأداة لمساعدة واضعي السياسات التعليمية الجامعية في تحديد نقاط الضعف والقيود والمعوقات التي تواجهها الجامعات من ناحية الجودة والكفاءة من جهة، وتحديد أفضل الطرق والممارسات لتطوير مستوى التنافسية من خلال الاقتداء بأفضل جامعات العالم من جهة أخرى.[٢٣]

٤ - تساعد على تحسين القدرة التنافسية للجامعات، وذلك من خلال تحديد موقعها من ترتيب الجامعات في المحيطين الاقليمى والعالمى، وبيان ما الذى تحقق، وما الذى لم يتحقق حتى تصل إلى مصاف الريادية.

٥ - تعمل على دعم وتفعيل عمليات الترويج والتسويق لمخرجات البحث العلمى، لمختلف مؤسسات التعليم الجامعى محلياً ودولياً.[٢٤] وهو ما من شأنه أن يضمن ارتفاع حجم الطلب على مخرجات المؤسسات التى تحتل مراكز مرموقة في التصنيفات، ويزيد من عروض التعاون والشراكة المقدمة لها.

٦ - تبحث في اشكالية جودة مخرجات مؤسسات التعليم الجامعى، والتى تعد الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والمتقدمة.

٧ - تساعد على نشر ثقافة العالمية بين كافة العاملين والمنتسبين لمؤسسات التعليم الجامعى على اختلاف مستوياتهم(أساتذة، طلاب، رؤساء أقسام، عمداء كليات، إداريين)، وجعلها هدفاً استراتيجياً لتحقيق الريادة العالمية.[٢٥]

٨ - تقدم خدمة للطلاب الراغبين بالدراسة خارج أوطانهم، خاصة طلاب البلدان النامية ومنها الدول العربية، كونهم يسعون إلى أفضل الجامعات، لذا فهم يجدون في التصنيفات العالمية للجامعات خير دليل يطمئنون من خلاله إلى صحة اختيارهم، خاصة أنهم يبذلون أموالهم لقاء التحاقهم بتلك الجامعات.[٢٦]

٩ - تؤثر نتائجها على السمعة الأكاديمية للجامعة، وعلى مدى قدرتها على استقطاب الطلبة؛ حيث توفر لهم المعلومات التي يحتاجون إليها لاختيار الجامعة التي تُلبي احتياجاتهم على أفضل وجه، كما تُؤدي نتائجها إلى زيادة القدرة التنافسية الوطنية للجامعات، والدفع نحو الوصول إلى مصاف العالمية، وتحقيق المزيد من

الشفافية، وتشجيع الجامعات على تحسين نوعية برامجها، وتطوير جودة الأداء الأكاديمي لها.[٢٧]

رابعاً - عناصر التصنيفات العالمية للجامعات

تمثل التصنيفات العالمية دراسات تقويمية جادة للجامعات، تقوم على مناهج بحث، وأدوات درس وفحص مقننة أو شبه مقننة، وتحظى بقدر عال من الإحترام في مختلف الأوساط العلمية، وتنهضا بها معاهد ومراكز بحثية وجمعيات علمية ذات سمعة مرموقة. وتتمثل أهم العناصر التى تبنى عليها منظومة التصنيف العالمى للجامعات **فيما يلى:**

١ - وجود هيئات أو مؤسسات مختصة لتأطير إجراءات التصنيف بصورة مستقلة وعقلانية.

٢ - وجود منهجية معلنة ومعايير ومؤشرات مقننة مسبقاً، تحتكم اليها الجامعات المتنافسة في التصنيف.

٣ - ضرورة توفر قدر عال من البيانات الامبريقية حول مؤسسات التعليم الجامعى والبحث العلمى، والمتاحة إما بواسطة المؤسسات نفسها، أو عن طريق الآراء المحصلة من المسوحات الميدانية الموجهة لفائدة خبراء أكاديميين، أو طلبة منتسبين إلى هذه المؤسسات أو أى نوع آخر من المصادر.

٤ - إجراء المقارنات بين مؤسسات التعليم الجامعى حول العالم، وترتيبها وفق نظام معين، يكرس مبدأ الأفضلية النسبية لبعضها على بعض.

٥ - تحديد آجال موسمية أو سنوية ثابتة لانطلاق عمليات التقييم، وإصدار النتائج النهائية.[٢٨]

خامساً - نماذج التصنيفات العالمية للجامعات

ظهر فى العالم فى السنوات الأخيرة العديد من النماذج -القوائم -المعتمدة عالمياً، لتصنيف الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات التعليمية المختلفة، والتى تصدرها جهات مختلفة، وتتباين تلك القوائم فيما بينها، ليس فقط في طبيعة أهدافها ، والظروف التى صاحبت نشأتها، وسمعتها في الأوساط الأكاديمية المختصة، بل يمتد

الأمر حتى لنوعية المعايير المستخدمة في كل منها، والتى يتم بناء عليها اجراء الترتيب، إذ يتم الترتيب فى عدد من هذه القوائم المعلنة طبقاً لبعض معايير الجودة القابلة للقياس، ويتم فى أخرى بناء على بعض الإحصائيات، أو إستطلاع رأى الأكاديميين أو الطلاب أو غيرهم من الفئات المشاركة، أو المستفيدة من العملية التعليمية، وتضع معظم هذه القوائم معايير ومؤشرات عديدة لقياس جودة وكفاءة الانتاج العلمى للجامعات من النواحى الكمية والكيفية. وتتمثل أبرز نماذج التصنيفات العالمية للجامعات، **فيما يلى:**

١- تصنيف شانغهاي الصينى

هو تصنيف صينى، يعد من أشهر تصنيفات الجامعات على مستوى العالم، ظهر في يوليو سنة ٢٠٠٣ كأول تصنيف عالمى ينشر ترتيب الجامعات في العالم. وهذا التصنيف يصدر سنوياً من جامعة شنغهاي الصينية، ويطلق عليه التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية، ويعرف باسم Shanghai Jiao Tong University ، ويرمز له اختصاراً بـ أروو (ARWU)، ويعتبره العلماء من أكثر التصنيفات موضوعية وحيادية، كما يعد من أكثر التصنيفات انتشاراً وقبولاً في الأوساط الأكاديمية.[٢٩] وخصوصاً بعد أن قامت المجلات العالمية مثل مجلة الايكونيميست البريطانية بنشر نتائجه بصفة دورية. وقد وضع الترتيب على الإنترنت منذ يوليو عام ٢٠٠٣، ويقوم بالتركيز على أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم.[٣٠]

وتتمثل الأهداف الأصلية لهذا التصنيف في معرفة الخلل في الجامعات الصينية لإصلاحه، ومعرفة النقص لتداركه، ومعرفة أفضل الجامعات للاستفادة من تجاربها وتشجيع الابتعاث اليها، والدراسة فيها، واستقطاب العلماء والمؤهلين وخاصة الصينيين من خريجى هذه الجامعات والعاملين فيها.[٣١] وبالرغم من أن هذا التصنيف وضع بهدف معرفة مستوى التعليم في الجامعات الصينية، مقارنة بجامعات العالم، إلا أنه استقطب قدراً كبيراً من الاهتمام من الجامعات، والحكومات، ووسائل الاعلام العامة، في جميع أنحاء العالم.

وتقوم فلسفة العمل التى يستند إليها القائمين على هذا التصنيف على فحص وتقييم ٢٠٠٠ جامعة في العالم، من أصل قرابة عشرة آلاف جامعة مسجلة في اليونسكو امتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة، وخلال الخطوة الثانية من الفحص، يتم تصنيف ألف

جامعة منها، وتخضع مرة أخرى للمنافسة على مركز فى أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم، وتنشر الجامعة نتائج التصنيف على شكل قائمة بأسماء الجامعات مرتبة ترتيباً تنازلياً في شهر سبتمبر من كل عام.(٣٢)

وتصنف المؤسسات التعليمية التى يجرى تصنيفها من خلال خمسة مجالات معرفية، هي: العلوم الطبيعية والرياضيات، الهندسة التكنولوجية وعلم الحاسوب، علوم الحياة والزراعة، الطب السريري والصيدلة، والعلوم الاجتماعية. أما الآداب والعلوم الإنسانية فلا يتم تصنيفها نظراً إلى الصعوبات التقنية في إيجاد مؤشرات مقارنة دولياً وبيانات موثوق بها، كما أن علم النفس والطب النفسي لا يتم إدراجهما، بسبب خاصياتهما المتميزة بتعدد التخصصات.(٣٣)

ويستخدم هذا التصنيف أربعة معايير موضوعية لتصنيف جامعات العالم، وتتمثل هذه المعايير في: جودة التعليم، وجودة هيئة التدريس، ومخرجات البحث، ونصيب الفرد من الأداء الأكاديمي، وتحدد هذه المعايير وفق مؤشرات فرعية بالغة الدقة، والتى يتمتع كل واحد منها بوزن نسبى، تبعاً لمقدار أهميته، وتأثيره في منظومة التقييم، **وذلك كما يلى:**

- **جودة التعليم:** وتمثل ما نسبته ١٠٪ من المجموع الكلى لمؤشرات التقويم، وتقاس بعدد خريجى الجامعة الحاصلين على جوائز عالمية معترف بها مثل جوائز نوبل أو أوسمة وميداليات فيلدز Fields Medals في الرياضيات وما شابههما، ويُحدد الخريجون في أولئك الذين حصلوا من المؤسسة على درجات الإجازة أو الماجستير أو الدكتوراه، ويتم تحديد معامل هذا المؤشر بناءً على وقت الحصول على هذه الدرجات؛ حيث منحت في تصنيف عام ٢٠١٣ نسبة ١٠٠ ٪ من العلامة المخصصة للمؤشر للخريجين الذين حصلوا على هذه الدرجات خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١٠ ، ونسبة ٩٠ ٪ للخريجين الذين حصلوا عليها خلال الفترة ١٩٩١ – ٢٠٠٠، ونسبة ٨٠٪ للخريجين الذين حصلوا عليها خلال الفترة ١٩٨١ – ١٩٩٠ ... وهكذا دواليك، حتّى نصل إلى العقد الثاني من القرن العشرين؛ حيث أعطيت نسبة ١٠ ٪ للخريجين الذين حصلوا على هذه الدرجات خلال الفترة ١٩١١ – ١٩٢٠. وإذا حصل شخص على أكثر من درجة من مؤسسة معينة، فإنها تُحسب مرة واحدة فقط، ويخصص له ١٠٪ من المجموع النهائي.

- **جودة أعضاء هيئة التدريس:** وتحدد هذه الجودة من خلال مؤشرين فرعيين، يتمتع كلاً منهما بوزن نسبى قدره ٢٠٪ من مجموع التقييم الكلى، يتعلق الأول منهما بمجموع أعضاء هيئة التدريس للمؤسسة الذين حازوا جوائز نوبل في الفيزياء والكيمياء والطب والاقتصاد وميداليات فيلدز في الرياضيات وغيرها، أما الثانى فهو خاص بأعداد الباحثين الأكثر استشهاداً بأعمالهم العلمية ضمن واحد وعشرون تخصصاً علمياً.
- **مخرجات البحث:** وتقاس هى الأخرى كذلك من خلال مؤشرين فرعيين، يحوزان على حصة متساوية فيما بينهما قدرها ٢٠٪ لكل واحد منهما، الأول: يعنى بمجموع الأبحاث المنشورة في دوريات علمية دولية محكمة من شاكلة مجلتي العلوم Science والطبيعة Nature، مع اهماله والعمل على اعادة توزيع وزنه على المؤشرات الأخرى بالنسبة للمؤسسات الأكاديمية المختصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية. أما المؤشر الفرعى الثانى: فيستهدف الإحاطة بأعداد المقالات والبحوث المذكورة لكل جامعة في الأدلة العالمية للبحوث الأساسية، وكذلك دليلى النشر الخاصين بالفنون والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية.[٣٤]
- **معيار مستوى الأداء الأكاديمى العام للجامعة:** ويحتسب هذا المؤشر المقدرة قيمته ب ١٠٪ من المجموع الكلى للتقييم، بقسمة مجموع أوزان المؤشرات السابقة على عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين Full-time Academic Staff في المؤسسة، في مجالات التخصص المحددة، وإذا لم يتم الحصول على عدد هيئة التدريس لمؤسسات بلد ما، فعملية التقييم تقتصر على احتساب أوزان المؤشرات السابقة فقط.[٣٥]

ويتم جمع بيانات ومؤشرات التصنيف الأكاديمى لجامعات العالم (ARWU) من المصادر الآتية: الحاصلون على جائزة نوبل www.nobelprize.org ، وميداليات المجالات www.mathinion.org/medals ، والباحثون المشهورون على مستوى عال www.isihighlycited.com ، والبحوث والمقالات المصنفة فى دليل الفهرس الموسع للعلوم، ودليل فهرس العلوم الاجتماعية www.isihighlycited.com.[٣٦]

ويتبين من المعايير والمؤشرات السابقة، أن تصنيف شنغهاى يعطى أهمية ووزناً كبيرين للنشاط والأداء البحثى، باعتباره أحد أهم العناصر التى اعتمدها القائمون على

اجراء التصنيف، كما أنه من المعروف أن الجوائز الممنوحة أيضاً للخريجين، أو هيئة التدريس، تكون في الغالب نتيجة لقيامهم بأبحاث متميزة. لذا من الملاحظ أن أهم الجامعات التى تتصدر هذا التصنيف، تهتم بصورة كبيرة بالأنشطة البحثية وتشجعها. ولعل ما يؤخذ على التصنيف أنه لا يأخذ بعين الاعتبار الوظائف الأخرى للجامعة مثل التدريس، والخدمات المقدمة للمجتمع المحلى، كما أنه لا يعكس بشكل جيد تنوع الجامعات وسمات التخصصات.

٢- تصنيف كيو إس البريطانى

يصدر من شركة كواكواريلى سيموندز Quacquarelli Symonds، وهى شركة بريطانية تأسست عام ١٩٩٠، وتعنى بشؤون التعليم العالى والتصنيف العالمى للجامعات، إضافة إلى اهتمامها بالتصنيفات الاقليمية على مستوى دول شرق آسيا والباسيفيك، ودول اليورو آسيوية، كما تعنى بإقامة المعارض المختصة بمؤسسات التعليم العالى عموماً، وببعض البرامج المتخصصة مثل المعرض الخاص ببرامج ماجستير ادارة الأعمال.[٣٧] ولهذه الشركة مكاتب رئيسية في كل من لندن وباريس وسنغافورة إضافة إلى مكاتبها الفرعية في دول أخرى.

وقد أصدرت الشركة أول قائمة تصنيفية لها عام ٢٠٠٤ بالشراكة مع مجلة التايمز للتعليم العالي، ثم انفصلتا فى عام ٢٠٠٩، لتصدر كل منهما تصنيفاً خاصاً بها لجامعات العالم عام ٢٠١٠[٣٨]، وقد حقق التصنيف شهرة دولية بين مؤسسات التعليم والبحث العلمى، لأنه يعتبر من أكثر التصنيفات العالمية حيادية وموضوعية، حيث تغطى مؤشراته معظم الأدوار الأكاديمية، والبحثية، والاجتماعية، المنوطة بالجامعة، وهى مؤشرات تتقصى الأدوار المعقدة للجامعة، وتتعمق في تحليل مقوماتها، وتقييم مستوى جودة العملية التعليمية فيها، ومدى الاستفادة من بحوثها النظرية والتطبيقية، وتوصيف قدرات خريجيها في المراحل المختلفة، بالإضافة إلى موقعها الدولى، وقد حقق كل ذلك شهرة عالمية للتصنيف بين مؤسسات التعليم العالى، وميزه عن غيره من التصنيفات.[٣٩]

وتتمثل الأهداف الرئيسة لهذا التصنيف في تحديد الجامعات ذات المستوى العالمى ومقارنتها وتحديد مرتبتها[٤٠]، ورفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي،

والحصول على معلومات عن برامج الدراسة في مختلف الجامعات، وخاصة فى تخصصات العلوم والتقنية، وعمل مقارنة لأفضل ٥٠٠ جامعة فى العالم من بين أكثر من ٣٠٠٠٠ جامعة، لإصدار دليل للجامعات يساعد الطلاب وأولياء الأمور وكذلك الشركات على معرفة أفضل الجامعات الدولية، وتحديد وجهتهم لأحسن الجامعات في الميدان.[٤١]

ويعتمد هذا التصنيف فى جمع البيانات على ملء الجامعات المهتمة بالتصنيف استبياناً على الإنترنت، لتوفير المعلومات/الإحصاءات المطلوبة للمرة الأولى، وتحديثها للسنوات اللاحقة، ويطلب التصنيف أيضاً قوائم مفصلة للمنتسبين الجدد، وأصحاب العمل، وخريجى الجامعة لإجراء دراسة مسحية دون إشراك الجامعات. ويجرى أيضاً استعراض الزملاء بشكل مستقل، دون ذكر أى معلومات للجامعات التى يجرى تصنيفها.[٤٢]

ويقوم هذا التصنيف على فحص ٢٠٠٠ جامعة حول العالم، مرتبة حسب معايير أكاديمية وعلمية، شريطة أن تمتلك هذه الجامعات المؤهلات الأولية للمنافسة، كخطوة أولى، وتتمثل الخطوة الثانية من الفحص فى تصنيف ٧٠٠ جامعة منها، وتخضع مرة أخرى للمنافسة على مركز من أفضل ٤٠٠ جامعة في القائمة النهائية للنتائج المعلنة للتصنيف، أما الخطوة الثالثة فتصنف الجامعات من ٤٠١ -٤٥٠ ، ومن ٤٥١ -٥٠٠ ومن ٥٠١ -٥٥٠ ..... وهكذا. كما تصنف الجامعات بناءً على استعراض نتائج استبانات استطلاعية لآراء الخبراء والأكاديميين في شتى أنحاء العالم، إزاء خمسة مجالات معرفية، وهى: الآداب والعلوم الإنسانية، الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، علوم الحياة والطب الحيوي، العلوم الطبيعية، العلوم الاجتماعية والإدارية.[٤٣]

ويستخدم هذا التصنيف فى سعيه لترتيب الجامعات دولياً أربعة معايير موضوعية ذات بنية هيكلية الطابع، تتقصى الأدوار المعقدة للجامعة، وتتعمق في تحليل مقوماتها، وتقييم مستوى جودة العملية التعليمية فيها، ومدى الاستفادة من بحوثها النظرية والتطبيقية، ووصف قدرات خريجيها في المراحل المختلفة، بالإضافة إلى السمعة التى تتمتع بها الجامعة، وفى سبيل وضع المعايير في شكل متغيرات يمكن قياس مؤشراتها، حدد التصنيف أوزاناً لأدواته الرئيسة في تقييم الجامعات، **وهى كما يلى:**

- **جودة التعليم:** وتشغل الصف الثانى من حيث الوزن النسبى الذى تحوزه بين باق المؤشرات بحصة قدرها ٢٠٪، ويتم الحكم عليه بناء على مؤشر وحيد، اعتبر دليل واضح، وكاف على بيان مدى التزام الجامعات بتطبيق ومراعاة أحد عناصر الجودة في العملية التدريسية وهو: نسبة أعداد أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة.[٤٤]
- **جودة البحث:** ويتم الحكم عليها، وبيان مقدار كفاءتها، من خلال مؤشرين فرعيين وهما:
  - **تقويم النظير:** ويخصص لهذا المؤشر وزن قدره ٤٠٪ ، وتستخلص نتيجته عبر توزيع استبانات على الخبراء في مختلف أنحاء العالم، تستطلع من خلالها آراؤهم في تقييم البرامج الأكاديمية لكل جامعة في خمسة مجالات أساسية، وهى: العلوم الطبيعية والعلوم الهندسية والعلوم الحيوية والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية. ولا يسمح للمشاركين بتقييم جامعاتهم التى يعملون فيها، وتطبق الأوزان من الناحية الجغرافية، وذلك لضمان الانتشار والعدالة والدقة.[٤٥] ومن أهم المؤشرات التى يستند اليها الخبراء للحكم على هذا المعيار: البعثات الخارجية للجامعة، قبول المبتعثين من خارج الجامعة، تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل، المشاركة في المؤتمرات العلمية الخارجية،انتاج المعرفة في مجالات العلوم المختلفة التى تساهم في تقدم البشرية.[٤٦]
  - **الاستشهادات العلمية:** وتتمتع بوزن نسبى قدره ٢٠٪ بين مجموع المؤشرات الأخرى المعتمدة في هذا المعيار، وتعد هى الأخرى مؤشراً دالاً على مستوى الأداء البحثى للجامعة، ورصانة المحتوى العلمى، وجاذبيته للمجتمعات الأكاديمية، والذى يمكن ادراكه من خلال حجم الإشارة المرجعية، والاستشهادات التى حققتها المقالات والبحوث المنشورة، والتى تجمعت خلال الخمسة سنوات الأخيرة.[٤٧]
- **توظيف الخريجين:** ويتم الحكم عليها، وبيان مقدار كفاءتها، من خلال مؤشر تقويم سوق العمل، والحائز على ١٠٪ من القيمة الاجمالية لتصنيف كيو إس البريطانى، ويعطى قيمة لخريجى الجامعة من حيث قبولهم، وسمعتهم فى سوق العمل، وفقاً لآراء جهات التوظيف عن أفضل المخرجات الجامعية بالنسبة اليهم، من حيث قدرتهم

على الابداع والابتكار والتحليل والسلوك الوظيفى، استناداً إلى خبرتهم خلال ٣ سنوات متتالية.[٤٨]

- **النظرة العالمية للجامعة:** وتتحدد بناء على مؤشرين فرعيين، يتمتعان بوزن نسبى يقدر ب ٥٪ لكل منهما، وهما:
  - **أعضاء هيئة التدريس الأجانب:** ويقصد بها نسبة أعضاء هيئة التدريس الاجانب الذين يتم انتدابهم للعمل في الجامعة، وذلك من منطلق أن الجامعات الساعية نحو الريادة، تكون أكثر حرصاً على استقطاب أفضل الكفاءات حتى من خارج نطاق جغرافيتها الوطنية، من خلال سعيها لتوفير كافة الشروط المهنية الحاضنة لهذه الكفاءات، ما سيكون له الأثر الإيجابى الأكبر بعد ذلك على مستوى الأداء والبيئة الأكاديمية.
  - **الطلبة الأجانب:** ويقصد بذلك نسبة الطلبة الأجانب إلى المجموع الكلى للطلاب المنتسبين للجامعة، ويعكس بذلك مدى جاذبية الجامعة للطلبة الأجانب للدراسة فيها، كأحد أشكال نجاحها في استقطاب أصحاب المواهب والامكانيات المعرفية الواعدة، والذين يقصدونها بكثافة جراء كفاءة هيئاتها التدريسية، فضلاً عن تمتعها بسمعة رائدة في الأوساط الأكاديمية والمهنية. ويعنى هذا المؤشر وسابقه بالنظرة العالمية للجامعة من خلال جذب الجامعة للطلبة الاجانب للدراسة فيها دون غيرها من الجامعات.[٤٩]

ويتبين مماسبق ان تصنيف كيو إس البريطانى يعطي لجودة البحث العلمي ٦٠٪ من التقييم، والباقي لتوظيف الخريجين، والنظرة العالمية للجامعة من خلال أعضاء هيئة التدريس الأجانب، ونسبة الطلاب الأجانب، وجودة التعليم والمتمثل في معدل الأستاذ / الطالب. ولذا فهو يعد من وجهة نظر البحث الحالى أكثر موضوعية، لان الجامعة ليست وظيفتها البحث العلمي فقط، بل أيضاً تأهيل القوى البشرية للدخول في سوق العمل، لذا لابد من وجود ذلك كمؤشر في المعايير، حتي تنتبه الجامعات لإحدى وظائفها.

٣- تصنيف التايمز البريطانى

هو تصنيف يصدر عن مجلة التايمز البريطانية، وكان أول ظهور له فى عام ٢٠٠٤، وعرف آنذاك بتصنيف تايمز كيو اس The Times QS، نظراً لأنه كان يصدر

مشاركة مع شركة كواكواريلى سيموندز QS Quacquarelli Symonds، المتخصصة في شئون التعليم والبحث العلمى حتى عام ٢٠٠٩.(٥٠)

ويرجع تاريخ الاعتماد الرسمى له إلى عام ٢٠١٠، وذلك عقب انفصاله الرسمى بسنة عن التصنيف السابق كيو إس البريطانى، وهو يعد بحسب الكثير من المتتبعين للتطور الحاصل فى مجال التصنيف الدولى للجامعات، النموذج الأشمل والأكثر حداثة من التجارب والخبرات السابقة له فى هذا المجال، وذلك إنطلاقاً من حرص القائمين عليه، على رسم خط سير مغاير لما هو معمول به فى التصنيفات الأخرى، والذى يتبدى فى منهجية العمل المتبعة فيه، ومجموعة المؤشرات التى جرى اعتمادها في تقييمه للجامعات.(٥١)

ولقد اعتمدت مجلة التايمز منهجية جديدة فى تقييم الجامعات، وذلك بعد مراجعة مستفيضة قامت بها المجلة، للمعلومات التى تجمعها عن الجامعات العالمية وطرق تقييمها، كما قامت المجلة بتطوير أساليب متعددة لزيادة الدقة والتوازن والشفافية لجداول المعلومات السنوية للجامعات، كما عملت على إضافة مؤشرات أداء أكثر واقعية، وكذلك طرق تحليل أكثر تطوراً وعمقاً فى تحليل المعلومات، ولزيادة المصداقية فى تصنيفها للجامعات، اعتمدت المجلة بشكل كبير على تعاونها الوثيق مع مؤسسة تومسون رويترز Tomson Reuters، التى تعتبر الأولى عالمياً في مجال معلوماتية الأبحاث وتحليلها.(٥٢) ويستثنى من التقرير كل الجامعات التى يقل انتاجها العلمى عن ٢٠٠ ورقة بحثية سنوياً، بغرض ضمان أن يكون حجم البيانات المجمعة كافياً لاجراء مقارنات صحيحة احصائياً، وذلك إلى جانب تلك الجامعات التي لا تدرس المرحلة الجامعية الأولى، أو تلك التي تدرس تخصصات محددة فقط، وينشر المؤشر قائمة الجامعات الأربعمائة الأولى على العالم، وذلك ضمن سبع قوائم، تضم الأولى الجامعات من (١ – ٢٠٠)، وتضم الثانية الجامعات في الفئة من (٢٠١ – ٢٢٥)، وتضم الثالثة من (٢٢٦ – ٢٥٠)، والرابعة من (٢٥١ -٢٧٥)، والخامسة (٢٧٦ – ٣٠٠)، والسادسة من (٣٠١ – ٣٥٠)، والأخيرة من (٣٥١ – ٤٠٠).(٥٣)

ويعد تصنيف التايمز من التصنيفات المتميزة فى الأوساط الأكاديمية العالمية، وله مصداقية كبيرة بين الجامعات، ويرجع ذلك لاعتماده على خمسة معايير رئيسية، و١٣ مؤشراً فرعياً، جرى اختيارها بعناية واهتمام كبيرين، لتعكس مدى شمول وتوازن نشاط الجامعات فى أداء وظائفها الأكاديمية والبحثية والاجتماعية، وهو ما جعل القائمون عليه يدعون أنه التصنيف الوحيد الذى يقيس الوظائف الأساسية للجامعة بشكل كامل، **وتتمثل هذه المعايير والمؤشرات فيما يلى:**

- **التدريس:** ويتمتع بوزن نسبى قدره ٣٠٪ من القيمة الاجمالية لهذا التصنيف، ويتكون من خمسة مؤشرات فرعية، صممت لتقدم تقييماً مقارناً لمستوى عملية التدريس بالجامعة من وجهة نظر الطلبة والأكاديميين، وهي تتضمن مؤشرات باتت تقليدية، وهى: مؤشر التعليم، ويحوز وزناً نسبياً تصل نسبته الى (١٥٪)، ويتم تقييم أعضاء هيئة التدريس من حيث البحث والتدريس، ونسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس، ويحوز وزناً نسبياً تصل نسبته الى (٤,٥٪) ويتم دراسة مدى التناسب بين الطرفين، ونسبة شهادات الدكتوراة إلى البكالوريوس ويحوز وزناً نسبياً تصل نسبته الى (٢,٢٥٪) فامتلاك الجامعة لأعداد كبيرة من طلاب الدكتوراة، يعكس نوعية البحوث المقدمة، حيث يؤدى إلى تنشيط الدراسات العليا، ومدى التزام الجامعة بدعم الأجيال الجديدة من الأكاديميين، ومدى قدرتها على جذب طلاب الدراسات العليا، ويحوز وزناً نسبياً تصل نسبته الى (٦٪)، ودخل الجامعة مقارنة بالهيئة التدريسية، ويحوز وزناً نسبياً تصل نسبته الى(٢,٢٥٪) للمؤسسة.[٥٤]
- **البحث العلمي:** ويتمتع بوزن نسبى قدره ٣٠٪ من القيمة الاجمالية لهذا التصنيف، ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: الكم: ويقصد به عدد البحوث المنجزة قياساً إلى عدد الباحثين المتواجدين بالمؤسسات الأكاديمية، ويحوز وزناً نسبياً تصل نسبته الى (٦٪)، والدخل أو العائد المادى الناجم عنها كمؤشر دال على امكانية استمرارها ونجاحها، ويحوز وزناً نسبياً تصل نسبته الى(٦٪)، وأخيراً سمعة الجامعة(الشهرة) بين نظيراتها، ومدى تميز أعمالها البحثية المحكمة والمنشورة فى الدوريات العلمية المختلفة ويحوز وزناً نسبياً تصل نسبته إلى (١٨٪).[٥٥]

- **الإقتباس العلمى:** وهو يعنى بقياس دور الجامعة في تنمية المعرفة الانسانية بالأفكار الجديدة، وإفادة المجتمعات الأكاديمية الأخرى منها، ويقدر حجم اسهامه في القيمة الإجمالية للتصنيف بـ ٣٠٪، وذلك من خلال الاقتباس والنقل المعرفى لأجزاء من أعمالها المنشورة إلى مؤسسات وأعمال أكاديمية أخرى، وذلك بالإستعانة بقاعدة بيانات تومسون رويترز، التى تشمل كافة العلوم والمجالات المعرفية.[٥٦] ومن ثم يعد التأثير في البحوث الناجم عن اقتباس أجزاء من البحوث المنشورة للمؤسسة الأكاديمية أكبر مؤشر منفرد يسهم في القيمة الإجمالية للمؤشر، ذلك أنه يقيس حجم المشاركة المعرفية التي تقدمها الجامعة للإنسانية ممثلة بالمجتمعات الأكاديمية والإنتاجية المختلفة. ولذلك استبعدت أية جامعة تنشر أقل من ٢٠٠ ورقة بحثية في السنة.[٥٧]
- **الإبتكار والمردود المادى من التفاعل مع المؤسسات الصناعية:** يؤكد هذا المعيار على قدرة المؤسسات الجامعية على مساعدة القطاعات الصناعية بالمنتجات والأفكار الإبداعية والإستشارات، إضافة إلى تحديد مقدار دخل بحوث الجامعة الذى تكتسبه من الصناعة، مقارنة بعدد أعضاء هيئة التدريس فى هذا المجال، ويعد هذا المؤشر من أهداف الجامعة بوصفها مؤسسة عصرية تعمل في مجتمع معرفي. ويتم رصد حجم التبادل المعرفي وما نتج عنه من إيرادات مقابل أعداد الباحثين في الجامعة. وذلك بنسبة تمثيل تعد هى الأضعف بين كل المؤشرات المعتمدة حيث لا تتعدى ما نسبته ٢,٥٪ من إجمالي الدرجة.
- **الحضور الدولى في الجامعة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس:** يقيس هذا المؤشر التنوع فى الحرم الجامعى، ودرجة التعاون مع الجهات الدولية فيما يتعلق بالمشاريع البحثية، وحجم الحراك بين أكاديميي الجامعة وأقرانهم في الجامعات في الدول المختلفة. كما يقيس قدرة الجامعة على جذب طلبة من مختلف أنحاء العالم، ويتم قياسها بمقارنة نسبة الطلبة الأجانب إلى المحليين، ويصل وزنه إلى (٢,٥٪). والتنافس بين الجامعات فى استقطاب الكفاءات سواء من الطلاب أو الباحثين وأعضاء هيئة التدريس من مختلف الدول، فالتصنيف يعتمد فى القياس على نسبة الأساتذة الأجانب إلى المحليين ويصل وزنه إلى(٢,٥٪). كما يتم قياس نسبة منشورات الجامعة

التي أسهم فيها مشاركون من دول أخرى كباحثين مشاركين Co-author التى حصلت على جائزة أو مكافئات دولية ويبلغ وزنه(٢,٥٪).[٥٨]

ويتضح مما سبق أن تصنيف التايمز يعد أكثر تفصيلاً من حيث المؤشرات التى يعتمدها عن سابقيه، سواء من حيث العدد، أو النسب، أو المعايير. كما أنه يعطى أهمية كبيرة للبحث العلمى، غير أنه أغفل الوظائف الأخرى للجامعة مثل التدريس وخدمة المجتمع، ولا شك أن معظم الجامعات المصرية هى جامعات حديثة العهد، وهى جامعات تعليمية في المقام الأول، ومهمتها الأساسية تأهيل القوى البشرية، ويشكل طلبة مرحلة البكالوريوس والليسانس٩٠٪ من إجمالى طلابها، و ١٠٪ فقط هم من طلاب الدراسات العليا، بينما توصف جامعات العالم المتقدم بأنها جامعات بحثية يشكل طلبة الدراسات العليا فيها نحو ٥٠٪ من مجموع طلابها.

٤- تصنيف ويب ماتريكس الإسبانى

هو تصنيف إسبانى عالمى يصدر عن معمل الإنترنت الدولى الاسبانى Cybermetrics Lab ، وهو وحدة فى مجلس البحث القومى فى اسبانيا، وهو هيئة البحث الرئيسية فى القطاع العام، ويحوى مجموعة بحثية من المتخصصين فى بيانات الشبكة الدولية، مهمتها ملاحظة أنشطة البحث العلمى والاكاديمى والمنشورات العلمية للجامعات على الإنترنت[٥٩]، وهدفه الأساسي تشجيع البحث العلمي، وتنمية وتطوير المستوى العلمي والتكنولوجي للدولة، ويسهم المركز أيضاً في تكوين الباحثين والتقنين الجدد في مختلف الفروع العلمية والتكنولوجية. ويتبع المركزَ فروعٌ عدة في مختلف الأقاليم الإسبانية وصل عددها إلى ١٢٦ فرعاً عام ٢٠٠٦، يقوم المجلس بإصدار مجلته الإلكترونية Cybermetrics مجاناً على شبكة الإنترنت بعد تطويرها منذ عام ١٩٩٧.[٦٠]

وقد صدر تصنيف ويب ماتريكس للمرة الأولى فى عام ٢٠٠٤، وذلك بعد تطبيق خوارزمية التصنيف على حوالى(١٦٠٠٠) جامعة من كل بلدان العالم، ويتم عمل هذا التصنيف في شهري يناير ويوليو من كل سنة، ويُعنى هذا التصنيف بقياس حضور الجامعات على شبكة الإنترنت، من خلال الرفع من حجم وجودة ما تعرضه من تفاصيل عن انتاجها البحثى، وتمكين المهتمين في شتى أنحاء العالم من الوصول إليه بسهولة ويسر بغية تقليص الفجوة الرقمية بين مختلف الجامعات[٦١]، ونشاط أكاديمييها وحضورهم

من خلال إنتاجهم العلمي على الشبكة بشكل عام، ويعتمد على قياس أداء الجامعات من حيث شهرتها على الشبكة العنكبوتية، ومدى تمثيلها للنشاط الأكاديمى للجامعة.[٦٢]

ويعد الشرط الأساسي لولوج أي جامعة ضمن قوائم تصنيف ويب ماتريكس هو ضرورة توفرها على نطاق الكترونى واحد على الأقل، وهو ما يسمح لعدد كبير من المؤسسات بمعرفة تصنيفها الحالي ومراقبته، وتطوير مكانتها مستقبلاً، [٦٣] أما تلك الجامعات التى ليست لها مواقع الكترونية فتستبعد آليا من التصنيف، حيث يتم استخدام أدلة الجامعات للوصول إلى تلك المواقع بشكل مباشر، مع امكانية الاستعانة بمحركات البحث وقواعد البيانات المتاحة للحصول على المعلومات الدقيقة عن مواقع الجامعات المعنية بالتصنيف في حالة تعذر ذلك، كما هو الشأن لمحرك جوجل وياهو ولايف سيرش وإكساليد.[٦٤]

ويهدف هذا التصنيف بالدرجة الأولى إلى حث الجهات الأكاديمية في العالم لتقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على الإنترنت، أى أنه يدعو إلى تحفيز المؤسسات العلمية والجامعات والعلماء على الاهتمام بالتواجد الفعلى والنافع على الإنترنت، وإذا ما أرادت أي جامعة إحراز تقدم في هذا الترتيب، فإن عليها أن تعيد النظر في محتوياتها على الإنترنت لتتناسب مع مكانتها العلمية، وستجد أن مركزها في التقييم قد تغير إلى الأفضل في التصنيفات التالية. ومن ثم فإن هذا التصنيف يساعد على تنمية النشر العلمي الالكتروني، إضافة إلى تحفيز المؤسسات الأكاديمية والعلماء على السواء ليكون لهم حضور افتراضي، يعكس على نحو دقيق نشاطاتهم العلمية والبحثية، وذلك من خلال الرفع من حجم وجودة ما ينشرونه من مضمون علمي على شبكة الإنترنت وجعله متاحاً لزملائهم وللباحثين عامة أينما وجدوا. وإذا كانت كفاءة الجامعات على شبكة الإنترنت أدنى من جودتها الأكاديمية فعليها أن تعيد التفكير في سياستها الافتراضية، كما يهدف هذا التصنيف إلى تقليص الفجوة الرقمية الأكاديمية بين مختلف الجامعات في العالم المتقدم والعالم النامي.[٦٥][٦٦]

ولذا يعد هذا التصنيف واحداً من أحدث التصنيفات العالمية للجامعات، لحداثة استعمال تقنيات التواصل والإعلام الجديدة، وعلى رأسها الشبكة الدولية في مجال إنجاز البحوث العلمية ونشرها، كما يعد هذا التصنيف أيضاً من أشهر التصنيفات الأكاديمية

في مجال قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية، وهو أشملها على الإطلاق من هذه الناحية.

ويعتمد هذا التصنيف بشكل أساسى على قياس مدى توافر الجامعة على حضور إلكترونى مستقل من خلال نطاق إلكترونى خاص بها، وينصب اهتمامه على قياس حجم الصفحات الإلكترونية التى تنشرها الجامعات، مع التركيز أساساً على المخرجات العلمية، والمعلومات العامة عن المؤسسة، وشُعبها، وفرقها، والأشخاص العاملين فيها، والطلاب الذين يحضرون الدروس والخدمات التى تقدمها. وهذا يعنى أن الجامعات ومراكز البحث التى لها نطاق إلكترونى Web Domain مستقل هى التى تؤخذ فى الاعتبار، وإذا كانت المؤسسة تملك أكثر من نطاق إلكترونى يؤخذ فى الاعتبار رابطان أو أكثر من خلال عناوين مختلفة.

ويستخدم هذا التصنيف فى سعيه لقياس أداء الجامعات دولياً **معيارين أساسيين، هما:**

- **معيار الوضوح Visibility**: ويستحوذ على ٥٠ ٪ من تقييم أداء المواقع الإلكترونية للجامعات، ويعتمد هذا المؤشر على تأثير جودة محتويات موقع الجامعة بناء على استفتاء إفتراضى، من خلال حساب الروابط الخارجية External Inlinks التى يستقبلها الموقع الإلكترونى من مواقع أخرى. وتمثل هذه الروابط الخارجية إعترافاً بالمكانة المؤسساتية، والأداء الأكاديمى، وقيمة المعلومات، وفائدة الخدمات بحسب إدراجها فى المواقع الإلكترونية بناء على معايير ملايين من محررى شبكة الإنترنت من جميع أنحاء العالم. ويتم جمع بيانات وضوح الرابط من أثنين من أهم مقدمى هذه المعلومات، وهما: Majestic SEO،Ahrefs .
- **معيار الفعالية Activity** : ويستحوذ هذا المؤشر على ٥٠ ٪ من تقيم أداء المواقع الإلكترونية للجامعات، ويتكون هذا المؤشر من **ثلاثة مؤشرات فرعية، هى:**
  - **مؤشر الحضور Presence** : ويشير إلى العدد الإجمالى لصفحات الويب Webpages المستضافة فى النطاق الإلكترونى Web Domain للجامعة، بما فى ذلك المواقع الفرعية والدلائل كما تمت فهرستها من أوسع محرك بحث تجارى Google.

- **مؤشر الإنفتاح Openness** : ويعترف هذا المؤشر صراحة بالجهود الدولية الساعية إلى إنشاء مستودعات بحث مؤسساتية، ويأخذ فى الاعتبار عدد الملفات الغنية (Pdf -doc –docx- ppt) المنشورة فى المواقع المخصصة بحسب محرك البحث الأكاديمى Google Scholar.
- **مؤشر الجودة Quality** : يمثل هذا المؤشر عدد الأوراق الأكاديمية المنشورة فى المجلات الدولية العالمية، والتى تسهم بشكل كبير فى تصنيف الجامعات. ويشير القائمون على هذا التصنيف إلى أن الاعتماد فقط على العدد الإجمالى للأوراق المنشورة قد يكون مضللاً، لذلك حصروا المؤشر فى تلك المنشورات المتميزة فقط ، فمثلاً تمثل المخرجات العلمية للجامعة ١٠ ٪ من الأوراق الأكثر استشهاداً بها فى مجالات تخصصها العلمية.[٦٧]

ولقد تم تحديث هذه المعايير وتغيير أوزانها خلال الفترة الأخيرة، وأصبحت بحسب ما يورده موقع ويب ماتريكس **تتضمن ما يلى:**

- **الأثر:** ويشكل وزن هذا العامل ٥٠٪ من الوزن الكلي الذي يتحدد على أساسه تصنيف الجامعة، ويعكس هذا المعيار نوعية المحتويات الموجودة على مواقع الجامعات على الإنترنت(web domain) ومكانة موقع الجامعات، وأداؤها الأكاديمي، وقيمة المعلومات المتوفرة فيه، والخدمات التي يقدمها. ويتم حساب هذا المؤشر من خلال حساب عدد الروابط الخارجية التى يستقبلها الموقع الالكترونى للجامعة من مواقع أخرى، لا سيما محركات البحث منها، وهو ما يمثل اعترافاً بالمكانة المؤسساتية، والأداء الأكاديمى، وقيمة المعلومات، وفائدة الخدمات بحسب ادراجها في هذه المواقع بناء على معايير الملايين من محررى شبكة الإنترنت من جميع أنحاء العالم، والتى يتم حصرها وقياسها إحصائياً من قبل جهات مختصة ومحايدة مثل: ما جستيك Majesticseo ، وأهرافس Ahrefs.
- **الوجود الشبكى:** ويحوز ٢٠٪ من الوزن الكلي الذي يتحدد على أساسه تصنيف الجامعة، وهو يشير للعدد الإجمالى لصفحات الإنترنت التي يتضمنها النطاق الالكترونى الرئيسى للجامعة، والتي يمكن لمحركات البحث الشهيرة مثل جوجل التعرف عليها، وهذا يعني أن تعزيز حضور الجامعة يتطلب أوسع مشاركة من

مؤسسات الجامعة من كليات ومعاهد وأفراد، وبالتالي يقع على مؤسسات الجامعة مسؤولية الاهتمام بهذا الجانب.

- **الإنفتاح:** ويحوز ١٥٪ من من الوزن الكلي الذي يتحدد على أساسه تصنيف الجامعة، ويقصد به مدى توجه الجامعات للإسهام فى بناء المحتوى المعرفى العالمى، عبر إقامة مستودعات بحثية مؤسساتية(research repositories) فى شكل مكتبات رقمية كما هو الحال مع المكتبة الالكترونية لمحرك البحث الشهير Scholar google، وما تحتوى عليه هذه الأخيرة من ملفات ثرية ذات صيغ محددة يسهل تناقلها مثل ملفات.(pdf, doc, docx, ppt) [٦٨]، وذلك يعني أن الجامعة بحاجة لوجود مثل هذا المستودعات البحثية من أجل اتاحة الفرصة للمعنيين من مجتمع الجامعة لتحميل ملفاتهم البحثية والتدريسية من خلالها، بحيث تكون مفتوحة لكل من يود الاطلاع عليها من أفراد ومؤسسات من خارج الجامعة.
- **التميز:** ويحوز ١٥٪ من الوزن الكلي الذي يتحدد على أساسه تصنيف الجامعة، وهو يختص بالبحث في جودة المقالات العلمية المنشورة من قبل أساتذة الجامعات المعنية بالتصنيف من خلال الوقوف على مدى مصداقية الدوريات العلمية التى نشرت فيها هذه الأعمال، ومدى استخدامها من قبل الغير في مواطن بحثية أخرى.[٦٩]

أى أن تصنيف ويب ماتريكس يختلف عن التصنيفات السابقة، حيث ينصب اهتمامه على المواقع الالكترونية للجامعات فقط في تقييمه، كما يقيم الدراسات والأبحاث من خلال تواجد الملفات الخاصة بها على موقع الجامعة.

ويتضح مما سبق تعدد نماذج التصنيفات العالمية للجامعات واختلاف معاييرها ومؤشراتها، فمنها ما يركز على جودة التعليم، ومنها ما يركز على المخرجات الشاملة، وبعضها يركز على مخرجات البحث العلمى وتوظيف الخريجين. وأيا كان نوع التصنيف والمعايير التى تستخدم فيه، فإن النهاية هى مجمل التقييم العام لدور الجامعة في إحداث تغيير يقود إلى الرقى والتقدم المجتمعى المنشود، وتأثيرها في العديد من النواحى البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية.[٧٠] وعلى الرغم من أهمية التصنيفات السابقة وسعة الانتشار الذى تحوزه فى الأوساط الأكاديمية إلا أنها لا تحظى بإجماع مطلق، وهو الأمر الذى يمكن تلامسه فيما يساق ضدها من تحفظات سواء ما

تعلق منها بنوعية وأوزان المؤشرات المعتمدة فى كل منها، أو حتى بمشروعية المقارنة فى حد ذاتها كمبدأ عمل أساسى فيها.[٧١]

المحور الثانى- ترتيب الجامعات المصرية في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات

يشكل التصنيف بالنسبة للجامعات عموما أهمية كبيرة، إذ هو يمدها بمؤشرات تبين مواقعها بين جامعات العالم، وفقاً للمعايير التى بنيت عليها هذه التصنيفات، ولقد سعت الجامعات العالمية سعياً حثيثاً لتأمين المتطلبات اللازمة لتحسين بيئاتها التعليمية، وتمكين طلابها من الاجادة في مجالات العمل المختلفة، والمسابقات العلمية الدولية، وتحسين أداء أعضاء هيئاتها التدريسية في التعليم والبحوث العلمية، وتقديم الاستشارات، وعرض انجازاتها العلمية من خلال نشر بحوثها في المجلات والدوريات العلمية الرصينة، وحصد الجوائز العلمية .... وغيرها وذلك للتوافق مع هذه المعايير التصنيفية العالمية.

أولاً- ترتيب الجامعات المصرية فى تصنيف شانغهاي الصينى

يرصد الجدول التالي ترتيب الجامعات المصرية في تصنيف شانغهاي خلال الفترة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٦ في ضوء النتائج الواردة على الموقع الالكترونى للتصنيف:

جدول (١)

ترتيب الجامعات المصرية في تصنيف شنغهاي العالمي لأفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم خلال الفترة من ٢٠١١ - ٢٠١٦

الجامعة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
جامعة القاهرة	٤٠١ -٥٠٠	٤٠١ -٥٠٠	٤٠١ -٥٠٠	٤٠١ -٥٠٠	٤٠١ -٥٠٠	٤٠١ -٥٠٠

Source:

- Academic Ranking of World Universities; Academic Ranking of World Universities 2011, Available at, www.shanghairanking.com/ar/ARWU2011.html
- Academic Ranking of World Universities; Academic Ranking of World Universities 2012, Available at, www.shanghairanking.com/ar/ARWU2012.html
- Academic Ranking of World Universities; Academic Ranking of World Universities 2013, Available at, www.shanghairanking.com/ar/ARWU2013.html
- Academic Ranking of World Universities; Academic Ranking of World Universities 2014, Available at, www.shanghairanking.com/ar/ARWU2014.html
- Academic Ranking of World Universities; Academic Ranking of World Universities 2015, Available at, www.shanghairanking.com/ar/ARWU2015.html
- Academic Ranking of World Universities; Academic Ranking of World Universities 2016, Available at, www.shanghairanking.com/ar/ARWU2016.html

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

-أن تصنيف شنغهاى لم يشمل سوى جامعة مصرية واحدة هى جامعة القاهرة خلال الفترة من ٢٠١١ -٢٠١٦، أما الجامعات المصرية الأخرى فلم تتضمن نتائج التصنيف أياً منها على الاطلاق خلال نفس الفترة الزمنية، وهو ما يشى بعدم قدرة الجامعات المصرية على المنافسة مع الجامعات الأخرى في شتى أنحاء العالم، وربما يرجع ذلك إلى عدم توافر المتطلبات التى يقتضيها تصنيف شنغهاى.

-أن جامعة القاهرة جاءت في ترتيب متدن في التصنيف عام ٢٠١١، حيث احتلت مستوى (٤٠١ -٥٠٠) ، ولم يتحسن ترتيبها عن هذا المستوى في أى سنة من السنوات التالية، حيث استقر ترتيبها عند نفس المستوى (٤٠١ -٥٠٠) حتى عام ٢٠١٦.

ثانياً- ترتيب الجامعات المصرية فى تصنيف كيو إس البريطانى

يرصد الجدول التالي ترتيب الجامعات المصرية في تصنيف كيو إس البريطانى خلال الفترة من ٢٠١١ /٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧، في ضوء النتائج الواردة على الموقع الالكترونى للتصنيف:

جدول (٢)

ترتيب الجامعات المصرية في تصنيف كيو إس البريطانى لأفضل ٤٠٠ جامعة على مستوى العالم خلال الفترة ٢٠١١ /٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧

الجامعة	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦
جامعة القاهرة	٥٠١ -٥٥٠	٥٠١ -٥٥٠	٥٥١ -٦٠٠	٥٥١ -٦٠٠	٥٠١ -٥٥٠	٥٥١ -٦٠٠
عين شمس	٦٠١ -٦٥٠	٦٠١ -٦٥٠	٦٠١ -٦٥٠	+ ٧٠١	+٧٠١	+٧٠١
الاسكندرية	٦٠١ -٦٥٠	٦٠١ -٦٥٠	+ ٧٠١	+ ٧٠١	+٧٠١	+٧٠١
الجامعة الأمريكية	٥٠١ -٥٥٠	٣٩٢	٣٤٨	٣٦٠	٣٤٥	٣٦٥
جامعة الأزهر	-	٥٥١ -٦٠٠	٦٥١ -٧٠٠	+ ٧٠١	+٧٠١	+٧٠١

Source:

- Quacquarelli Symonds; QS World University Ranking, Available at,www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2012
- Quacquarelli Symonds; QS World University Ranking, Available at,www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2013

- Quacquarelli Symonds; QS World University Ranking, Available at,www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2014
- Quacquarelli Symonds; QS World University Ranking, Available at,www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2015
- Quacquarelli Symonds; QS World University Ranking, Available at,www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2016
- Quacquarelli Symonds; QS World University Ranking, Available at,www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2017

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

-شمل تصنيف كيو إس البريطانى عام ٢٠١١ /٢٠١٢ أربع جامعات مصرية، جاءت جامعتان منها ضمن المستوى (٥٠١ -٥٥٠) وهما جامعة القاهرة، والجامعة الأمريكية. بينما جاءت الجامعتان الأخرتان ضمن المستوى (٦٠١ -٦٥٠) وهما جامعة عين شمس وجامعة الإسكندرية. كما تضمن التصنيف خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢٠١٦/٢٠١٧ خمسة جامعات مصرية وهى جامعة القاهرة، والجامعة الأمريكية، وجامعة عين شمس، وجامعة الإسكندرية وجامعة الأزهر.

-ابتعدت الجامعات المصرية عن دخول جامعات النخبة تماماً -وهى الجامعات التى تحتل الفئة (١ -٤٠٠) -عام ٢٠١١ /٢٠١٢ حيث لم تستطع أى جامعة مصرية دخول هذه الفئة على الاطلاق، بينما استطاعت جامعة واحدة فقط دخول هذه الفئة خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢٠١٦/٢٠١٧ ، وهى الجامعة الأمريكية، حيث جاءت فى المرتبة ٣٩٢ عام ٢٠١٢/٢٠١٣، و ٣٤٨ عام ٢٠١٣/٢٠١٤، و ٣٦٠ عام ٢٠١٤/٢٠١٥، و٣٤٥ عام ٢٠١٥/٢٠١٦، و ٣٦٥ عام ٢٠١٦/٢٠١٧. وهو ما يبين بأن الجامعات المصرية بعيدة كل البعد عن التطور العلمى الحاصل في جامعات العالم الأخرى.

-اتسم ترتيب جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية بالتذبذب خلال فترة التحليل الممتدة من ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ٢٠١٦/٢٠١٧، حيث تراجع ترتيب جامعة القاهرة إلى المستوى ٥٥١ -٦٠٠ في عامى ٢٠١٣/٢٠١٤، ٢٠١٤/٢٠١٥ بعد أن كانت ضمن المستوى ٥٠١ -٥٥٠ في عامى ٢٠١١/٢٠١٢ ، ٢٠١٢/٢٠١٣ ، كما جاءت فى الفئة ٥٥١ -٦٠٠ عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بعد أن كانت في الفئة ٥٠١ -٥٥٠ عام ٢٠١٥/٢٠١٦. كما جاء ترتيب الجامعة الأمريكية أيضاً متذبذباً حيث جاءت في الفئة ٥٠١ -٥٥٠ عام ٢٠١١/٢٠١٢، ثم ٣٩٢، ٣٤٨، ٣٦٠، ٣٤٥، ٣٦٥ خلال السنوات من ٢٠١٢/٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٧ على الترتيب.

-اتسم ترتيب جامعات عين شمس والاسكندرية والأزهر بالتراجع خلال فترة التحليل، حيث تراجع ترتيب جامعة عين شمس من المستوى ٦٠١ -٦٥٠ عام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى المستوى + ٧٠١ عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ، كما تراجع ترتيب جامعة الاسكندرية من المستوى +٦٠١ عام ٢٠١١/٢٠١٢ إلى المستوى +٧٠١ عام ٢٠١٦/٢٠١٧، وتراجع ترتيب جامعة الأزهر من المستوى ٥٥١ -٦٠٠ عام ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى المستوى +٧٠١ عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

ثالثاً- ترتيب الجامعات المصرية فى تصنيف التايمز البريطانى

يرصد الجدول التالي ترتيب الجامعات المصرية في تصنيف التايمز البريطانى خلال الفترة من ٢٠١٠ /٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧ في ضوء النتائج الواردة على الموقع الإلكترونى للتصنيف:

جدول (٣)

ترتيب الجامعات المصرية في تصنيف التايمز البريطانى لأفضل ٤٠٠ جامعة على مستوى العالم خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٢٠١٦/٢٠١٧

الجامعة	/٢٠١٠ ٢٠١١	/٢٠١١ ٢٠١٢	/٢٠١٢ ٢٠١٣	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٤ ٢٠١٥	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٦ ٢٠١٧
الإسكندرية	١٤٧	٣٠١ -٣٥٠	-	-	-	٦٠١ -٨٠٠	٨٠١ -١٠٠٠
الأمريكية	-	-	-	-	-	-	٦٠١ -٨٠٠
سوهاج	-	-	-	-	-	-	٦٠١ -٨٠٠
قناة السويس	-	-	-	-	-	٦٠١ -٨٠٠	٦٠١ -٨٠٠
عين شمس	-	-	-	-	-	-	٨٠١ -١٠٠٠
القاهرة	-	-	-	-	-	٦٠١ -٨٠٠	٨٠١ -١٠٠٠
المنصورة	-	-	-	-	-	-	٨٠١ -١٠٠٠
جنوب الوادى	-	-	-	-	-	-	٨٠١ -١٠٠٠

Source:

- Times Higher Education;World University Rankings 2010 World Ranking, Available at, www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2010/world-ranking
- Times Higher Education;World University Rankings 2011 World Ranking, Available at, www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2011/world-ranking
- Times Higher Education;World University Rankings 2012 World Ranking, Available at, www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2012/world-ranking

- Times Higher Education;World University Rankings 2013 World Ranking, Available at, www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2013/world-ranking
- Times Higher Education;World University Rankings 2014 World Ranking, Available at, www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2014/world-ranking
- Times Higher Education;World University Rankings 2015 World Ranking, Available at, www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2015/world-ranking
- Times Higher Education;World University Rankings 2016 World Ranking, Available at, www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2016/world-ranking
- Times Higher Education;World University Rankings 2017 World Ranking, Available at, www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2017/world-ranking

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

-بتتبع موقع الجامعات المصرية لمدة سبع سنوات في تصنيف التايمز البريطانى بعد انفصاله عن تصنيف كيو اس البريطانى، اتضح غياب جماعى للجامعات المصرية فى تصنيف التايمز البريطانى لأفضل ٤٠٠ جامعة على مستوى العالم فى السنوات السبعة، فيما عدا جامعة جامعة الاسكندرية التى جاءت فى مركز متقدم فى تصنيف ٢٠١١/٢٠١٠ حيث حصلت على المركز ١٤٧، ومركز متأخر فى عام ٢٠١٢/٢٠١١ حيث جاءت فى المستوى ٣٠١ -٣٥٠ ، فيما اختفت باقى الجامعات المصرية.

رابعاً- ترتيب الجامعات المصرية فى تصنيف ويب ماتريكس الإسبانى

يرصد الجدول التالي ترتيب الجامعات المصرية في تصنيف ويب ماتريكس الإسبانى خلال الفترة من يوليو ٢٠١٣ إلى يناير ٢٠١٧ في ضوء النتائج الواردة على الموقع الالكترونى للتصنيف:

جدول (٤)

ترتيب الجامعات المصرية في تصنيف ويب ماتريكس الإسبانى لأفضل ١٠٠٠ جامعة على مستوى العالم، خلال الفترة من يوليو ٢٠١٣ إلى يناير ٢٠١٧

اسم الجامعة	يوليو ٢٠١٣	يوليو ٢٠١٥	يوليو ٢٠١٦	يناير ٢٠١٧
جامعة القاهرة	١٢٠٦	٤٧٤	٦٩٣	٧٢٤
عين شمس	١٨٨٧	٢٩٨٤	١٤٩٩	١٦٠٣
المنصورة	١٦٩٩	١١٦٧	١١١٠	١٣٩١
الاسكندرية	٢٨٩٦	١٤٤٨	٥٧٩	٩١٦

اسم الجامعة	يوليو ٢٠١٣	يوليو ٢٠١٥	يوليو ٢٠١٦	يناير ٢٠١٧
بنها	٤١١٧	١٤١٩	١٣١٦	١٧٨٣
الزقازيق	٢٩٤٧	١٩٢٢	١٦٩٧	١٩١٩
أسيوط	١٩٢٤	٢٠٢٦	١٦٩٧	١٨٥٤
الجامعة الأمريكية	١٥٧٤	١٠٥٠	١١٦٧	١٢٠٣
كفر الشيخ	٥٢٦٩	٢٢٩٢	١٣٥٧	١٣٨٠٤
قناة السويس	١٩٢٤	٢٨٨٦	١٩٣٥	٢٥٧٢
طنطا	٣٠٩٣	٣٠٥٢	٢٠٨٦	٢٣٠٢
المنيا	٣٥٧٤	٢٥٦٥	٢١٨٨	٢٣٦٦
حلوان	٣٣١٣	٢٩٧٣	٢١٨٨	٢٤٤١
الأزهر	٢٥٢٣	٥٠٢٠	٢٢٢٣	٢٥٥٦
المنوفية	٤٤٥٨	٣٢٨٩	٢٣٥٩	٢٥٢٥
الفيوم	٤٦١٥	٣٤١٦	٢٥٤٣	٢٥٧٣
بنى سويف	٧٦٩٦	٥٤٨٨	٢٧٩٦	٣٠٥٠
جامعة السويس	٣٧٧٠	٢٨٦٦	٣٠١٩	١٠٤٨٠
بور سعيد	١٣٨٦١	٧١٥٨	٣٢٢٢	٣٤٨٨
سوهاج	٧١١٥	٥١٠٨	٣٣٩١	٢٩٤٠
أسوان	١٨١٨٤	٣٩٦٦	٤٥٢٠	٥٠٠٩
دمياط	١٦٥٢٢	٩٧٢٩	٧٢٦٨	٧١٣٤
دمنهور	١٤٤٦٥	٩٨١٥	٧٤٠٧	٨٥١١

المصدر:

- Cybermetrics Lab; Ranking Web of Universities, Egypt, July 2013, Available at, www.webometrics.info/en/aw/Egypt
- Cybermetrics Lab; Ranking Web of Universities, Egypt, July 2015, Available at, www.webometrics.info/en/aw/Egypt
- Cybermetrics Lab; Ranking Web of Universities, Egypt, July 2016, Available at, www.webometrics.info/en/aw/Egypt
- Cybermetrics Lab; Ranking Web of Universities, Egypt, January 2017, Available at, www.webometrics.info/en/aw/Egypt

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

-أن نتائج تصنيف ويب ماتريكس الاسبانى الصادرة في يوليو ٢٠١٣ لم تتضمن أى جامعة مصرية ضمن أفضل ١٠٠٠ جامعة في العالم، وهو ما يبين تدنى قدرة الجامعات المصرية على امتلاك المؤهلات الأولية للمنافسة مع الجامعات الأخرى.

-تضمنت نتائج التصنيف عام ٢٠١٥ جامعة مصرية واحدة هى جامعة القاهرة ضمن قائمة أفضل ١٠٠٠ جامعة في العالم، والتى جاءت في المرتبة ٤٧٤ عالمياً، بينما تضمنت نتائج التصنيف في عام ٢٠١٦ جامعتين هما جامعة الاسكندرية التى جاءت في المرتبة ٥٧٩ عالمياً، بالإضافة إلى جامعة القاهرة التى جاءت في المرتبة ٦٩٣ عالمياً. كما تضمنت نتائج التصنيف في يناير ٢٠١٧ جامعتين هما جامعة القاهرة التى جاءت في المرتبة ٧٢٤ عالمياً، وجامعة الإسكندرية التى جاءت في المرتبة ٩١٦ عالمياً.

- لوحظ تراجعاً واضحاً في ترتيب معظم الجامعات المصرية في قائمة تصنيف ويب ماتريكس عام ٢٠١٣ كما يوضحه الجدول السابق، والذى يتبين من خلاله أن جميع الجامعات المصرية باستثناء جامعتى القاهرة والاسكندرية لم تخرج فقط من تصنيف أفضل ألف جامعة على مستوى العالم، ولكنها احتلت مراتب متدنية جدا بعد أفضل ١٠٠٠ جامعة على مستوى العالم، مثل جامعات بور سعيد ودمنهور ودمياط وأسوان التى حصلت في يوليو عام ٢٠١٣ على المرتبة ١٣٨٦١، ١٤٤٦٥، ١٦٥٢٢، ١٨١٨٤ بنفس الترتيب. ولقد تحسن ترتيب تلك الجامعات في الأعوام التالية ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، حيث حصلت عام ٢٠١٥ على المرتبة ٧١٥٨، ٩٨١٥، ٩٧٢٩، ٣٩٦٦، بنفس الترتيب. كما حصلت عام ٢٠١٦ على المرتبة ٣٢٢٢، ٧٤٠٧، ٤٥٢٠،٧٢٦٨ بنفس الترتيب. وحصلت عام ٢٠١٧ على ٣٤٨٨، ٨٥١١، ٧١٣٤، ٥٠٠٩ بنفس الترتيب.

-لوحظ وجود تقدم لبعض الجامعات المصرية في القائمة الجديدة لتصنيف ويب ماتريكس في يناير ٢٠١٧ وذلك بالقرب من أفضل ١٠٠٠ جامعة في العالم، وتتمثل تلك الجامعات في الجامعة الأمريكية التى جاءت في المرتبة ١٢٠٣، وجامعة المنصورة التى جاءت في المرتبة ١٣١٩، عن نتائج التصنيف في عام ٢٠١٦.

وفى ضوء العرض السابق لترتيب الجامعات المصرية في بعض التصنيفات العالمية، يستخلص البحث: أن نتائج التصنيفات العالمية هى نتائج مخيبة للآمال بالنسبة لكافة الجامعات المصرية، وهى نتائج تدق ناقوس الخطر أمام المسئولين عن التعليم الجامعى

والعاملين فيه والمستفيدين من خدماته، فقد كانت الجامعات المصرية تحتل إلى وقت قريب مستوى الريادة علي المستويين العربي والافريقي، وكان خريجوها يتبوءوا المراكز القيادية في الجامعات العربية والافريقية. إلا أنه في السنوات الأخيرة وتحت مجهر القياس العالمي بدأت الجامعات المصرية تأتى متأخرة في الترتيب وتتراجع في المكانة عن جامعات الجوار. ولعل السؤال الذى يتعين طرحه الآن هو: لماذا تخسر الجامعات المصرية في سباق التصنيفات العالمية للجامعات؟ وتأتي متأخرة في الترتيب بها؟ وأين مكمن الخلل الذى تسبب في خروج معظمها من تلك التصنيفات؟ وعليه يحاول البحث فيما يلى تحديد الأسباب المسئولة عن تراجع ترتيب الجامعات المصرية في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات.

خامساً- أسباب تراجع ترتيب الجامعات المصرية فى التصنيفات العالمية للجامعات

يعانى التعليم المصرى بصفة عامة والجامعى بصفة خاصة من أزمات مركبة وتحديات عديدة تعوق قدرته على المنافسة على المستوى العالمى، واحتلال مكانة متقدمة في التصنيفات العالمية، وهو ما أدى إلى حدوث تراجع حاد في ترتيب الجامعات المصرية في جميع التصنيفات، حيث خرجت غالبيتها منها، وتراجع ترتيب من دخل في إحدى قوائمها، ولعل هذا التراجع والتأخر يرجع إلى مجموعة من المعوقات التى حالت دون أداء الجامعات المصرية المهام والمسئوليات المناطة بها، لتحقيق أهداف المجتمع وطموحات مواطنيه. ويمكن تحديد أسباب تراجع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات، **فيما يلى:**

١- قصور الدور البحثى للجامعات

يرجع بعد الجامعات المصرية عن ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم وفقا لتصنيف شنغهاى الصينى ، وعن دخول جامعات النخبة وفقا لتصنيف كيو اس البريطانى لأفضل ٤٠٠ جامعة على مستوى العالم، وكذا بعدها عن تصنيف التايمز البريطانى **لأفضل ٤٠٠ جامعة على مستوى العالم**، وعن تصنيف ويب ماتريكس الاسبانى **لأفضل** ألف جامعة على مستوى العالم فى السنوات الأخيرة إلى قصور الدور البحثى للجامعات. ولعل من أهم أسباب هذا القصور: ضعف ميزانية الجامعات المصرية الخاصة بالبحوث بالقياس إلى ما تخصصه العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية،

وبالقياس إلى الاحتياج الفعلي للجامعات المصرية من ميزانيات تساعدها على أداء دورها البحثي بكفاءة، وارتفاع نسب عدد الطلاب إلى هيئة التدريس والذى يصل في بعض التخصصات إلى معدلات مرتفعة للغاية، وبخاصة في التخصصات المتعلقة بالعلوم الانسانية، وانخفاض رواتب وأجور أعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلىالأوضاع غير المواتية للبحث العلمي بصفة عامة، وما تؤدى إليه من تشتيت للطاقات، وبعثرة للجهود فيما لا طائل من ورائه.

٢- ضعف النشر الدولي للدراسات والبحوث

يرجع تراجع ترتيب الجامعات المصرية فى التصنيفات العالمية للجامعات وبعدها عن ما يطلق عليه جامعات النخبة إلى ضعف النشر الدولى للبحوث العلمية. وتتحدد أسباب هذا الضعف في عدم كفاية الموارد المالية المخصصة للباحث العلمى، وتدنى مستوى البحوث العلمية، وإعتماد نشر البحوث علي التمويل الذاتي للباحث، وهو السبب الذى لا يمكنه من نشر بحوثه في الدوريات العلمية المتخصصة عالمياً، فلا يستطيع الباحث نشر البحوث التي قام بها إلا إذا توافرت له القدرة المالية علي نشرها، وانشغال الكثير من أعضاء هيئة التدريس بدورهم التدريسى على حساب الدورالبحثى، بالإضافة إلى ضعف كفاءة الباحثين في اللغات الأجنبية. وأدت هذه العوامل وغيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصادية إلى ضعف النشر الدولى للبحوث.

٣- ضعف محتوى المواقع الالكترونية للجامعات

يرجع بعد الجامعات المصرية عن ترتيب أفضل الجامعات على مستوى العالم وفقاً لمعايير ومؤشرات التصنيفات المختلفة إلى ضعف الاهتمام بجودة المواقع الالكترونية للجامعات، وتتحدد أسباب ذلك في عدم الاهتمام بتطوير مواقع الجامعات من حيث توافقها مع المعايير العالمية فى بناء المواقع، واحتوائها على العناصر أو المتطلبات الأساسية التى تلائم حاجات المستخدمين، وذلك برغم الجهود المبذولة من قبل المسئولين عن التعليم الجامعى لزيادة عدد المواقع الإلكترونية الأكاديمية على شبكة الإنترنت نتيجة لزيادة عدد المستخدمين لهذه المواقع.[٧٢]

٤- ضعف حركة تدويل التعليم الجامعى

تؤكد مشاهدات الواقع أن الجامعات المصرية تقف في موقع ضعيف حالياً كنتيجة مباشرة لاستجابتها المتثاقلة والبطيئة تجاه المنافسة والتصنيفات العالمية، بالمقارنة مع نظيراتها في دول العالم المختلفة. وتتحدد أسباب ضعف حركة تدويل التعليم الجامعى في: تباعد الفلسفة الأساسية التي تقوم عليها منظومة التعليم الجامعي في مصر عن السمات والمعطيات التي أنتجتها العولمة، والتي تنهض في الأساس على تكثيف استخدام تقنيات المعلومات في كافه المجالات، وقصور منظمات التعليم الجامعي الحكومية عن مواجهة المنافسة القادمة من الجامعات الأجنبية والجامعات الخاصة ذات الحركة الأسرع، والمرونة الأكبر على التكيف مع متطلبات أسواق العمل من ناحية، وتطورات تقنيات التعليم من جهة أخرى، وانحصار الجامعات الحكومية في الحيز المحلي، وعدم انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية، سواء في استقطاب الطلاب، أو أعضاء هيئات التدريس، أو مصادر المعرفة العلمية والتقنية، أو مصادر التمويل، ومعاناة الجامعات المصرية من تكدس طلابي، مما ينعكس أثره سلبياً على مستوى الأداء التعليمي سواء بالنسبة للطالب أو أعضاء هيئة التدريس.

٥- ضعف حماس ادارات الجامعات المصرية نحو التصنيفات العالمية

تؤكد مشاهدات الواقع على ضعف حماس ادارات الجامعات المصرية تجاه دعم المبادرات التنافسية محلياً، فما بالنا إذا كانت عالمياً، ليس فقط لما تحتاجه من مال كثير قد ترى أنه من الصعب تدبيره، ولما تتطلبه من وقت طويل قد ترى أنه من غير العملي الصبر عليه، بل وكذلك لأنها تعتقد أن ما تقوم به هو الأفضل، ومن ثم فلا معنى للبحث في بدائل أخرى تطرحها قوى أكاديمية وبحثية منافسة أو معارضة، كما أن الأفق الزمنى للإدارات الجامعية وقياداتها في مصر محدود بفترات زمنية، تتغير بتغير القيادة الجامعية، ومن ثم فالخوض في أمور المدى البعيد ليس مما يستثير حماسها.[٧٣]

٦- تدنى مؤشرات الجودة، وغلبة الكم على الكيف

أفضت الجهود المبذولة من قبل وزارة التعليم العالى لزيادة معدلات الإستيعاب وتحقيق المساواة في الفرص التعليمية، إلى تكدس الطلبة فى الجامعات القائمة، وهو الامر

الذى نتج عنه مشكلات عديدة، ومنها: ارتفاع نسب الطلاب إلى الاساتذة في العديد من المؤسسات الجامعية وبخاصة في التخصصات النظرية كالاداب والتجارة والحقوق والتربية. كما تعانى الكثير من المؤسسات الجامعية من ضعف التجهيزات والمعدات والمستلزمات التعليمية، وترهل إدارة هذه الجامعات. ذلك لأن هناك علاقة ما بين حجم الجامعة ممثلا فى عدد الطلبة بها ومستوى الكفاءة فى إدارتها خصوصا فى ظل المركزية الشديدة وعدم المرونة اللذان يتصف بهما أسلوب إدارة الجامعات المصرية.

وبنظرة موضوعية إلى الجامعات المصرية خلال العقود الأخيرة، يمكن القول إنها استطاعت أن تحقق كثيراً من أهدافها سواء فيما يتعلق بتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لجميع المواطنين، وتقدم الفرد والمجتمع في كثير من المجالات الحياتية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وربما يرجع ذلك إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، إلا أن هذه الجامعات تأخرت كثيراً، حيث لم تعد لديها القدرة على أداء المهام والمسئوليات المناطة بها لتحقيق أهداف المجتمع وطموحات مواطنيه وأصبحت في مكانه متواضعة جداً لا تساعدها على مواكبة التحولات والتحديات السريعة والمتلاحقة التي يعيشها عالم اليوم والمستقبل، وباتت في حاجة ضرورية إلى تطوير سواء في المدخلات أو المخرجات أو النواتج.[٧٤]

وتؤكد تقارير التنافسية العالمية أن مصر تأتى فى ترتيب متأخر جدًا بين دول العالم بالنسبة لجودة نظام التعليم؛ بل وينحدر بها الترتيب إلى ذيل القائمة. حيث حصلت على (٢,٣) من (٧) في مؤشر جودة نظام التعليم واحتلت المرتبة (١٣٥) من بين (١٤٢) دولة فى تقرير التنافسية العالمية عام ٢٠١٢/٢٠١١[٧٥]، وحصلت على نفس القيمة عام ٢٠١٣/٢٠١٢، ولكنها تراجعت فى الترتيب إلى المرتبة ١٣٩ من بين ١٤٤ دولة في التقرير[٧٦]، ثم انخفضت القيمة إلى (٢,٢) وتراجع الترتيب إلى المرتبة (١٤٥) من بين (١٤٨) دولة فى تقرير ٢٠١٤/٢٠١٣[٧٧]، وحصلت على نفس القيمة ٢,٢ في تقرير ٢٠١٥/٢٠١٤ ولكنها احتلت المرتبة ١٤١ من بين ١٤٤ دولة[٧٨] ، واستمرت القيمة فى الانخفاض لتصل إلى (٢,١) فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥، كما استمر الترتيب فى الانخفاض إلى المرتبة (١٣٩) من بين (١٤٠) دولة، أى أنها جاءت فى المرتبة قبل الأخيرة فى تقرير ٢٠١٦/٢٠١٥.[٧٩]

ويلاحظ من بيانات تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ أن مصر لا تسبق فى ترتيب مؤشر جودة نظام التعليم سوى باراجواى التى حصلت على(٢,١)، وهى نفسها قيمة المؤشر التى حصلت عليها مصر، أى أن مصر تأتى مع باراجواى فى المرتبة الأخيرة فى هذا المؤشر، وأسبقية مصر هى فقط أسبقية ترتيب أبجدى. كما أن ترتيب مصر في هذا العام فيما يتعلق بهذا المؤشر يأتى بعد دول مثل: بنين التى جاءت في المرتبة ١٣٥ على العالم بقيمة بلغت ٢,٤، وغانا التى جاءت في المرتبة ٧٦ على العالم بقيمة بلغت ٣,٦، ومالى التى جاءت في المرتبة ١٠٩ على العالم بقيمة بلغت ٣,١، ونيجيريا التى جاءت في المرتبة ١٢٥ على العالم بقيمة بلغت ٢,٧، وسلطنة عمان التى جاءت في المرتبة ١٠٦ على العالم بقيمة بلغت ٣,١، وقطر التى جاءت في المرتبة ٢ على العالم بقيمة بلغت ٥,٩، والمملكة العربية السعودية التى جاءت في المرتبة ٤٧ على العالم بقيمة بلغت ٤,١.[٨٠]

ويتبين مما سبق، أن جودة نظام التعليم المصرى فى هذه التقارير، جاءت شديدة التدنى بمرور الوقت، وفى مرتبة متدنية للغاية بين دول العالم، وتتسم بالانخفاض المستمر، وتميل نحو التراجع أكثر بدلاً من التحرك صوب الارتقاء بجودة التعليم، الأمر الذى يصل بالتعليم المصرى أن يتحرك فى ذيل القائمة من أسوأ إلى الأسوأ. مع الأخذ فى الاعتبار أن مصر جاءت متأخرة جدًا بالنسبة لمحيطها العربى والإفريقى، وللدول المحورية فى المنطقة. لدرجة لا يمكن الحديث معها عن تحقيق التعليم المصرى الانطلاقة المجتمعية نحو التقدم والتنمية والتنافسية العالمية. وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على تدنى مستوى نظام التعليم المصرى، وسوء حاله. ويعتبر ذلك بمثابة إنذار يدق بشدة معبرًا عن ضرورة التفكير والتخطيط والسعى بشكل عاجل وجاد ومستمر لانتشال التعليم المصرى من براثن التدهور، والانطلاق به صوب الارتقاء الحقيقى بمستوى جودته. وإن لم يحدث ذلك فالعواقب تبدو وخيمة على المجتمع بأسره.[٨١]

٧- تردى أوضاع هيئة التدريس، وهجرة الكفاءات منهم

تعد الظروف المجتمعية التي يحيا فيها الباحث داخل أي مجتمع من أهم العوامل التي تساعد علي نمو البحث العلمي داخله، وتؤكد مؤشرات الواقع على أن الكثيرين من أعضاء هيئة التدريس يعانون مثلهم مثل معظم فئات المجتمع المصرى من انخفاض واضح فى مستوى مرتباتهم الحقيقية ، والتى لا تكفى لتوفير إحتياجاتهم الأساسية والمهنية

مثل: الكتب والمراجع والمجلات العلمية ، ومستلزمات الحاسبات ، وحضور الندوات والمؤتمرات، والتواصل مع المجتمع العلمى المحلى والاقليمى والعالمى. وتقييد إرسال مبعوثين للدراسة فى جامعات أجنبية رفيعة المستوى العلمى بسبب ضيق الميزانية، وانتشار برامج الدراسات العليا فى جميع الجامعات الحكومية ومختلف الكليات داخل كل جامعة بصرف النظر عن مدى توفر الإمكانات البشرية والمادية، وعدم تفرغ أعضاء هيئة التدريس لمهام التعليم الأساسية والإشراف على الرسائل العلمية من أجل السعى وراء الرزق.[٨٢]

ولا شك أن تردى أوضاع هيئة التدريس يؤثر على أداء المهام البحثية والتدريسية المطلوبة منهم ومنها المشاركة في السباق العلمي والدولي وتحمل المسئوليات القومية والوطنية لبناء مجتمع حضاري، كما أنه قد يؤدى إلى هجرتهم -هجرة العقول البشرية - إلي البلدان المتقدمة والتي تملك القدرة علي توظيفهم، وذلك بسبب عدم توافر البيئة العلمية الملائمة، مما يفقد المجتمع مهارة أبنائه، وهذه قضية أساسية تواجه التنمية داخل المجتمع المصري؛ حيث تؤدي إلي نوع من عدم الاتزان في متطلبات التنمية مما يعرض المجتمع إلي التشتت والخراب العلمي علي الساحة الدولية. [٨٣]

٨- تواضع مخرجات الجامعات المصرية وضعف أهليتها لسوق العمل

يشير واقع التعليم الجامعى فى مصر إلى تواضع مخرجاته سواء بمفردات الكم أو الكيف، ومقارنة بما يبذل من جهد، كما أن هناك العديد من الأدلة التي تشير إلى وجود جوانب قصور في الأداء الجامعي متفشية في كل وظائف الجامعة وأدوارها، فهناك مؤشرات كثيرة تؤكد على أن الجامعات المصرية لم تعد قادرة على التمسك بضوابط ومعايير الجودة في العملية التعليمية، حيث جاءت نسبة غير قليلة من خريجيها دون المستوى المطلوب من الكفاءة العلمية والفنية وبحد أدنى من المعرفة التقليدية، لتملأ الفراغ في مختلف مؤسسات المجتمع الأخرى.[٨٤]

وتتضح عدم أهلية الخريجين لسوق العمل، طبقًا لدراسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عن آراء أصحاب الأعمال عن مدى جودة خريجى التعليم الجامعى ، حيث أكدت الدراسة على قلة كفاءة هؤلاء الخريجين ، وعدم ملاءمتهم لسوق العمل، كما أنهم يفتقدون للمهارات المطلوبة لسوق العمل.[٨٥] مما يؤكد على غياب العلاقة بين

التخصصات التى يلتحق بها طلاب الجامعة وبين التخصصات التى يطلبها سوق العمل، ولذلك من الطبيعى أن نجد مصر تستعين بخبراء أجانب فى مشروعات التنمية، بل يمكن أن القول أيضاً بأن قدرة صناعة الخدمات والصناعات التحويلية على النمو والتطور باستخدام الشهادات التى تمنحها مؤسسات التعليم العالى هى قدرة محدودة.(٨٦) وفى ظل الأوضاع الحالية لتمويل التعليم الجامعى وما يعترضها من قصور فإن الأمر يتطلب البحث عن موارد مالية إضافية لتطوير مستوى الخريجين وتنمية قدراتهم بما يؤهلهم لدخول سوق العمل و القدرة على المنافسة محلياً و عالمياً .

٩- ضعف الإنفاق الحكومى اللازم لتحقيق المنافسة العالمية

يعتبر التمويل من أهم المدخلات التى يتعين توفيرها بكفاية لكل الجامعات التى تريد المنافسة، وتؤكد مؤشرات الواقع أنه بالرغم من تزايد الحصص التي تخصصها الحكومة المصرية للإنفاق على التعليم الجامعى، فإن هذا الإنفاق متدني بالفعل وفق المعايير الدولية، وتفيد بعض المقارنات الدوليّة أنّ حجم الأموال المرصودة للجامعات المصرية لا يزال بعيدا عمّا تنفقه الجامعات العريقة بالعالم، فعلى سبيل المثال تبلغ الميزانية السنوية لجامعة هارفارد عام ٢٠١٤ نحو ٢٨ مليار دولار أمريكي، علما بأنّ عدد طلاّب هارفارد لا يتجاوز ٢٦٢٦٠ طالباً، وقدّرت وقفيّة جامعة هارفارد ب ٣٧ مليار دولار. وتبلغ ميزانية جامعة باركلي بكاليفورنيا ٢,١٨ مليار دولار علما بأنّ عدد طلاّبها ٣٣٥٠٠ طالب، وتبلغ وقفيّة جامعة يال الأمريكية ٢٢,٥ مليار دولار، وهي تعتبر ثاني أغنى جامعة في العالم بعد هارفارد، أمّا ميزانيتها فتبلغ ١٧,٣ مليار دولار. وفي العالم العربي وصلت ميزانية جامعة الملك سعود ٩,٥ مليار ريال أي ٢,٥٦ مليار دولار، وتملك الجامعة محفظة استثمارية عقاريّة وقفيّة تتجاوز المليار دولار، وبلغت ميزانية جامعة الملك عبد العزيز ٥,٦ مليار ريال، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ١,٣ مليار ريال، وتبلغ ميزانية جامعة القاهرة حوالي ٢,٥ مليار جنيه أي ٠,٣٢٠ مليار دولار.(٨٧)

ولا شك أن ضعف الإنفاق الحكومى على التعليم الجامعى من شأنه أن يؤثر على معايير جودة الأداء التعليمية والبحثية، وهذه هي المعضلة الكبرى للتعليم الجامعى في مصر. فقد أصبحت مشكلة قلة التمويل أكثر وضوحاً في جامعات مصر على نحو خاص في السنوات الأخيرة . وهو الأمر الذى يؤثر دون شك على توفير المتطلبات التى تحتاجها

الجامعات المصرية للدخول في حلبة المنافسة مع الجامعات الأخرى على مستوى العالم نحو احتلال مركز متقدم في التصنيفات العالمية.

ويتضح مما سبق أن المشكلات التى تحول دون وضع الجامعات المصرية في دائرة المنافسة العالمية مع الجامعات في بلدان العالم المتقدم كثيرة ومتعددة، وحتى تتمكن الجامعات المصرية من المنافسة على احتلال ترتيب متقدم في نماذج التصنيفات العالمية المختلفة، فيتعين توفير المتطلبات الضرورية التى تساعدها على تحقيق ذلك. ولعل السؤال الذى يطرح نفسه في هذا السياق هو: ما أهم المتطلبات التى تحتاجها الجامعات المصرية لتحقيق مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات؟

وعليه يحاول البحث فيما يلى تحديد أهم المتطلبات التى تعين الجامعات المصرية –حال توفيرها – على المنافسة بقوة في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات، واحتلال ترتيب متقدم فيها، **وهو ما سوف يتناوله المحور التالى:**

المحور الثالث – متطلبات دخول الجامعات المصرية فى التصنيفات العالمية للجامعات

فى ضوء ما تم الإشارة إليه سابقاً، يمكن تحديد أهم المتطلبات التى ينبغى توفيرها حتى يمكن للجامعات المصرية أن تتبوأ الترتيب المناسب بين جامعات العالم المختلفة فى قوائم التصنيفات العالمية للجامعات، **فيما يلى:**

أولاً- متطلبات أولية وأساسية

ويقصد بها المتطلبات الأساسية التى لا يمكن تطوير الجامعات إلا بها، وهى متطلبات مهمة وضرورية، ولكن لم تتضمنتها معايير ومؤشرات التصنيفات الأربعة السابقة. ويمكن تحديدها، **فيما يلى:**

١- تطوير البنية التحتية للجامعات

تتمثل البنية التحتية للجامعات فى قاعات الدرس والمدرجات والمكتبات الجامعية والمعامل والملاعب والمساحات الخضراء، وهى القاعدة الأساسية التى يتم عليها معظم جوانب العملية التعليمية. وتؤكد معايير التصنيفات العالمية للجامعات، ومن بينها تصنيف شنغهاى، على أهمية تطوير البنية التحتية للجامعات لما لها من دور في تحديد

مستوى الأداء الأكاديمى العام للجامعة. وفى ضوء ابتعاد الجامعات المصرية عن المنافسة مع الجامعات الأخرى، فى عناصر البنية التحتية، فإنه يتعين ضرورة العمل على نحو يضمن التزام الجامعات بتطوير بنيتها التحتية.

وتتمثل متطلبات تطوير البنية التحتية للجامعات، في: توافر الأثاث الجيد، من حيث الشروط الفنية والصحية، وجودة الإضاءة والتهوية بالقاعات والمدرجات، وتجهيز القاعات والمدرجات بالأجهزة التكنولوجية اللازمة للعملية التعليمية، وألا يقل نصيب الطالب عن (١ -٢ متر مربع) من مساحة مدرجات وقاعات المحاضرات، وكذا توفير قطع الغيار والخامات والأدوات اللازمة، وتحديث المعامل، وتوفير التجهيزات والمعدات الحديثة اللازمة لإجراء التجارب، وتوفير المعامل التخصصية اللازمة لكل تخصص علمى، على أن يكون متوسط نصيب الطالب من مساحة المعمل، (٢,٣٢ متر مربع) لمعامل العلوم، و(٢,٣٥ متر مربع) لمعامل الهندسة[٨٨]، وتطوير أساليب العمل بالمكتبات للحاق بنظيرتها فى الجامعات المتقدمة؛ وذلك بتوفير العنصر البشرى المؤهل للعمل بالمكتبة، وتنظيم دورات تدريبية لإمداده بأحدث التطورات فى المجال، وتزويد المكتبات بالأجهزة الحديثة، وإدخال الميكنة فيها، وتحديد ميزانية سنوية مستقلة لها، ولتكن الحد الأدنى من المعايير الدولية وهو (٥٪) من الميزانية الإجمالية للجامعة، وأن يترك للمكتبات رسم سياسة وإنفاق هذه االميزانية على وجوه الإنفاق المختلفة.[٨٩]

٢- تطوير البرامج والمقررات الدراسية

إن عمليات تطوير وتحديث البرامج التعليمية الجامعية ومناهجها بالجامعات المصرية، ولأسباب متنوعة ومتعددة لا تسير كما ينبغي لها، وتتطلب في مجملها مراجعة وتحديث شاملين، لتواكب الجامعة بها مستويات ومعايير أداء المؤسسات الجامعية والبحثية العالمية، ولتعاود استرداد زمام المبادرة، والاهتمام بإعداد الخريجين وتخريج باحثين قادرين على مواكبة ما يستجد في مجالهم ويبدعون فيه[٩٠].

ويتطلب تطوير البرامج والمقررات الجامعية، العمل على مراجعة وتحديث مناهج التعليم الجامعى بصورة دورية عن طريق لجان متخصصة تضم أساتذة أكفاء على أعلى مستوى، وعمل دورات تدريبية للدارسين تساعدهم على الاعتماد علي النفس في التحصيل والتدريب و التعلم الذاتى، وكيفية استخدام المعلومات والبيانات المتاحة بتعدد مصادرها

بما يوفر بيئة تعلم تحفز الدارسين علي التساؤل والتفكير وتفسير المعلومات المرتبطة بالاحتياجات العلمية للمجتمع[٩١]، وإدخال العلوم والتقنيات الحديثة التي تساير التطور والتقدم العالمي، مع توفير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك، وإيفاد أعضاء هيئة التدريس إلى الخارج بهدف التعرف على البرامج والمقررات الدراسية بالجامعات المتقدمة في العالم، وإمكانية الاستفادة منها في تطوير برامج ومقررات التعليم الجامعى، وتوفير أجهزة متخصصة على مستوى عالٍ من الكفاءة العلمية والعملية تتولى مهمة التقويم المستمر للبرامج والمقررات الجامعية وتطويرها بالشكل الذي يتناسب مع احتياجات المجتمع والتطورات العلمية والتكنولوجية، وإدخال تكنولوجيا التعليم والبرامج التعليمية الحديثة في التخصصات المختلفة، وأن تستمد البرامج والمقررات الجامعية محتواها من مصادر مختلفة ومتنوعة لتغطي جميع المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية والدينية، وتجارب الماضي والحاضر والنظر إلى متطلبات المستقبل[٩٢]، والعمل على تعميق التداخل بين التخصصات العملية Interdisplinary في كل من البحث والدراسة، والاعتماد علي نظام المقررات (الساعات المعتمدة) الذي يعزز التوجه لتداخل التخصصات، وتحقيق التكامل بين المقررات الدراسية.[٩٣]

٣- تطوير برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس

يعد عضو هيئة التدريس جوهر العملية التعليمية، ويعتمد نجاح أى تعليم جامعى فى تحقيق أهدافه بالدرجة الأولى على مدى ما يتوافر له من عناصر جيدة من أعضاء هيئة التدريس، تمتلك القدرة والمهارة فى المجالات البحثية والتدريسية وكذلك خدمة المجتمع. كما أن تطوير أى تعليم جامعى لابد وأن يبدأ من أعضاء هيئة التدريس، فهم حجر الزاوية فى أى إصلاح منشود، وعليهم يتوقف الارتقاء بمستوى الأداء الجامعي بصفة عامة، وعن طريقهم تتحقق الفعالية المطلوبة لجميع المدخلات الأخرى فى تحقيق أهدافها المنشودة.[٩٤] ومن ثم ينبغى أن تنظم لها البرامج المختلفة لتحقيق التنمية المهنية التى يمكن من خلالها تقديم نوعية عالية الجودة من التعليم والبحث العلمى وخدمة المجتمع، والمساعدة فى إدارة التطوير والتدريب، والوفاء بمتطلبات النظم المحاسبية

الداخلية والخارجية، وإقامة علاقات وثيقة مع قطاعات المجتمع المختلفة وخاصة قطاع الصناعة.[٩٥]

ويتطلب تطوير أداء عضو هيئة التدريس ومعاونيهم زيادة عدد البعثات والمنح للمُعيدين والمدرسين المساعدين للسفر للخارج للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه في التخصصات المختلفة.[٩٦] وإنشاء وحدات للتدريب بكل كلية تكون تابعة لمركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ويتم التنسيق بينهما. ويلزم أن يحسن تكوينها وتأخذ الصلاحيات التى تجعلها تؤدى عملها بسهولة ويسر، ويحسن اختيار العاملين بها، وتوفير مصادر التعلم والأجهزة والوسائط المتعددة للمعرفة وتدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدامها، إعداد برامج تدريبية لأعضاء هيئة التدريس في مختلف النواحي المهنية والتربوية وعقد حلقات نقاشية يتم فيها تناول قضايا التدريس وصعوباته، وتحسين الوضع المادي والمعنوي للباحثين على نحو يوفر لهم أسباب العيش الكريم، وحيازة المراجع والأجهزة العلمية الحديثة، كما أن توفير المتطلبات المالية الكافية للجامعة تجعل لديها القدرة على إقامة المؤتمرات العلمية وطبعها وتوزيعها على مختلف الأقسام والكليات بالجامعات الأخرى ، مما يؤدي في النهاية لتنمية عضو هيئة التدريس مهنياً.[٩٧]

٤- تطوير الإدارة الجامعية

تعتبر الإدارة الجامعية أهم مدخلا ت منظومة التعليم الجامعى، المنوط بها توفير المناخ الذي يشجع علي العمل والتطوير والتعامل مع المتغيرات المجتمعية وآلياتها، وهى تلعب أدوراً رئيسة في إدارة وتنظيم كافة المدخلات الأخرى، وهي المسئولة عن قيادة عملية التغيير في عناصر ومدخلات التعليم الجامعي للحصول علي أعلي جودة للمخرجات التعليمية والبحثية. ونظراً للارتباط الوثيق بين كفاءة الإدارة الجامعية وبين تحقيق مواقع متقدمة فى التصنيفات العالمية، فثمة حاجة ملحة إلي الإدارة ذات قدرات فكرية وثقافية وتقانية معينة، لا توجد إلا في ظل تعليم من نوع جديد يعتمد علي إدارة ديمقراطية متطورة تأخذ بالأسس العلمية في عملياتها وتطوير هياكلها وأنماطها بما يلائم ظروفها ومتطلباتها المستجدة.[٩٨]

وتحتم معايير ومؤشرات التصنيفات العالمية للجامعات ضرورة السعى نحو إصلاح الإدارة الجامعية، التى تستطيع التفاعل الإيجابى مع هذه التصنيفات، وإلا فالتخلف عن

الركب الحضارى والعجز عن تنمية المجتمع بما يلبى احتياجات أفراده ويحقق طموحاتهم ، هو النتيجة الحتمية المتوقعة .[٩٩] ومن ثم يتعين تطوير إدارات الجامعات المصرية وإكسابها الخبرة والمعرفة بأساليب الإدارة العالمية للجامعات من وضع الخطط الإستراتيجية للتدريس، والبحوث، واستغلال الموارد، والسيطرة النوعية وتحسينها، والإدارة المالية الحسنة، ومعالجة المشاكل، وسن القوانين، والأنظمة المتعلقة بالعمل الأكاديمى داخل الجامعة، وطريق التقييم الأكاديمى، وفرض الرقابة على ممارسات أعضاء هيئة التدريس والطلاب، ورسم السياسات حول الجامعة في مجتمعها الخاص والعام.[١٠٠] وقيادة جهود الإصلاح التعليمى فى الاتجاه الوطنى الصحيح بما يساعد على تبوء المجتمع لمكانه الطبيعى فى ماراثون الحضارة الإنسانية المعاصرة .

ويتطلب تطوير الإدارة الجامعية استنهاض قدرات العاملين فى حقل التعليم الجامعى واستثارة استعداداتهم نحو السبق وتحقيق الريادة ودخول حلبة المنافسة فى مختلف مجالات العلم والتكنولوجيا المعاصرة ، وتهيئة مناخ جاذب ومحفز للعمل، وعدم التمييز بين العاملين إلا بقدر ما يتميز به كل منهم من قدرات ودوافع وحماس وعطاء، واعتماد العطاء والابتكار كأسس رئيسية للمفاضلة بين العاملين، والإنفاق بسخاء على البحوث والتطوير وتهيئة مناخ بحثي مشجع، والسعى لتحقيق التكامل بين الجامعات ومراكز البحوث وبين منظمات الاعمال فى جهد مشترك، وتهيئة عوامل جذب للعقول المبدعة أكثر من عوامل الطرد .فإذا توفرت عوامل الجذب من تحفيز وتهيئة لبيئة عمل مناسبة مادياً ومعنوياً نما الولاء والإنتماء وتزايدت وتأكدت عوامل الجذب.[١٠١]

كما يتطلب تطوير الإدارة الجامعية العديد من المتطلبات المالية والإدارية ، ومن هذه المتطلبات: تحديث الهياكل التنظيمية بالجامعة وتوفير الأموال اللازمة لذلك، و إدخال التقنيات الإدارية المتطورة في منظومة التعليم الجامعي، وتيسير استيعابها واستغلالها في تحسين العمليات الإدارية؛ ومنها الأخذ بالتكنولوجيا الإدارية الحديثة، وأهمها تكنولوجيا المعلومات، تكنولوجيا الاتصالات، وتحديث نظم المعلومات والأجهزة الحديثة في كافة مرافق العملية الإدارية بالجامعة، والتدريب عليها[١٠٢]، وتوفير الأبنية والمرافق الجامعية التي تستوعب الأنشطة الإدارية الحديثة، وتطوير إدارة الجامعات

باستخدام الإدارة الإلكترونية، وإنشاء مركز للمعلومات على مستوى عالٍ، يتيح لجميع العاملين بالجامعة الاستفادة منه.

٥- تطوير نظام تمويل التعليم الجامعى

يعتبر المال عصب الحياة، والمقوم الأساسى لنجاح أى مشروع من المشروعات، فأى مشروع يتوافر له المال اللازم والكافى تزيد بالضرورة معدلات نجاحه في تحقيق أهدافه، ومن هذا المنطلق فإن مؤسسات التعليم الجامعى في أي مكان من العالم تتطلب موارد مالية عالية حتى تحقق أهدافها بكفاءة واقتدار، وهذه المتطلبات المالية تتزايد سنة بعد أخرى حتى تتمكن المؤسسة التعليمية من تطوير برامجها وخططها وأبحاثها. كما أنها فى حاجة دائماً إلى الترشيد فى انفاقها و التقليل من الهدر فيها ، وهو ما يعنى حسن التدبير و تجنب الإسراف لتحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق ممكن، كما يعنى التوجيه الرشيد للاعتمادات المالية وحسن استخدامها فى البرامج المختارة.[١٠٣]

وتحتم معايير ومؤشرات التصنيفات العالمية للجامعات، ضرورة السعى نحو تطوير نظام تمويل التعليم الجامعى، حيث يحتاج النجاح فى معايير التصنيفات إلى ميزانيات مالية ضخمة، وخدمات وتسهيلات علمية كثيرة مثل المعلومات والحاسبات والبرمجيات، والندوات وورش العمل، والاستشارات والمقابلات، والتصوير والطباعة والمراسلات وتوزيع المطبوعات. وهذه من الأمور التي تستنزف نسبة عالية من الموارد المالية المخصصة للجامعات. [١٠٤] وقد يتعذر تدبير هذه الميزانيات من مصدر واحد (ميزانية الجامعة السنوية)، وحتى عندما تتعدد مصادر التمويل، فقد تظل الصعوبة قائمة، إذ لا تحظى التنافسية لدى البعض بأولوية متقدمة لدى الكثير من جهات التمويل المحلية والدولية، ومن ثم يصعب إقناعها بتأمين المساهمات المالية المطلوبة.

وتتمثل متطلبات تطوير نظام تمويل الجامعات فى تحقيق زيادة ملموسة فيما تخصصه الدولة للإنفاق على التعليم الجامعى، مراعياً للزيادة المستمرة فى أعداد الطلاب، وارتفاع الأسعار، وتنامى معدل التضخم، وانخفاض القوى الشرائية للعملة المحلية، والتطوُّر المتنامى فى تجهيزات ومستلزمات التطوير التكنولوجى للعملية التعليمية.وذلك من خلال إيقاف التراجع فى نسبة الإنفاق على التعليم الجامعى إلى الناتج المحلى الإجمالى، والإسراع بمضاعفة تلك النسبة.[١٠٥]

كما تتطلب أيضاً تخليص الميزانية من النفقات غير الضرورية، وتقليل نسب الموظفين و الإداريين وغير المشتغلين بالتدريس، وإعادة النظر فى سياسة الإنفاق على الخدمات الطلابية، من خلال فتح الباب للقطاع الخاص بشرط عدم زيادة الأسعار، وتحسين الخدمات المقدمة، والحد من ظاهرة إقامة المؤتمرات بالفنادق خارج الجامعة، لتقليل نسب الصرف و الهدر المالى[١٠٦]، وإخضاع الاستثمار فى التعليم لحساب التكلفة والعائد لتفادى أمرين سالبين هما التبذير و القصور، وأن تكون هناك عدالة فى توزيع الموارد بين الكليات خاصة المتماثلة منها، وإخضاع آليات التمويل للمراجعة الدورية لتقليل التحيز غير المقصود[١٠٧]، وتحقيق الاستقلال المالى الفعلى للجامعات، وذلك من خلال قيام مجلس الجامعة بإعداد مشروع موازنة الجامعة دون تدخل من وزارة التعليم العالى أو المجلس الأعلى للجامعات، وذلك بدراسة الاحتياجات، وتخصيص الموارد، وتحديد الاعتمادات المالية اللازمة لكل جامعة، ويقوم مجلس الجامعة بتوزيع الموازنة على الأبواب المختلفة و البنود المختلفة، تبعاً لاحتياجات الجامعة، ويسمح لمجلس الجامعة بنقل أى أموال من باب إلى باب أو من بند إلى بند، حسبما تتطلب المصلحة العامة للجامعة، ويسمح لمجلس الجامعة بحق ترحيل الفائض من سنة مالية إلى السنة المالية التالية، ويتولى الجهاز المركزى للمحاسبات دون غيره من الجهات و الوزارات الرقابة و المساءلة المالية للجامعات.[١٠٨]

ثانياً- متطلبات تتعلق بمعايير التصنيفات العالمية للجامعات

ويقصد بها المتطلبات التى تضمنتها معايير ومؤشرات التصنيفات الأربعة السابقة، والتى يتعين توفيرها، حتى يمكن للجامعات المصرية أن تتبوأ المكانة والترتيب اللائق بها بين جامعات العالم المختلفة. **ويمكن تحديدها فيما يلى:**

١- تطوير الأداء البحثى للجامعة

يمثل الدور البحثى للجامعات أولوية حتمية ضمن سلم الأولويات لكثير من الشعوب والأمم – المتقدمة منها والنامية – هادفة من وراء ذلك الوصول إلى نتائج من شأنها أن تؤدي إلى التقدم والتطور في شتى المجالات، إذ أن البحث العلمي ودرجة كفاءته، يعتبران مقياساً لمدى التقدم الذي يحرزه أي مجتمع من المجتمعات.[١٠٩] فقد أصبح

الاهتمام بالبحث العلمي من أهم سمات القرن الحادي والعشرين في العديد من الدول المتقدمة عالمياً، وأصبح وسيلة الدول لإنتاج التكنولوجيا ودخول نطاق المنافسة العالمية.(١١٠)

وقد أعطت التصنيفات العالمية المختلفة أهمية كبيرة للدور البحثى للجامعة في عملية تقييم الجامعات، ومنها على سبيل المثال تصنيف شنغهاى الصينى، الذى أعطى لهذ الدور وزناً يصل الى ٦٠٪ من الوزن الكلى لمعايير التصنيف ، حيث أعطى ٢٠ ٪ منها لأعداد الباحثين الأكثر استشهاداً بأعمالهم العلمية، ضمن واحد وعشرون تخصصاً علميا، و ٢٠٪ منها لمجموع الأبحاث المنشورة في دوريات علمية دولية محكمة من شاكلة مجلتي العلوم Science والطبيعة Nature ، و٢٠٪ منها لأعداد المقالات والبحوث المذكورة لكل جامعة في الأدلة العالمية للبحوث الأساسية، وكذلك دليلى النشر الخاصين بالفنون والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية. كما أعطى تصنيف كيو إس البريطانى للدور البحثى ٦٠٪ من الوزن الكلى لمعايير التصنيف، منهما ٤٠٪ للبعثات الخارجية للجامعة، وقبول المبتعثين من خارج الجامعة، وتنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل، والمشاركة في المؤتمرات العلمية الخارجية، وانتاج المعرفة في مجالات العلوم المختلفة التى تساهم في تقدم البشرية، و ٢٠٪ للإستشهادات العلمية التى حققتها المقالات والبحوث المنشورة، ورصانة المحتوى العلمى وجاذبيته للمجتمعات الأكاديمية.(١١١)

وأعطى له تصنيف التايمز البريطانى وزناً يصل إلى ٦٢,٥٪ ، منها ٦٪ لعدد البحوث المنجزة قياساً إلى عدد الباحثين المتواجدين بالمؤسسات الأكاديمية، و(٦٪) للدخل أو العائد المادى الناجم عنها كمؤشر دال على امكانية استمرارها ونجاحها، و (١٨٪) لسمعة الجامعة(الشهرة) بين نظيراتها، ومدى تميز أعمالها البحثية المحكمة والمنشورة فى الدوريات العلمية المختلفة، و٣٠٪ لدور الجامعة في تنمية المعرفة الانسانية بالأفكار الجديدة (الاقتباس)، و ٢,٥٪ لدور المؤسسات الجامعية على مساعدة القطاعات الصناعية بالمنتجات والأفكار الإبداعية والاستشارات.(١١٢) كما أعطى له تصنيف ويب ماتريكس ٣٠٪، منهما ١٥٪ لإسهام الجامعات فى بناء المحتوى المعرفى العالمى، عبر إقامة مستودعات بحثية مؤسساتية، و١٥٪ لجودة المقالات العلمية المنشورة من قبل أساتذة الجامعات المعنية بالتصنيف في الدوريات العلمية التى نشرت فيها هذه الأعمال، وكذا مدى الإشارة إليها واستخداماتها من قبل الغير في مواطن بحثية أخرى.

وإنطلاقاً من ابتعاد الجامعات المصرية عن المنافسة مع الجامعات الأخرى فى حجم البحوث التى ينشرها أساتذة الجامعة، ونسبة الإشارة المرجعية لها في البحوث العلمية العالمية الأخرى، فإنه يتعين ضرورة العمل على نحو يضمن التزام الجامعات بتطوير الأداء البحثى فيها، لما له من دور في تحديد مستوى الأداء الأكاديمى العام للجامعة، وذلك من خلال: وضع لوائح واضحة وصارمة تحفز على النهوض بالدور البحثي للجامعة، وضرورة وضع البحث العلمي في أولويات سلم الإنفاق الحكومي العام، وبالتالي العمل علي زيادة ما يخصص له حتى يقترب من النسب العالمية، واستثمار الجهود الأهلية والشعبية والنقابية استثماراً صحيحاً، وقيام الدولة بوضع الأولويات ورسم السياسات، وسن القوانين والإجراءات، ووضع الحوافز، وإتاحة الموارد والإمكانات الكفيلة بتفعيل الدور البحثى للجامعات، وتخصيص ميزانية مستقلة للبحث العلمى بكل جامعة؛ بما يكفى متطلباته، والربط بين نتائج البحوث العلمية ومراكز الإستفادة منها، حتى يمكن تنويع مصادر الدعم المالى للبحث العلمى بالجامعات، ودعم المشاركة المجتمعية للتبرع المالى والعينى لصالح البحث العلمى بالجامعات، وحسن توظيف الموارد المالية المتاحة للبحث العلمى بالجامعات.[١١٣]

و يتطلب تطوير الأداء البحثى بالجامعة: تشجيع الخريجين وأعضاء هيئة التدريس من الجامعات على البحث العلمى فى مختلف المجالات والتخصصات العلمية، وتعزيز تطلعهم للتنافس على جوائز عالمية مرموقة مثل جائزة نوبل، وميداليات فيلدز العالمية للرياضيات، وتشجيع النشر العلمى لنتائج الأبحاث العلمية، بحيث يكون نشر المقالات والأبحاث فى المجلات العلمية العالمية، وخاصة التابعة للتصنيف العالمى للجامعات، كما يتطلب أيضاً زيادة إنفاق الجامعة على البحث العلمى، وزيادة معدلات الاستشهادات العلمية، وزيادة معدل النشر لكل عضو هيئة تدريس كمتطلب رئيس لدخول تلك الجامعات قوائم التصنيفات العالمية ، ووضع ضريبة مخصصة للإنفاق علي البحث العلمي يخضع لها جميع الأفراد الخاضعين لضريبة الإيراد العام، وتخضع لها شتي المؤسسات المستفيدة من تشغيل خريجي مؤسسات التعليم المختلفة، والعمل علي تخطيط مشروعات تربوية بين الدول العربية بهدف تقليل التكلفة وفتح أبواب جديدة للتمويل[١١٤]، والاهتمام بالتدريب المستمر للباحثين على طرق البحث الجديدة، وإنشاء قاعدة بحثية

جادة في الجامعات، تضم من لهم قدرة بحثية متميزة، حتى يمكن أن تساند هذه القاعدة خطط التنمية والتطوير، وإنشاء مراكز لتسويق البحوث التي تفيد الإنتاج، وتهيئة الظروف المحفزة للترابط بين مواقع الإنتاج والجامعات للتبادل العلمي المعرفي والتطبيقي، مما يهيىء فرص إيجاد مشروعات بحثية تعود علي الجامعات بدخل إضافي وخاصة للكوادر العاملة بها، مقابل تأسيس العمل في موقع الإنتاج بأسس علمية سليمة[١١٥]، والحرص على توفير فرص الاحتكاك العلمى للباحثين؛ من خلال حضور الندوات والمؤتمرات والدورات وحلقات وورش العمل، محلياً وعالمياً. وكذا توفير فرص الاحتكاك بمؤسسات المجتمع المختلفة، والاهتمام بالبعثات والمهمات العلمية، لاسيما فى التخصصات الحديثة والنادرة، وخاصة العلوم المستقبلية والعلوم التكنولوجية، والعلوم البينية، ومتعددة التخصصات، والاستفادة من خبرات الأساتذة الأكفاء، بتفرغهم للتدريس والإشراف على الدراسات العليا، وللبحث وقيادة الفرق البحثية. وذلك فى ظل نظام للمكافآت يناسب ذلك التفرغ، وبذل الجهود للاطلاع على ما يُستجد من تطور فى مجال التخصص وفى أساليب وطرق البحث العلمى.[١١٦]

ولاشك أن النهوض بالدور البحثى للجامعات على نحو جاد في مثل هذه الظروف يحتاج إلى الكثير من الوقت والكثير من المال، والكثير من العناصر البشرية ذات التأهيل العلمي المرتفع. ومعنى ذلك أن بلوغ مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية، يتطلب إجراء دراسات وبحوث عالمية ومشاريع مشتركة مع جامعات عالمية أخرى وخاصة جامعات النخبة، وهذه عملية مكلفة ولا يتوقع إنجازها في فترات قصيرة في الجامعات المصرية.[١١٧]

٢- تشجيع النشر العلمى الدولى

تتفق التصنيفات العالمية للجامعات على أن النشر العلمى يمثل أهم آليات اثراء المعرفة العلمية وتحقيق متطلبات التبادل المعرفى، وقد عززت التنافسية الدولية من مكانة النشر في المجلات العلمية المتقدمة، في ضوء زيادة الأثر العالمى للبحوث المتميزة المنشورة في هذه المجلات، والذى يعكسه كم الاستشهادات بما تتضمنه هذه البحوث من قبل الباحثين في مختلف دول العالم، وتبعاً لقيمة النشر في المجلات المتقدمة ودوره في التعبير عن الثراء

العلمى والبحثى للجامعات ، فقد أصبح ذلك أحد أهم المعايير الدولية لتصنيف الجامعات.[١١٨]

ويتطلب تشجيع النشر العلمى للمقالات والأبحاث فى المجلات العلمية العالمية وخاصة التابعة للتصنيف العالمى لمؤسسة طومسون (ISI) فى مجالات الطبيعة، والعلوم، والعلوم الاجتماعية والانسانية ضرورة توافر التمويل الملائم الذى يمكن الباحثين من النشر فى الدوريات والمجلات المصنفة عالمياً. ويفضل النشر فى أكثر من مجال من مجالات تصنيف (ISI) العالمى للمجلات العلمية، ويؤخذ فى الاعتبار نوع وثراء المادة العلمية المنشورة.[١١٩] كما يتطلب تشجيع النشر باللغة الانجليزية، ومن ثم فإن الباحثين في الجامعات المصرية الذين يطمحون إلى وضع جامعاتهم على خريطة الجامعات الكبرى في العالم وتعزيز تأثيرهم العلمي، ليس لهم خيار آخر غير استعمال اللغة الإنجليزية باعتبارها أداة للتواصل العلمي والأكاديمي، وليست وسيلة للهيمنة الثقافية أو سمو هوية على أخرى، حتى تستعيد اللغة العربية مكانتها العالمية، وهذا لن يتم إلا إذا وصل المجتمع المصرى إلى الريادة العالمية في مجالي العلم والمعرفة.[١٢٠]

وإنطلاقاً من ابتعاد الجامعات المصرية عن المنافسة مع الجامعات الأخرى فى النشر العلمى على شبكة الإنترنت بصفة عامة، وفى قواعد الأبحاث العالمية بصفة خاصة، فإنه يتعين ضرورة العمل على نحو يضمن التزام الجامعات بتعزيز النشر العلمي على شبكة الإنترنت، أملاً فى تقليص الفجوة الرقمية الأكاديمية مع الجامعات الأكثر تقدماً وتطوراً في العالم.

٣- تشجيع حركة تدويل التعليم الجامعي

يعتبر التدويل أحد أهم الاتجاهات المعاصرة في التعليم الجامعى، باعتباره وسيلة لتحسين الجودة ومدخل لتحقيق التنافسية فى عالم سريع التغير، وأصبحت معظم الجامعات فى أنحاء العالم فى الآونة الأخيرة تعتبره المدخل الأساس لتحقيق مواقع متقدمة في التصنيفات العالمية، من خلال القيام بعمليات واعية ومقصودة لإضفاء الطابع الدولى والمتعدد الثقافات على فلسفة وعمليات ومخرجات منظومة التعليم الجامعى، والاتجاه نحو الانفتاح والتبادل الثقافى والمشاركة العلمية والبحثية وادارة شئوون

الحراك الدولى للطلاب وأعضاء هيئة التدريس وبرامج التعاون التعليمى والبحثى المشترك وتفعيل اتفاقيات التوأمة والتعاون والشراكة مع الجامعات المتميزة والإلتزام بالمعايير العالمية الجيدة السائدة في الجامعات المتقدمة.(١٢١)

وإنطلاقاً من ابتعاد الجامعات المصرية عن المنافسة مع الجامعات الأخرى فى معيار النظرة العالمية للجامعة فإنه يتعين ضرورة العمل على نحو يضمن تشجيع حركة تدويل التعليم الجامعي، وتدعيم قدرة الجامعة على جذب أعضاء هيئة التدريس الأجانب للتدريس فيها دون غيرها من الجامعات، وكذا تدعيم قدرتها على استقطاب الطلاب الأجانب للدراسة فيها دون غيرها من الجامعات، لما لها من دور في تدعيم النظرة العالمية للجامعة، وتأسيس اتفاقات للتوأمة مع بعض الجامعات الدولية التى تحتل مكانة مرموقة في التصنيفت العالمية، وكذا تطوير الاتفاقيات العلمية الأجنبية، المبرمة أساساً بين الجامعات المصرية وغيرها من الجامعات العالمية، واجراء بحوث ومشاريع مشتركة بينها، أي تفعيلها على أرض الواقع لاجتذاب عدد من أعضاء هيئة التدريس والباحثين المتميزين عالمياً من خلال بروتكولات التعاون المشترك واتفاقيات التبادل العلمي.(١٢٢)

٤- تطوير البنية الرقمية للجامعات

تتمثل البنية الرقمية للجامعات فى الحاسبات الآلية، والبوابات الإليكترونية، والتقنيات غير التقليدية مثل أقراص الليزر، والمعدات المتقدمة التي تساعد في الحصول على المعلومات بصفة مستمرة وسريعة، والمكتبات الرقمية التى تضم الكتب والدوريات العلمية الحديثة، التى توفر المعرفة للجميع، فى أى مكان، والرسائل العلمية المحلية والعالمية، بالإضافة إلى قواعد البيانات، والموسوعات، ودوائر المعارف، والقواميس المتخصصة.

وتؤكد معايير التصنيفات العالمية للجامعات، وبخاصة تصنيف ويبو ماتريكس، على أهمية تطوير البنية الرقمية للجامعات، لما لها من دور في تحديد مستوى الأداء الأكاديمى العام للجامعة. وفى ضوء ابتعاد الجامعات المصرية عن المنافسة مع الجامعات المتقدمة على المستوى العالمى فى عناصر البنية الرقمية، فإنه يتعين ضرورة العمل على نحو يضمن التزام الجامعات بتطوير بنيتها الرقمية، لما لها من دور أساسى في تحديد مستوى الأداء الأكاديمى العام للجامعة.

وتتمثل متطلبات تطوير البنية الرقمية للجامعات، في: إنشاء وتطوير نظام المكتبات الرقمية التى توفر المعرفة للجميع وفى أى مكان، والتى تضم الكتب والدوريات العلمية الحديثة والرسائل العلمية المحلية والعالمية، بالإضافة إلى قواعد البيانات والموسوعات ودوائر المعارف والقواميس المتخصصة، و توفير خدمات ومعلومات غير تقليدية مثل خدمة البث الانتقائي للمعلومات، وخدمات البريد الإلكتروني، وخدمة الإنترنت، وتوفير عدد مناسب من أجهزة الحاسب الآلي وأجهزة التصوير الحديثة في قاعات الإطلاع لتقديم خدمة سريعة للباحثين، ووضع برنامج لتخزين المحفوظات على الحاسب الآلي، ودعم المخصصات المالية للمكتبات الجامعية.(١٢٣)

٥- تحسين محتوى المواقع الالكترونية للجامعات

تعتبر جودة تصميم المواقع الإلكترونية، وجودة محتواها، وسهولة استخدامها إحدى الشروط المهمة والضرورية لقياس جودة الجامعات المصرية، وتحسين صورتها بين الجامعات العالمية، ولكى ترتقى الجامعات المصرية بمكانتها فى التصنيفات العالمية يجدر بها مجاراة جودة مواقع الجامعات العالمية. وبما أن الاهتمام بالمواقع الإلكترونية والعمل على تجويدها يعد من الأمور المهمة لتحسين الترتيب العالمى للجامعات، فإنه يتعين اعداد المعايير التى ينبغى توافرها فى المواقع الإلكترونية للجامعات المصرية وذلك لتحسين محتواها وضمان جودتها وفعاليتها بما يساعد تلك الجامعات فى احتلال مراتب متقدمة فى التصنيفات العالمية.

ويتطلب تحسين محتوى المواقع الالكترونية الأكاديمية فى الجامعات المصرية، ضرورة البحث عن أساليب وطرق لتجويد هذا المحتوى، بحيث تسهم فى احتلال الجامعات المصرية مكانة متقدمة ولائقة بها فى التصنيف العالمى، ويمكن أن يتم ذلك من خلال: ضرورة اهتمام المسئولين عن التعليم الجامعى فى مصر بتطوير المحتوى المعلوماتى على الشبكة العالمية لزيادة فرص الجامعات فى تحسين ترتيبها العالمى، وضرورة اهتمام الأقسام الأكاديمية بتقويم جودة محتوى مواقعها الإلكترونية ضمن متطلبات الجودة الشاملة فى المؤسسات الجامعية، وضرورة الاستفادة من خبرات الجامعات المتقدمة فى التصنيفات العالمية فى مجال تصميم محتوى المواقع الأكاديمية، لتطوير محتوى

المواقع الأكاديمية فى الجامعات المصرية، وأهمية اعتماد المعايير الخاصة بجودة محتوى المواقع الأكاديمية من قبل القائمين بإنشائها أو إدارتها، وذلك لكى تكون هذه المواقع خالية من أى نقص، وضرورة اهتمام المؤسسات الأكاديمية فى مصر بتحويل خدماتها وأعمالها من الأسلوب التقليدى القديم إلى الأسلوب الإلكترونى الحديث لمواكبة عصر المعلومات، وضرورة الارتقاء باستمرار بمستوى الكفاءة للمواقع الأكاديمية فى الجامعات المصرية والتى يتحقق معها التواجد فى مكانة متقدمة على خريطة الجامعات المتميزة سواء على المستوى العربى أو العالمى.[١٢٤]

٦- تحسين السمعة الأكاديمية للجامعة

تعتمد سمعة أى مؤسسة على جودة برامجها وخدماتها، وعلى سمعة الدراسة فيها، من حيث جودتها وشهرتها من ناحية التميز التعليمي من كافة جوانبه، وبما تتمتع به الجامعة من قدر كبير من الإستقلالية الأكاديمية، ومدى التزامها بالقوانين المحلية والإتفاقات الدولية ذات الصلة بالتعليم الجامعى، فيما يتعلق بمختلف جوانب العملية التعليمية، بدءً من احترام الحرم الجامعي واستقلالية الجامعة، وسلامة تعيين رئاسة الجامعة وقياداتها(نواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات وغيرهم)، ودقة ونزاهة إجراءات قبول الطلاب في الكليات، ودقة ونزاهة اجراءات تعيين أعضاء هيئة التدريس وفق المعايير المحددة بالقانون. ولعل ما حققته بعض الجامعات الدولية من سمعة عالية لم يتحقق بين عشية وضحاها، بل تحقق عبر عشرات السنين من الصدارة في البحث العلمي والتعليم الجامعي.

وتتحدد أهم المقومات التي تساعد على تحسين السمعة الأكاديمية للجامعة فى انتهاج الأخلاقيات المهنية في جميع المعاملات المؤسسية، والتي تلعب دورا هاماً في تحديد العلاقات الخارجية للجامعة مع عملائها من الطلاب ومؤسسات المجتمع المدنى، والداخلية مع موظفيها على جميع المستويات، وكذلك تبني معايير المسؤولية المجتمعية، بالإضافة إلى ضمان أرقى مستويات الجودة فى المدخلات والعمليات والمخرجات.

وتؤكد التصنيفات العالمية للجامعات على أهمية تحسين السمعة الأكاديمية للجامعة، وذلك من خلال: زيادة البعثات الخارجية للجامعة، وقبول المبتعثين من خارج الجامعة، وتنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل، والمشاركة في المؤتمرات العلمية

الخارجية، وانتاج المعرفة في مجالات العلوم المختلفة التى تساهم في تقدم البشرية[١٢٥]، لما لها من دور في تحديد مستوى الأداء الأكاديمى العام للجامعة، الى جانب جودة البحث العلمى.

ويتطلب تحسين السمعة الأكاديمية للجامعة : تعزيز قدرة الجامعة على تقديم خدمة تعليمية وبحثية عالية الجودة، مما ينعكس إيجابياً على مستوى خريجيها وأعضاء هيئة التدريس بها، الأمر الذي يكسبهم قدرات ومزايا تنافسية في سوق العمل بمستوياته المختلفة، وفى نفس الوقت يعكس ثقة المجتمع فيها ومن ثم التعاون معها، وزيادة إقبال الطلاب على الالتحاق بها[١٢٦]، وتجويد البحث العلمى ونشر نتائجه في مجلات ذات مستوى علمى متميز، والاستفادة من طلبة البعثات العلمية الدارسين في الجامعات المتقدمة في العالم، وذلك عن طريق نشر أطروحاتهم مع المشرف العلمى خلال دراستهم، أو بعد الانتهاء منها في مجلات علمية مرموقة، ووضع أسماء جامعاتهم على البحث وعنوان جامعاتهم، وبذلك يسهم هذا الاجراء في رفع السمعة العلمية للجامعة التى ينتمون اليها، واعطاء الباحثين خبرة في كيفية كتابة ونشر البحوث عالمياً، وتقديم حوافز لمن يقومون بنشر بحوثهم في المجلات العلمية المصنفة عالمياً أو في المجلات المميزة والعريقة، أو يقومون بتأليف كتب تنشر من قبل دار نشر عالمية، أو يقومون بتسجيل براءات اختراع عالمية، أو تم الاستشهاد ببحوثهم عالمياً.[١٢٧]

٧- تدعيم القدرة التنافسية للجامعة

يشير مصطلح القدرة التنافسية إلى القدرة على الإنتاجية الجيدة بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين[١٢٨]. كما تعنى القوة التى تمكن الجامعة من أداء الفعل التنافسى[١٢٩]. وتتكون من الموارد البشرية، والمالية، والمادية، والمهارات التى يمكن التنسيق بينها، واستثمارها الاستثمار الأمثل، بما يحقق للمجتمع خدمات تعليمية وبحثية عالية المستوى، وتحقق تميزاً وتفوقاً على بقية المنافسين محلياً وعالمياً.[١٣٠]

ويعد تدعيم القدرة التنافسية للجامعة من أبرز متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، وبخاصة فى ظل تداعيات العولمة وتدويل التعليم وإقتصاد المعرفة، حيث أصبحت جامعات العالم بحاجة إلى أن تكون أكثر تطوراً وتنافسياً فى سوق التعليم

المحلى والإقليمى والعالمى. كما أصبحت الجامعات أمام تحدى جديد يطالبها بالكفاح من أجل تحسين نوعية أنشطتها الأكاديمية بالمقارنة مع أقرانها على مستوى العالم فى حلبة التنافس بين الجامعات[١٣١]، وبالإضافة إى ذلك فإن نشر فكر وثقافة التنافسية بين الجامعات يفيد فى تطوير أداء الجامعات والمؤسسات البحثية والأكاديمية ويحمى الجامعة من الجمود والتخلف، فعندما تشعر الجامعة بأنها وحدها هى منفذ تقديم الخدمات التعليمية والبحثية دون وجود جامعات أو مؤسسات أكاديمية وبحثية تنافسها على ذلك، يؤدى ذلك إلى تكاسل الجامعة عن تجديد وتطوير أنشطتها وبرامجها من أجل مسايرة مستجدات العصر من تقدم علمى وتكنولوجى وتطوير فى المهن والتخصصات وتغير إحتياجات الطلاب باستمرار وتغير مطالب سوق العمل، أما ثقافة التنافس تشجع الجميع على التطوير والتجديد والتحرك تجاه التحسين المستمر.

ولقد فرض ظهور التصنيفات العالمية للجامعات مناخاً للتنافس بين الجامعات، يرفع من روح المنافسة بينها، بما يؤدى إلى تجويد الأداء وتحسين المستويات الأكاديمية والإدارية للجامعات، وكذلك نقل التكنولوجيا واستخدامها فى الجامعات، والمساعدة فى دفع الجامعات نحو الإطلاع على تجارب الجامعات المتقدمة بما يسهم فى الإرتقاء بالجامعات الوطنية، وتشجيع الجامعات لتحسين وتطوير قدراتها التنافسية للحفاظ على كوادرها البشرية وخفض هجرة العقول المحلية، ومساعدة الجامعات للإطلاع على مناهج الجامعات المتقدمة وما يجرى بها من بحث علمى وكيفية إدارتها، وتسمح التنافسية للجامعات المحلية من الإنتشار فى الخارج بشرط تقديم خدمات تعليمية تمكنها من ذلك. وتدفع فكرة التنافسية الجامعات إلى تطوير وتدريب العاملين لمواكبة التطورات التكنولوجية، وتطوير نظم التعليم وبرامجه وأساليبه لتلبية إحتياجات المستفيدين وأصحاب المصالح من الجامعة، وتشجع التنافسية الجامعات على توجيه البحوث من أجل تحقيق أهداف المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتسهم التنافسية فى إلزام الجامعات بتطوير وبناء نظم للمعلومات، معلومات عن الجامعة كمنظومة، ومعلومات عن البيئة الخارجية ومتطلباتها، ومعلومات عن الجامعات المنافسة لها، لمعرفة نقاط القوة والضعف لديهم، إذ أن امتلاك المعلومة يعد قوة فاعلة فى التنافس. [١٣٢]

وترتبط تنافسية مؤسسات التعليم الجامعى بكفاءتها فى تلبية إحتياجات سوق العمل، ومدى اقبال المجتمع على خدماتها البحثية في حل مشكلاته، والذي يقيسه زيادة إقبال الطلبة على الالتحاق بها وزيادة طلب المجتمع على نتائج أبحاثها، وقدرتها على الاستفادة من الأساليب والأدوات الحديثة، التي ترفع من مستويات الأداء وتختصر كثيراً من التكلفة الزمنية والمالية.(١٣٣)

والجامعة التى تحقق ميزة تنافسية، هى الجامعة التى لاتعتمد على مصدر واحد للتمويل، بل تتعدد مصادر تمويلها، بما يصب فى صالح تمتعها بحرية أكاديمية أعلى فى ممارسة الأنشطة التدريسية والبحثية، ومن ثم جذب أفضل العناصر من أعضاء هيئة التدريس والطلاب والإداريين، وامتلاك مجموعة خصائص ذات مستوى متميز عالمياً، بما يجعلها تصنف من بين أفضل مائة، أو مائتين جامعة على مستوى العالم فى التصنيفات العالمية.(١٣٤)

٨- تحسين جودة التعليم الجامعى (مدخلات – عمليات-مخرجات)

أصبحت الجودة ضرورة ملحة تمليها معاييرالتصنيفات العالمية للجامعات، وتحتمها نتائج الجامعات المصرية فى تلك التصنيفات، وتفرضها التنافسية واستحقاقاتها، والتى تحفل بها حركة الحياة المعاصرة، وهى دليل على روح البقاء لدى مؤسسات التعليم الجامعى، وإمكانية استمرار نموها، وأن الجودة تعد قوة دافعة ومحركة للأداء الاستراتيجى للجامعة، وأن الجودة فى ممارساتها وتطبيقاتها تقود الى تطوير التكوينات التنظيمية الجامعية وممارسات العمل الجامعى وطرح قيم جديدة فى العلاقة بين الأطراف، وأن المستهدف/ المستفيد هو الطالب متلقيا للمعرفة والخدمة، والمؤسسات الاقتصادية والخدمية أو غيرها مستخدمين لمخرجات الجامعة والمجتمع مستفيداً من الخدمة.(١٣٥) ومن ثم فهى لم تعد ترفاً ترنو إليه المؤسسات التعليمية أو بديلاً تأخذ به أو تتركه الأنظمة التعليمية.

ويتطلب تحسين الجودة فى مؤسسات التعليم الجامعى العناية بتشجيع أساتذة الجامعة على نشر البحوث العلمية فى المجلات العالمية، والاهتمام بجدة البحث العلمى، وربط ترقيات منسوبيها بجودة المخرجات البحثية وارتباطها بالمؤسسات الانتاجية، مروراً

بالتزام الجامعات بجودة العملية التعليمية، وجودة التدريس فيها، من حيث نسبة عدد الطلاب الى عدد الأساتذة فى الجامعة، والاهتمام بالبرامج الأكاديمية فى المجالات الخمسة الأساسية وهى: العلوم الطبيعية، والعلوم الهندسية، والعلوم الحيوية، والعلوم الانسانية، والعلوم الاجتماعية، بالإضافة الى الاهتمام بتأهيل الخريجين الجامعيين لسوق العمل، وتعزيز وتنمية طاقاتهم الابداعية والابتكارية وقدراتهم التحليلية وسلوكياتهم الوظيفية، والتعاقد مع أفضل الأساتذة الدوليين، والاهتمام بمعيار الانتاجية العلمية لمن يتعاقد معهم من أعضاء هيئة التدريس كمعيار أساس فى التعاقد، وجذب وتشجيع الطلاب الدوليين للدراسة فى الجامعات المصرية، وتحسين نسبة الأساتذة الى الطلاب حيث إنه من المؤشرات المعطاة وزناً فى التصنيفات العالمية، وخاصة تصنيف كيو إس البريطانى وذلك من خلال زيادة أعضاء هيئة التدريس مقارنة بأعداد الطلاب، مع أهمية ملاحظة نوعية الزيادة بحيث لا تؤثر سلباً على معيار جودة البحث العلمى لأعضاء هيئة التدريس.(١٣٦)

ولاشك أن تحسين جودة التعليم بالجامعات المصرية يتطلب تخفيض نسبة الطلاّب إلى الأساتذة باعتباره الشرط الحاسم الذي إن لم يتوفّر، تدنّت النوعيّة، حتى وإن توفّرت المرافق والمنشآت. فالتعليم الجامعى ليس نقلاً للمعرفة واكساباً للمهارات فحسب، بل هو أيضاً، وهذا هو الأهمّ، تكوين وتشكيل لعادات وطرائق العقل والتفكير، وهو ما لا يتأتّى إلاّ بالاتصال الوثيق المباشر والعمل المشترك بين الطلاب والأساتذة. (١٣٧)والواضح أنّ نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاّب لن تتحسّن في ضوء صعوبة توظيف مدرّسين أكفاء بسبب ضآلة الموارد وغياب الحوافز المادية لجذب أفضل الكفاءات إلى التعليم الجامعى.

٩- استقطاب العلماء المصريين المهاجرين(عودة العقول المهاجرة)

أصبح استقطاب العقول ساحة للصراع العالمى، ويعتمد التفوق العلمى والاقتصادى والتأثير السياسى لإى دولة على مدى تنمية واستغلال عقولها المفكرة والمبدعة والحفاظ عليها من أن تستقطب لتخدم وتفيد غيرها من الدول الأخرى، وتتنافس الدول المتقدمة على جذب الكفاءت البشرية الراقية والمتميزة من بعضها وبشكل أخص من الدول النامية.(١٣٨)

ويعد استقطاب العلماء وأعضاء هيئة التدريس المتميزين من المصريين المهاجرين فى الخارج، والذين استميلوا للعمل فى الدول المتقدمة عملاً رائداً، سيكون له تأثيرات وعوائد اقتصادية وعلمية وبحثية طويلة المدى، نظراً لزيادة حدة المنافسة بين الجامعات ومراكز البحث العلمي على استقطاب العلماء وأعضاء هيئة التدريس المتميزين، ومن شأن هذه الخطوة التغلب على النقص الحاد في أعداد العلماء والباحثين. وهو يعد توجهاً جديداً للخروج من الأطر الحالية التقليدية الى حلول خلاقه، من خارج الصندوق، تساهم في تطوير التعليم الجامعى في الجامعات المصرية، وتحدث نقلة نوعية إبداعية وخلاقة فى ترتيب الجامعات المصرية فى قوائم التصنيفات العالمية للجامعات.

وتؤكد التصنيفات العالمية للجامعات على ضرورة السعى نحو استقطاب العلماء المتميزين من داخل الوطن ومن خارجه، ويتطلب ذلك ضرورة العمل على نحو يضمن تدعيم قدرة الجامعة على جذب واستقطاب أعضاء هيئة التدريس المصريين من الحائزين على جوائز عالمية، ويعملون بالجامعات الأجنبية، لفترات محددة على مدار العام الدراسي سنوياً، وتشجيع العلماء المصريين الذين كانوا ضحية ما يسمى" نزف العقول "أو "هجرة الأدمغة" Brain Drain على العودة إلى العمل في الجامعات المصرية، مع توفير الإمكانات اللازمة لاستثمار عطائهم العلمي، خاصة وأن العقول المصرية المهاجرة التي تبدع في الخارج في مختلف الفروع العلمية، وتعتلي أرقى المناصب العلمية هي بمنزلة "أصول قابلة للاسترداد" من قبل بعض جامعات مصر، خاصة إذا مهدت البيئة المعرفية والبحثية الحاضنة لها، بالإضافة الى قيام عدد من العلماء المصريين الحاصلين على جوائز عالمية من القائمين على رأس العمل بجامعات أجنبية بإجراء زيارات سنوية لبعض الجامعات المصرية التي تخرجوا منها، ونشر ذلك عبر البوابات الإليكترونية لكل جامعة، مما يسهم في تحقيق مركز متقدم بتصنيف ويبوميتريكس الإسبانى، أي إذاعة أنشطتهم عبر موقع الجامعة.(١٣٩)

ويتضح مما سبق أن المتطلبات التى ينبغى السعى نحو توفيرها حتى يمكن للجامعات المصرية أن تتبوأ المكانة والترتيب اللائق بها بين جامعات العالم المختلفة، هى متطلبات ضرورية وملحة، تتطلبها ظروف المرحلة الراهنة، ولا يمكن إهمالها أو تجاهلها، وأن الجامعات التى لن تستطيع توفيرها، هى جامعات هابطة لا محالة فى الغد، غائبة

بالضرورة فى المستقبل عن احتلال أى مركز متقدم فى قوائم التصنيف الدولى للجامعات. **ولعل السؤال الذى ينعين طرحه فى هذا السياق هو: هل يكفى التمويل الحالى للتعليم الجامعى لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات؟**

المحور الرابع- واقع تمويل التعليم الجامعى وعلاقته بتوفير متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات

تعد قضية تمويل التعليم الجامعى من أهم القضايا التي شغلت اهتمام التربويين والاقتصاديين والسياسيين في أغلب المجتمعات الحديثة، نظراً للزيادة الكبيرة والمستمرة في الطلب الاجتماعى على الإلتحاق بمؤسسات التعليم الجامعى، وسعي هذه المؤسسات إلى التطوير والتنويع في استراتيجياتها وخططها وعملياتها ومقرراتها الدراسية وأساليب تقويمها. وكلما كان التمويل كافياً، كلما كان حال نظام التعليم الجامعى جيداً .. أو هكذا يجب أن يكون. وذلك يعنى أن حجم التمويل يتناسب طردياً مع مستوى كفاءة نظام التعليم وفعاليته وجودته، أو هكذا يجب أن يكون. ويظهر أثر التمويل واضحاً إذا ما عانت مؤسسات التعليم من نقص فيه، ومن ثم تعجز عن مواجهة ومواكبة التغيرات المحيطة بها، والتى من ضمنها توفير متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

أولاً: أهمية التمويل في تلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات

يعد التمويل أساساً مهما في قيام المؤسسات الجامعية بمهامها التعليمية والبحثية المنوطة بها، والجامعات المصرية لا تخرج عن هذا الإطار، فهى تحتاج إلى تمويل حتى تقوم بمهامها التعليمية والبحثية والاجتماعية، وحتى تستطيع أن تواكب متطلبات التصنيفات العالمية.[١٤٠] ويساعد التمويل على تحقيق الأهداف التربوية المتوخاة، كما يساعد على تنفيذ الخطط التعليمية المتبناة، وعلى إمكانية تدبير الاحتياجات المالية المرتبطة بتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، سواء كانت هذه الاحتياجات المالية تعتمد أساساً على ميزانية الدولة، أم على مصادر أخرى، يمكن من خلالها تدبير نسبة ملائمة من تلك الاحتياجات.[١٤١]

ويمثل التمويل أحد القضايا الحاكمة التي تحد كثيراً من تحقيق مؤسسات التعليم الجامعى لوظائفها المنوطة بها في التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع،

خاصة في البلدان التي تعاني بصفة عامة من محدودية الموارد وعجز الموازنة، وتسعى في الوقت ذاته إلي توفير خدمة تعليمية متميزة وعالية الجودة للأعداد المتزايدة من الطلاب في المراحل المختلفة من التعليم.[١٤٢] وفى هذا السياق فإن ضعف التمويل يشكل عائقاً أمام تلبية متطلبات التصنيفات العالمية مثل تطوير الأداء البحثى للجامعة، والإلتزام بتطبيق عناصر الجودة فيها، وتطوير القدرات التدريسية والبحثية لهيئة التدريس، وتحسين النشر العلمى الدولى، وتحسين محتوى المواقع الالكترونية الجامعية، فالجامعات الحكومية المكتظة بالطلاب تحتاج لتمويل مضاعف لإمكانية التوسع الأفقي واستيعاب أعداد أكبر، وتحتاج أيضاً إلي تمويل مضاعف للتحسين والتجويد في العملية التعليمية.[١٤٣]

ويعد التمويل ضرورة أساسية لا غنى عنها لتطوير البنية التحتية والرقمية للجامعات القائمة، وفى هذا تشير إحدى الدراسات إلى أن الإنفاق على التعليم الجامعى يعد استثماراً يعود على المجتمع بمنتج بالغ الأهمية هو الإنسان المتعلم القادر على التعلم الذاتى، واكتساب مهارات متعددة. لذلك فإن مجمل ما ينفقه المجتمع على تطوير البنية التحتية والرقمية للجامعات، يمثل استثماراً ليس فقط بالمفهوم التقليدى للإستثمار، بمعنى بناء المدرجات والمكاتب والمعامل، ولكن حتى الإنفاق الجارى على التعليم الجامعى يمثل أيضاً جزءاً من هذا الإستثمار الذى تؤتى ثماره على المدى المتوسط والطويل.[١٤٤] كما يعد التمويل العنصر الأساس والفعال لتطوير الأداء البحثى بالجامعات، مما يحتم ضرورة السعي المستمر لجميع مؤسسات التعليم الجامعى التى تريد دخول المنافسة مع غيرها من المؤسسات في كافة أنحاء العالم، لزيادة وتنويع الموارد المالية المخصصة لها، وعدم اقتصارها علي مورد معين مثل الموارد الحكومية، وتفعيل العلاقة بين البحث العلمي ومؤسسات الإنتاج داخل المجتمع.[١٤٥]

ويساعد التمويل في تحسين إنتاجية مؤسسات التعليم الجامعى من الناحيتين التعليمية والبحثية، ومن ثم التأثير الذي يتركه في الناتج التعليمي من حيث الكم أو من حيث نوعية النتائج التعليمية، فيؤثر في النفقات التعليمية من حيث تحكمه بحجم الموارد المالية التي يتم توفيرها للتعليم، ويؤثر في المخرجات التعليمية حيث أن عدد المتخرجين ونوعية تعليمهم يعتمدان بدرجة كبيرة على حجم الامكانات المالية التي يتم توفرها للنظام التعليمي.[١٤٦] ويساعد في عملية استقطاب العلماء المتميزين من الجامعات

المتقدمة في البلدان الأخرى، ومن ثم يؤثر على موقع الجامعات في التصنيف، ولعل ما يؤكد ذلك هو موقع الجامعات الأمريكية والبريطانية والصينية فى التصنيفات العالمية، حيث تتقدم تلك الجامعات في الترتيب، لأنها تنشط في استقطاب العلماء وهو الأمر الذى يتطلب تمويلا كبيراً يأتى بصفة خاصة من الاستقرار الاقتصادى لهذه الدول. ويساعد أيضاً في تحقيق جودة التعليم في مختلف التخصصات الجامعية، كما أنه مقياس حقيقى لمدى الاهتمام بالتعليم من قبل الحكومة أو الدولة، كما يعد أحد المؤشرات التى تفيد فى تحديد المستوى الكيفى لنظام التعليم بمؤسساته وهياكله المالية والإدارية.[١٤٧]

وتتضح أهمية التمويل في تحسين كفاءة نظام التعليم الجامعى وفعاليته، فكلما كان التمويل كافياً، كلما كان حال نظام التعليم جيداً، أو هكذا يجب أن يكون . ويعنى أيضاً، أن حجم التمويل يتناسب طردياً مع مستوى كفاءة نظام التعليم وفعاليته وجودته وحال العدالة التعليمية، أو هكذا يجب أن يكون.[١٤٨] ويساهم أيضاً فى تحسين أنظمة الرواتب، لكل من أعضاء هيئة التدريس والادارة الجامعية، كما يساهم في تطوير القدرات التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس، ويساعد أيضاً على تشجيع حركة التدويل بين المؤسسات التعليمية ومثيلاتها فى الخارج، ويساعد كذلك على تعزيز النشر العلمى الدولى الذى يتطلب إمكانات مالية كبيرة لايقدر عليها الباحثين في الجامعات المصرية بسبب تدنى الأحوال الاقتصادية للمجتمع في السنوات الأخيرة.

ثانياً- واقع التمويل الحكومى للتعليم الجامعى

تعتمد الجامعات الحكومية المصرية اعتماداً شبه كامل علي ميزانية الدولة لتمويل كافة أنشطتها التعليمية، ويعبر عن التمويل الحكومي للجامعات بالإنفاق العام الذي يقصد به حجم الأموال التي تستقطع من الناتج القومي، والتي تدرج في الموزانات الحكومية، سواء كانت حكومات مركزية، أومحلية أو غيرها من الجهات الرسمية بصفة دورية ودائمة. ويعتمد التمويل الحكومى على عدة مصادر منها الضرائب العامة والرسوم الطلابية، ورسوم إسكان الطلاب داخل المدن الجامعية، بإعتباره يدر دخلاً مستمراً يضاف إلى موارد تمويل التعليم الجامعى، وبذلك يتحمل الطلاب أو أولياء أمورهم بعض نفقات تعليمهم بالتعليم الجامعى.[١٤٩]

١- الإنفاق العام للدولة على التعليم الجامعى

يعتمد الارتقاء بمستوى التعليم الجامعى وتلبية متطلباته على ما تخصصه الدولة له من تمويل، ولقد نصت المادة (٢٣٨) من دستور ٢٠١٤م على:"أن الدولة تضمن تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الإنفاق الحكومى على التعليم والتعليم العالى والصحة والبحث العلمى المقررة فى هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به على أن تلتزم به كاملاً فى موازنة الدولة للسنة المالية ٢٠١٦ / ٢٠١٧[١٥٠]. ويوضح الجدول التالى تطور الإنفاق العام للدولة على التعليم الجامعى، خلال الفترة من (٢٠١١/٢٠١٠ حتى ٢٠١٦/٢٠١٥):

جدول (٥)

تطور الإنفاق العام للدولة على التعليم الجامعى، خلال الفترة من ٢٠١١/٢٠١٠ حتى ٢٠١٥/ ٢٠١٦

الوحدة بالمليون جنيه

السنة	الإنفاق العام للدولة	الإنفاق العام على التعليم	الإنفاق العام على التعليم الجامعى	الإنفاق العام على التعليم الجامعى / الإنفاق العام ٪	الإنفاق العام على التعليم الجامعى / الإنفاق على التعليم ٪
٢٠١١/٢٠١٠	٤٠٣١٦٨	٤٧٠٥٤	١٠٢٣٤	٢,٥	٢١,٧
٢٠١٢/٢٠١١	٤٩٠٥٩٠	٥١٣٨٠	١١٠٨٦	٢,٣	٢١,٦
٢٠١٣/٢٠١٢	٥٣٣٧٨٥	٦٣٥٥٧	١٣٧٢٨	٢,٦	٢١,٦
٢٠١٤/٢٠١٣	٦٨٩٣٢٧	٨٠٨٦٠	١٨٠٨٠	٢,٦	٢٢,٤
٢٠١٥/٢٠١٤	٧٨٩٤٣١	٩٤٣٥٥	١٩٩٨٥	٢,٥	٢١,٢
٢٠١٦/٢٠١٥	٨٦٤٥٦٤	٩٩٢٦٣	٢١٢١١	٢,٥	٢١,٤

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصاء السنوى ٢٠١٦، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٦، جدول(١١ -٣٧ -١)، ص٩٤.

Available at; www.capmas.gov.eg

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- شهد الإنفاق الحكومى على التعليم بشكل عام ارتفاعاً مضطرداً يتناسب مع الارتفاع الطبيعى للطلب على التعليم في المجتمع، حيث تضاعف إجمالى الإنفاق على التعليم بجميع مراحله من ٤٧,٠٥٤ مليار جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠ حتى وصل إلى ٩٩,٢٦٣ مليار

جنيه في العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، بنسبة زيادة بلغت (١١١٪)، وهى أكبر زيادة شهدها حجم الإنفاق على التعليم خلال السنوات العشر الأخيرة. وتعتبر هذه الزيادة فى الإنفاق أقل بكثير مما تبدو ظاهريًا إذا أخذ فى الاعتبار زيادة أعداد الطلبة وارتفاع معدل التضخم.

- شهد الإنفاق الحكومى على التعليم الجامعى ارتفاعاً مضطرداً خلال الفترة من ٢٠١١/٢٠١٠ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٥، حيث زاد من ١٠,٢٣٤ مليار جنيه في عام ٢٠١١/٢٠١٠، إلى ٢١.٢١١ مليار جنيه عام ٢٠١٦/٢٠١٥. بنسبة زيادة بلغت حوالى (١٠٧,٣٪) وهى أكبر زيادة شهدها حجم الإنفاق على التعليم الجامعى خلال السنوات الأخيرة.
- بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعى إلى الإنفاق العام للدولة ٢,٥٪ عام ٢٠١١/٢٠١٠، انخفضت إلى ٢,٣٪ عام ٢٠١٢/٢٠١١ ، ثم زادت إلى ٢,٦٪ فى العامين التاليين عام ٢٠١٣/٢٠١٢، وعام ٢٠١٤/٢٠١٣، ثم عاودت الزيادة في العامين التاليين ٢٠١٥/٢٠١٤ ، ٢٠١٦/٢٠١٥ لتصل إلى ٢,٥٪. وتعد هذه النسب غير كافية ، مقارنة بزيادة مرتبات العاملين بالجامعات، وتضاعف الأسعار، وإرتفاع معدلات التضخم.
- بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعى إلى الإنفاق العام على التعليم ٢١,٧٪ عام ٢٠١١/٢٠١٠، انخفضت إلى ٢١,٦٪ عامى ٢٠١٢/٢٠١١ ، و ٢٠١٣/٢٠١٢ ، ثم زادت إلى ٢٢,٤٪ عام ٢٠١٤/٢٠١٣، ثم انخفضت مرة أخرى في العام التالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى ٢١,٢٪، ثم ارتفعت الى ٢١,٤٪ عام ٢٠١٦/٢٠١٥ من الموازنة العامّة المخصّصة لقطاع التعليم. وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في الإنفاق الحكومي على التعليم، فإنّ هذه الزيادات تظلّ قاصرة عن مواجهة الاحتياجات.

وبرغم التحسن الذى حدث فى الإنفاق العام على التعليم الجامعى فإن أثر هذا الإنفاق مازال متواضعاً، وربما يرجع ذلك إلى الانخفاضات المستمرة في القوة الشرائية للعملة المحلية والتى أدت إلي أن يكون الإنفاق الحقيقي على التعليم في تناقص. ولذا فان نسبة الزيادة الحقيقية في حجم الإنفاق العام على التعليم الجامعى غير كافية لمواجهة متطلبات تطوير التعليم الجامعى من ناحية ، وتلبية متطلبات الجامعات لدخول التصنيفات العالمية من ناحية أخرى. ومن ثم فقد ظلت عاجزة عن إحداث أي إصلاح حقيقي، ومن ثم تدهورت الكفاءة الداخلية للتعليم الجامعى وتمثلت في عدة مؤشرات منها: وجود عجز في أعداد الجامعات خاصة إذا تم الأخذ في الاعتبار الزيادة الكبيرة في

أعداد الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم الجامعى، وارتفاع كثافة الطلاب بالجامعات الحالية، كما تدهورت الكفاءة الخارجية لقطاع التعليم الجامعى متمثلة في عدم المواءمة بين عرض خريجي التعليم الجامعى والطلب عليهم.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الإنفاق الحكومى على التعليم الجامعى يبقى أقل من المتوسط العالمي والمتوسط الإقليمي في المنطقة العربية، كما أنه لم يساهم فى تحقيق الجودة فى التعليم لأنه لا يوجد تخصيص جيد لهذا الإنفاق. بالإضافة الى أن الزيادة فى الإنفاق كرست بالأساس لتغطية الأجور والنفقات الجارية، وخاصة الشرائح العليا في الهيكل الإداري، في صورة مكافآت وبدلات واجتماعات ونحوها وما في حكمها مع استمرار الاختلال الرهيب في توزيع تلك المخصصات بين العاملين في قطاع التعليم الجامعى، بينما استمرت نوعية التعليم والمعامل والمعدات والتجهيزات كما كانت.[١٥١]

وتؤكد احدى الدراسات على وجود العديد من المؤشرات الدالة على قصور التمويل الحكومي في تمويل التعليم العالي، وضعف قدرته على تلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، ويمكن إجمال هذه المؤشرات في: نمو التعليم الجامعى بمعدلات مرتفعة للغاية، لا تتناسب مع حجم التمويل المخصص له، وانخفاض نصيب الطلاب من الإنفاق العام علي التعليم الجامعى، وأن مؤسسات التعليم العالي عندما تحدد احتياجاتها والمبالغ اللازمة لها من الموازنة العامة للدولة، فإنها نادراً ما تحصل على المبالغ التي تطلبها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة للدولة مما يؤثر علي مستوى أدائها، وعدم القدرة على التوسع في إحداث النقلة المعرفية والتكنولوجية المطلوبة في ظل الاعتماد فقط علي التمويل الحكومي، وانخفاض عدد الأساتذة الذين يؤهلون في الجامعات الأجنبية، إلي جانب عدم قدرة الجامعات علي تمويل الإجازات التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بشكل كامل، وانخفاض مستوى الخدمات التي تقدم للطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي.[١٥٢]

يتضح مما سبق أن المجتمع يواجه عقبة ضعف القدرة على تمويل التعليم الجامعى. وفي ظل هذه الظروف فإن التعليم الجامعى يحتاج الى البحث عن موارد مالية إضافية تساند التمويل الحكومى، وتسد الفجوة التمويلية المطلوبة لتحقيق زيادة ملموسة

في معدلات الإنفاق على التعليم الجامعى، نظرًا لارتفاع الأسعار، وزيادة أعداد الطلاب، وحتى يمكن تلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

٢- نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالى

نصت المادة (٢١) من دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ على أن الدولة تلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم الجامعى، لا تقل عن (٢٪) من الناتج القومى الإجمالى، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، ووفقا لمعايير الجودة العالمية[١٥٣]. ويوضح الجدول التالى، الإنفاق العام على التعليم، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٥/٢٠١٦:

جدول(٦)

نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٢٠١٥/٢٠١٦

الوحدة: بالمليار جنيه

العام الجامعى	الناتج المحلي الاجمالي	الإنفاق العام على التعليم الجامعى	نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي (٪)
٢٠١٠/٢٠١١	١,٣٧١,١٠٠	١٠,٢٣٤	٠,٧٤
٢٠١١/٢٠١٢	١,٦٥٦,٦٠٠	١١,٠٨٦	٠,٦٧
٢٠١٢/٢٠١٣	١,٨٤٣,٨٠٠	١٣,٧٢٨	٠,٧٤
٢٠١٣/٢٠١٤	٢,١٠١,٩٠٠	١٨,٠٨٠	٠,٨٦
٢٠١٤/٢٠١٥	٢,٤٢٩,٨٠٠	١٩,٩٨٥	٠,٨٢
٢٠١٥/٢٠١٦	٢,٨٣٣,٤٠٠	٢١,٢١١	٠,٧٥

المصدر:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مصر في أرقام ٢٠١٦، القاهرة، ص١٣٧، متاح على: www.capmas.gov.eg
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصاء السنوى ٢٠١٦، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٦،جدول(١١ -٣٧ -١) ص٩٤، وجدول (١ -١٩)، وجدول (٢ -١٩) من المؤشرات العامة. متاح على: www.capmas.gov.eg
- وزارة المالية: التقرير المالى الشهرى ، مجلد ١١، عدد ٩، القاهرة، يوليو ٢٠١٦، ، ص١١.
-وزارة المالية: البيان المالى عن الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/٢٠١٦، القاهرة، يونيو ٢٠١٥، ص٤٠.

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعى من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠١١/٢٠١٠ حوالى ٠,٧٤٪ ، ثم انخفضت في العام التالى ٢٠١٢/٢٠١١ حيث سجلت ٠,٦٧٪ ، ثم ارتفعت في العام التالى ٢٠١٣/٢٠١٢ الى ٠,٧٤٪، وواصلت الارتفاع إلى ٠,٨٦٪ عام ٢٠١٤/٢٠١٣، ثم انخفضت الى ٠,٨٢٪ في عام ٢٠١٥/٢٠١٤، وواصلت الإنخفاض في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ حيث سجلت ٠,٧٥٪ وهو ما يؤشر الى تناقص نصيب التعليم الجامعى الى الناتج المحلى الإجمالى.

-أن نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعى إلى الناتج المحلي الاجمالي قد اتخذت اتجاهًا متذبذباً هبوطاً وصعوداً منذ عام ٢٠١١/٢٠١٠ الى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ مما يبعث على القلق، حيث يرى محمود عابدين(٢٠٠٣) إن المستوى المتدني من الإنفاق العام على التعليم الجامعى بمصر لا يتسق مع أية رغبة أو تخطيط لرفع مستوى التعليم وتطويره. ومن ثم فإن الأموال التى تنفقها الدولة على التعليم الجامعى تُعد في حاجة إلى زيادة مستمرة؛ نظراً للتزايد الكبير في معدلات التضخم والغلاء على المستويين العالمى والمحلى، ونظراً لارتفاع مستويات الجودة المطلوبة التى تُلقِى بمزيد من المتطلبات على التعليم الجامعى، خاصةً في ضوء الضغط الطلابى المتزايد عليها، ونظراً لتزايد الآمال المعقودة على التعليم الجامعى في ظل عصر العولمة والانفجار العلمى والتكنولوجى.[١٥٤]

ويؤكد تقرير التنمية البشرية عام ٢٠١٥ على انخفاض الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى فى مصر كثيراً عن مثيلاتها من الدول النامية، حيث يبلغ المؤشر فى العالم (٥,٠٪)، وفى الدول النامية (٤,٧٪)، وفى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا (٥,١٪)، وفى الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (٤,٩٪)، وفى الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (٤,١٪)، وفى الدول العربية (٤,٣٪). أى أن الفجوة كبيرة فى الإنفاق العام على التعليم بين مصر والمعدلات العالمية، مما يدل على تدنيه فى مصر بشكل كبير. وإذا أرادت مصر أن تصل إلى الإنفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى على النحو الذى يماثل الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا، فيتعين العمل للوصول به إلى مستوى يقترب من (٥,١٪).[١٥٥]

ويتبين مما سبق أن النسب التى أشير إليها متدنية جداً، وأقل بكثير مما تخصصه بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية، والتى خصصت نسبة تصل إلى ما

يعادل نحو ٥,٥ ٪ من الناتج المحلّي الإجمالي للتعليم الجامعى عام ٢٠١٤[١٥٦]، كما أن هخذه النسب أقل بكثير مما نصت عليه المادة (٢١) من دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤، والتى نصت على أن الدولة تلتزم بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم الجامعى، لا تقل عن (٢٪) من الناتج القومى الإجمالى، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وربما يتطلب الأمر زيادة هذه النسبة في ضوء تراكم المشكلات التى يواجهها نظام التعليم الجامعى عبر السنين، والتزايد الكبير في معدلات التضخم والغلاء على المستويين المحلي والعالمي.

٣- نصيب الطالب من إجمالى موازنات الجامعات المصرية

يوضح الجدول التالى تطور نصيب الطالب من إجمالى موازنات جامعات جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١ الى ٢٠١٤/٢٠١٥:

جدول (٧)

تطور نصيب الطالب من إجمالى موازنات الجامعات المصرية خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١ – ٢٠١٤/٢٠١٥)

العام الجامعى	جملة الموازنات (القيمة بالمليون جنيه)	عدد الطلاب المقيدين المنتظمين	نصيب الطالب من الموازنة (القيمة بالجنيه)
٢٠١٠/٢٠١١	١٠,٢٣٤	١٦٤٩٩٨٦	٦٢٠٢,٥
٢٠١١/٢٠١٢	١١,٠٨٦	١٦٢٧٣٣٩	٦٨١٢,٣
٢٠١٢/٢٠١٣	١٣,٧٢٨	١٦٥٤٤٥٥	٨٢٩٧,٥
٢٠١٣/٢٠١٤	١٨,٠٨٠	١٦٨٨٩٥٠	١٠٧٠٤,٩
٢٠١٤/٢٠١٥	١٩,٩٨٥	١٩٤٦٧٨٧	١٠٢٦٥,٦

المصدر:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: مصر فى أرقام، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة، مارس ٢٠١٦، ص١٢٨.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى، جدول (١ -٢٧ -١١)، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة، مارس ٢٠١٥، ص٢٣.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: الكتاب الإحصائى السنوى، جدول (١ -٢٧ -١١)، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٦، ص٣٦.

ينضح من الجدول السابق ما يلى:

-أن نصيب الطالب من جملة الإنفاق على التعليم الجامعى قد أخذ فى الزيادة حيث كان نصيب الطالب (٦٢٠٢,٥) جنيهاً عام (٢٠١١/٢٠١٠) ووصل إلى (٦٨١٢,٥) جنيهاً عام ٢٠١٢/٢٠١١ ، و ٨٢٩٧,٥ عام ٢٠١٣/٢٠١٢، و ١٠٧٠٤,٩ عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ، و ١٠٢٦٥,٦ عام ٢٠١٥/٢٠١٤، ورغم الزيادة فى نصيب الطالب من ميزانية التعليم الجامعى عاماً بعد الآخر، إلا أن هذه النسبة تعد ضئيلة في ضوء انخفاض القوة الشرائية للجنيه المصرى، وزيادة أعداد الطلاب فضلاً عن إرتفاع الأسعار، وارتفاع معدل التضخم. كما تعدّ هذه النسبة ضئيلة مقارنة بمعدلات الكثير من الدول العربية والنامية، حيث أنّ متوسّط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي لا يتعدّى ٩٠٢ دولار أمريكي، مقارنة ب ٤٦٣٤ دولاراً في تونس، و ٤٥٠٠ دولاراً في لبنان، و ٤٤٢١ دولاراً في الأردن. أما الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية يصل فيها متوسط نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي حوالي ٢٢٠٠٠ دولاراً، و ١٤٠٠٠ دولاراً في استراليا [١٥٧]

-كما تشير الإحصاءات إلى أن مصر تنفق على الطالب الواحد أقل بكثير مما تنفقه مؤسسات التعليم الجامعى فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى و التنمية، وأقل بكثير أيضاً مما تنفقه البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الأكثر فقراً.[١٥٨] حيث يصل نصيب الطالب من موازنة التعليم الجامعى في بعض الدول عام ٢٠٠٩ الى ١٥٤٦,٣ دولاراً فى المملكة المتحدة، و٢٧٠١ دولاراً فى الولايات المتحدة الأمريكية، ١٢٦٣,١ دولاراً فى أيرلندا، و ١١٦٨ دولاراً فى اسرائيل و٢٠٢٧,٨ دولاراً فى كندا، و ٨٩٢ دولاراً فى كوريا الجنوبية.[١٥٩]

ويتضح مما سبق أن الإنفاق الحكومى على التعليم الجامعى خلال الفترة من ٢٠١١/٢٠١٠ الى ٢٠١٦/٢٠١٥ يعد متدنياً مقارنة بما تنفقه مؤسسات التعليم الجامعى التى تحتل مراتب متقدمة في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات. كما يتبين أن نسبة الإنفاق الحكومى على التعليم الجامعى الى الناتج المحلى الإجمالى تعتبر متدنية هى الأخرى، كما جاءت نسبة الإنفاق على الطالب الجامعى في العام ضئيلة مقارنة بما تنفقه الجامعات الأخرى في دول العالم المختلفة.

ثالثاً- مدى كفاية التمويل الحكومى لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات

ثمة علاقة طردية واضحة بين مدى كفاية التمويل الحكومى للتعليم الجامعى، وقدرته على تلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، فإذا ما توافر التمويل بصورة كافية، أمكن تلبية هذه المتطلبات، أما إذا لم يتوافر التمويل بكفاية، فإن أثر ذلك سوف يظهر واضحاً حين تقف الجامعات عاجزة عن تحقيق أهدافها من جهة، وعن تلبية متطلبات التصنيفات العالمية من جهة أخرى، كما يلاحظ في نفس الوقت أن التوسع في التعليم الجامعى، يتطلب أموالاً ضخمة، نظراً لما يحتاجه من أبنية وتجهيزات ومعدات وأدوات ومعلمين وإداريين وغير ذلك.

وفى ضوء التحليل السابق لواقع تمويل التعليم الجامعى، ونسبة الإنفاق عليه من الميزانية العامة للدولة، ونسبة هذا الإنفاق الى الناتج المحلى الإجمالى، ونصيب الطالب من الإنفاق خلال الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٢٠١٥/٢٠١٦، **يتبين ما يلى:**

- أن التمويل الحكومى بوضعه الحالى أصبح غير قادر على تلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، وبخاصة بعد التغيرات السياسية التى حدثت في أعقاب الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، وما نتج عنها من عدم استقرار القوانين والتشريعات والدساتير إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للمجتمع، حيث تراجع مستوى النمو الاقتصادى وتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، وتفاقمت المديونية الخارجية، وتفاقم وضع ميزان المدفوعات، وتفاقم أزمة البطالة ، وقد أدى ذلك الى انخفاض نسبة ماخصص من ميزانية للتعليم العام بصفة عامة والتعليم الجامعى بصفة خاصة كنتيجة مباشرة لمحدودية الموارد المخصصة من الموازنة العامة للدولة، إذ أن هناك ضغطاً كبيراً على تلك الموارد، فى ظل نموالنفقات العامة بنسبة أكبر من نمو الإيرادات، فأصبح هناك عجزاً مالياً متكرراً يعكس محدودية الموارد المتاحة فى ظل تزايد احتياجات مؤسسات الدولة المختلفة،الأمر الذى يحد من إمكانية زيادة التمويل من الموازنة العامة الذى يمكن أن يوجه نحو التعليم الجامعى.(١٦٠)
- أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت في مرحلة ما بعد ٢٥ من يناير سببت ضغطا كبيرًا على الموارد العامة للدولة، فى ظل نمو النفقات العامة بنسبة أكبر من نمو الإيرادات العامة، وبالتالى فإن الصفة الملازمة للموازنة العامة

للدولة، أنها تواجه عجزاً، مالياً متكرراً يعكس محدودية الموارد المتاحة، في ظل تزايد احتياجات مؤسسات الدولة المختلفة، الأمر الذى يحد من إمكانية زيادة التمويل من الموازنة العامة الذى يمكن أن يوجه نحو الجامعات. هذا إلى جانب الأعداد الكبيرة المتدفقة سنوياً على الجامعات خاصة في ظل معدلات النمو السكانية المرتفعة، ومن ثم فإن الاعتماد على التمويل الحكومى لا يمكن أن يفى بمتطلبات تحديث وتطوير مخرجات الجامعات. كما يواجه الجامعات في مصر بعض المشكلات الأخرى منها: مجانية التعليم الجامعى إلى جانب ضعف ومحدودية التمويل الخارجى سواء في شكل منح أو قروض، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة للتمويل الخارجى الذى يخضع لتغيرات مفاجئة يصعب السيطرة عليها.[١٦١]

-أن الجامعات الحكومية بوصفها مؤسسات مملوكة للدولة، وترتبط مواردها بموارد الدولة ، تتأثر بالتغيرات والأزمات الاقتصادية التى تمر بالدولة ، بما يؤثر سلباً على مقدار المخصصات المالية للتعليم الجامعى، فلقد أدى تدهور الوضع الاقتصادى للمجتمع بشكل كبير خلال الفترة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٦ إلى حدوث اختلالات هيكلية، تمثلت فى العجز فى ميزان المدفوعات، والموازنة العامة للدولة، كذلك ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض مستوى الإنتاجية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة بأنواعها المختلفة، وانخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع المستوى العام للأسعار، وماصاحب ذلك من زيادة المصاريف الجارية والرأسمالية، وكل هذا أثر على الميزانية العامة للتعليم الجامعى[١٦٢] مما أدى إلى التأثير على تخطيط وتدبير الموازنة العامة للدولة، ومن ثم تخطيط ميزانية التعليم الجامعى، وقد وضع العجز فى توفير الاعتمادات المالية قيودا أمام تطوير التعليم الجامعى وأنظمته وسياساته، وتوفير المتطلبات التى تضمن له المنافسة مع مؤسسات التعليم الجامعى في البلدان الأخرى. ؛لذا يجب أن يتوافرالمال الكافى الذى يغطى الاحتياجات التى يتطلبها تطوير التعليم الجامعى .

-أن الأوضاع الاقتصادية للمجتمع أثرت على تمويل كافة المدخلات المكونة لمنظومة التعليم الجامعى سواء فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس وإعدادهم ومرتباتهم والخدمات المختلفة التى تقدم لهم وخاصة الرعاية الصحية، والمبانى من حيث

تجهيزاتها وصيانتها ومدى كفايتها، والمدرجات وقاعات المحاضرات حيث قلتها، وعدم كفاية مقاعدها، مما يجبر كثير من الطلاب على قضاء يوم كامل – كل يوم – وقوفاً أثناء المحاضرات، والمعامل والورش حيث قلة عددها وعدم كفاية تجهيزاتها، والمكتبات حيث انخفاض أعداد الكتب والمراجع سواء العربية منها أو الأجنبية، والبحث العلمى حيث انخفاض مستلزماته، ونقص ما يحتاج إليه من تمويل، والجهاز الإدارى حيث ضعف إعداده وتدريبه بما يتناسب مع ما يجب أن تقوم به الجامعات حالياً من أدوار تتسق مع التحديات الحضارية المختلفة التى تواجهها، وغير ذلك من مكونات منظومة التعليم الجامعى.(١٦٣)

-أن التمويل الحكومى للتعليم الجامعى أصبح غير قادر على تحقيق الجودة في التعليم، حيث تعانى الجامعات من تدهور البنية التحتية، وتفتقر إلى الخبرات الضرورية بسبب قلة الموارد المالية. ولابد أن يكون لذلك تاثير سلبى مباشر على القرارات المتعلقة بإدارة الكليات والفروع الدراسية، وأنواعها، وتنظيمها، وتوظيف الهيئات التدريسية.(١٦٤)

-أن محدودية الموارد المالية المخصصة للجامعات أضعفت قدرتها على دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس؛ مما جعل بعضهم يلجأ إلى الدروس الخصوصية التى انتشرت بشكل واسع فى الجامعات، مما أدى إلى تدهور نوعية التدريس وإحداث خلل فى العملية التعليمية، حيث أدت هذه الدروس الى: قلة حضور الطلاب للمحاضرات، وقلة تعامل الطالب مع أستاذه، وهز ثقة الطالب فى أستاذه، لأنه يعلم أن زميلاً لهذا الأستاذ أو الأستاذ نفسه يقوم بإعطاء دروس خصوصية بمقابل مادى، وتحولت العملية التعليمية فى مجملها إلى علاقة بين أستاذ يسرد كلاماً نظرياً ملخصاً وطالب متلقى سلبى يحفظ هذا الكلام الملخص الذى أحسن تنظيمه لهدف واحد هو الامتحان.(١٦٥)

- أن محدودية التمويل الحكومى للجامعات أدت إلى انخفاض نصيب الطلاب من الإنفاق العام على التعليم الجامعى، وضعف القدرة على التوسع فى إحداث النقلة المعرفية والتكنولوجية المطلوبة في ظل الاعتماد فقط على التمويل الحكومى، انخفاض عدد الأساتذة الذين يؤهلون في الجامعات الأجنبية، إلي جانب عدم قدرة

الجامعات على تمويل الإجازات التدريسية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس بشكل كامل، وانخفاض مستوى الخدمات التى تقدم للطلاب الملتحقين بالجامعات.[١٦٦] وهو ما يبرر البحث عن بدائل أخرى تساند التمويل العام للجامعات.

-أن هناك مجموعة من العوامل تؤثر على عملية تمويل التعليم الجامعى ومنها: زيادة كلفة التعليم الجامعى؛ وزيادة متوسط تكلفة الطالب الجامعى، والإقبال المتزايد على التعليم على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية، طمعا فى الحصول على مكانة اجتماعية عالية، مما أدى إلى زيادة العبء التمويلى على التعليم الجامعى، وضعف كفاءته، وتردى مخرجاته، وأصبح هناك خلل بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية ومخرجات التعليم من ناحية أخرى، وسوء توزيع مخصصات التعليم الجارية، والتى تتمثل فى كون موازنات التعليم الجامعى التى تتقدم بها وزارة التعليم العالى المسئولة سنوياً لاتمثل الاحتياجات التصاعدية للأقسام والكليات، كما أنها لا ترتبط بتقييم أدائها أو مخرجاتها التعليمية، ويوجد الكثير من المعوقات أمام حرية المؤسسات التعليمية فى التصرف فى موازناتها الداخلية، أونقل الاعتماد من بند لآخر، بالرغم من نص القانون على حق المؤسسة فى ذلك، وضعف الاستثمار فى التعليم الجامعى؛ حيث تواجه أشكال الاستثمار فى رأس المال البشرى المختلفة بما فيها التعليم الجامعى صعوبات فى التمويل؛ نتيجة لعدم توافر المعلومات المناسبة فى فرص الاستثمار فى التعليم بصفة عامة والجامعى بصفة خاصة.[١٦٧]

-أن محدودية التمويل الحكومى للجامعات بفعل تداعيات العولمة أدى إلي العديد من المشكلات من أهمها: انخفاض مرتبات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأمر الذي جعل الجامعات المصرية مراكز طرد لأعضاء هيئة التدريس والاتجاه إلي الجامعات العربية والأجنبية والخاصة، هبوط معدل الإنفاق علي العملية التعليمية بالجامعات المصرية، التكدس الطلابي الهائل في المدرجات والمعامل والورش التكنولوجية الحديثة، القصور الواضح في الأجهزة والمعامل والوسائل التعليمية، نقص في الخدمة المكتبية والكتب والمراجع الحديثة، هبوط مستوي العملية التعليمية وانعكاسها علي مستوي الخريج، وجود فجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل، ضعف

مستوي الدراسات العليا في الجامعات المصرية، الضغط علي الكليات النظرية لاستقبال أعداد أكبر من طاقاتها، ولا تستطيع بوصفها الحالي مادياً وبشرياً تعليم هذه الأعداد بكفاءة مرتفعة، وجود جوانب قصور متعددة في الجهاز الإداري بالجامعات.[١٦٨]

يتضح مما سبق أن التعليم الجامعى يواجه أزمة حقيقية في توفير التمويل اللازم للوفاء بالمتطلبات اللازمة للتصنيفات العالمية للجامعات، ومواجهة التحديات التي تعترضه للقيام بهذا الدور. كما أنه أصبح غير قادر ليس فقط عن تلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات وانما حتى عن الوفاء بمتطلبات ثانوية بعيدة كل البعد عن ما تفرضه التصنيفات العالمية للجامعات، مما كان له بالغ الأثر على مستوى جودة العملية التعليمية فى معظم مؤسسات التعليم الجامعى الحكومية حيث صارت الجامعات الحكومية مزدحمة وتعانى من نقص حاد فى الموارد من ناحية أعضاء هيئة التدريس، والبنية الأساسية والأجهزة والمواد التعليمية، وهو ما يقتضى ضرورة تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، ولعل السؤال الذى يتعين طرحه هو: كيف يُمَكن للجامعات المصرية تجاوز أوضاعها التمويلية الحالية، والتغلب على العقبات التمويلية التى تعترض طريقها نحو تلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات؟

المحور الخامس- الموارد المالية الإضافية التى يمكن تعبئتها لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات

يعد البحث عن موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات من الصعوبة بمكان، وبصفة خاصة في ضوء الظروف الاقتصادية الصعبة التي يشهدها المجتمع في الوقت الراهن. ولا شك أن هناك موارد تمويلية متعددة استخدمتها الجامعات المرموقة في العالم لتحقيق الجودة والتميز، ولتلبية المتطلبات الرئيسة التى تمكنها من المنافسة الجادة مع غيرها من الجامعات، وتستند هذه الموارد التمويلية إلى تجربة سنوات متعددة من الخبرة في كيفية تدبير الشأن المالي، والشراكة بين المؤسّسات الجامعية والمؤسسات المجتمعية المحيطة بها. غير أن هذه الموارد لا قيمة لتطبيقها في

الواقع إلا إذا كانت متوافقة مع طبيعة البيئة المصريةمن جهة، وغير متعارضة مع مبادىء الدستور ونصوص القانون من جهة أخرى.

وبناءً على ذلك، فسوف يبتعد البحث الحالى عن اقتراح أية موارد تمس الحق الإنسانى لكافة المواطنين في التعليم، مثل زيادة الرسوم الطلابية، أو ترشيد مجانية التعليم، أو إلغاء مجانية التعليم للمتفوقين، أو إلزام الراسبين بالمصاريف، أو أى أشياء أخرى من هذا القبيل، فهذه وتلك تمثل تحايلاً غير مقبول، وتفرق بين الأغنياء والفقراء من أبناء المجتمع، كما أنها تخالف المبادىء الدستورية والأحكام القانونية، لأن الأغنياء سيدفعون دون مشاكل، أما الفقراء فلن يتمكنوا من ذلك. ومن ثم فإن الموارد المالية الإضافية التى يمكن تعبئتها لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات **نتمثل فيما يلى:**

أولا- موارد تنمية التمويل الذاتى للجامعات المصرية

يتمثل التمويل الذاتى في الجهود التى تقوم بها كل جامعة للحصول على موارد دخل أخرى غير حكومية، واستخدامها في تغطية مصروفاتها وتطوير برامجها. ويتركز التمويل الذاتي في رسوم الطلاب الذين يلتحقون بمؤسسات التعليم الجامعى، كرسوم التسجيل، والأنشطة الطلابية، ورسوم الإمتحانات، ورسوم الحصول على شهادات التخرج، وهي في الأغلب عبارة عن مبالغ رمزية. [١٦٩] كما يتركز في دخل الجامعات من الوحدات المتخصصة، التي سمح القانون بإنشائها كوحدات ذات طابع خاص تقدم خدمات بمقابل، وتحكمها لوائح خاصة، تسمح لها بالاحتفاظ بإيراداتها من سنة لأخري. وتتمثل الأساليب المقترحة لتنمية التمويل الذاتى للجامعات المصرية، **فيما يلى:**

١- السعي لنقل الجامعات المصرية إلى نموذج الجامعات المنتجة

يقصد بالجامعة المنتجة قيام مؤسسات التعليم الجامعى ببعض الأنشطة التي تحقق من خلالها موارد مالية تنعكس بالفائدة عليها وعلى العاملين بها، بشرط ألا تتعارض هذه الأنشطة مع الوظائف الأساسية للجامعة، ولا تؤثر عليها فى تأدية هذه الوظائف.[١٧٠] ويمكن أن يتم ذلك من خلال استخدام مؤسسات التعليم العالي كمراكز إنتاج خصوصاً في مجال الأبحاث والاستشارات، والإفادة من العلماء والباحثين فى مختلف

التخصصات لخدمة مجال الأعمال وقطاعات الإنتاج الخاص والعام، من خلال إجراء الدراسات والبحوث وتقديم المشورة بما قد يعود على الجامعة بدخل إضافى، كما تمتلك الجامعة مزارع ومستشفيات وورشا وغيرها من المراكز التى يمكن أن تستغل كمراكز إنتاج، ويمكن للجامعات أيضاً أن تدخل مجال الصناعة والتصنيع بالتدريج مستغلة إمكاناتها العلمية البشرية المتميزة فى هذا الصدد، ولكن يجب ألا تتعارض هذه الأنشطة مع المهام الأساسية للجامعة[١٧١] ، وهذا يعنى أن الجامعة المنتجة بهذا المفهوم لا تسعى إلى الدخول فى منافسة مع المؤسسات الإنتاجية الأخرى لتحقيق ربح اقتصادى، ولكنها تكتفي ببعض الأنشطة التى تساعدها على تحقيق ربح مناسب، يساعدها على تغطية نفقاتها.

٢- استثمار أملاك الجامعات المصرية

يعد استثمار أملاك الجامعة أحد مداخل الدعم لمواردها المالية، حيث يمكن من خلاله أن تحصل الجامعة على إيرادات إضافية. ويمكن تحقيق الاستثمار الأمثل لموارد الجامعة المادية والمالية، **من خلال ما يلى:**

-استثمار المطاعم، ومساكن أعضاء هيئة التدريس، والمزارع، والمستشفيات الجامعية، واستثمار الأجهزة والمعدات لإنجاز أعمال مختلفة لحساب الغير، واستثمار ورش الجامعة، وتأجير بعض الممتلكات كالنوادي والمطاعم. [١٧٢]

-إقامة المعارض، حيث تستضيف الجامعة المعارض المختلفة، بهدف الحصول على موارد مالية، وإقامة المحاضرات والحفلات والمؤتمرات وتخصيص ريعها لصالح الجامعة المضيفة، وتكوين الفرق الرياضية للدخول فى مسابقات مع فرق الجامعات الأخرى، ويعود ريع هذه المباريات على الجامعات المشاركة.[١٧٣]

-الاستفادة من الملاعب الرياضية فى إقامة الدورات الرياضية، واستخدام الساحات كمواقف للسيارات، وفى استضافة المعارض المختلفة، والاستفادة من المدرجات والقاعات لإقامة الفعاليات والمؤتمرات مقابل موارد مالية.

-الاستفادة من المدن الجامعية وتأجيرها فى الصيف كبيوت للطلبة، واستثمار الاموال المودعة فى البنوك بتحويلها الى ودائع بنكية، لتصبح بعد ذلك احد مصادر تمويلها.

-الاستفادة من الموقع الالكترونى للجامعات، والطرقات، والساحات للترويج الإعلانى للشركات ، مع مراعاة تقاليد الحرم الجامعى عند الموافقة على هذه الاعلانات، وبيع براءات الاختراع التى تم التوصل اليها بمقابل مادى مناسب للشركات.[١٧٤]

-تأجير الكافيتريات، وأماكن بيع الكتب، وأماكن الجراجات للقطاع الخاص بموجب اتفاق مع المجلس الأعلى للجامعات بعد الإعلان عنه في مزاد علنى بعد تحديد سياستها التسعيرية أو الادارية، بالإضافة الى إعداد الأبحاث لصالح شركات القطاع الخاص، وبالتالى يتم زيادة الموارد المالية الذاتية للجامعات.[١٧٥]

-تبنى سياسة التأجير التمويلي في المنشآت والمعدات، وذلك بما يساعد الجامعات على الحصول على الأجهزة والمعدات، بل والمنشآت مرتفعة الثمن على أساس إيجار سنوي طويل المدة، تؤول في نهايته ملكية الأصل للجامعة أو المؤسسة. وهذا النظام يحقق هدفين في وقت واحد: الأول: تخفيف عبء الميزانية، حيث توزع الاعتمادات الاستثمارية على عدد من السنوات، والثاني: زيادة التراكم الرأسمالي لأصول المؤسسات التعليمية بشكل منتظم ودون إرهاق ميزانياتها.[١٧٦]

-التوسع في اقامة المراكز الثقافية والتدريبية داخل الجامعات، مقابل موارد مالية معينة.[١٧٧]

-تفعيل دور مطابع الجامعات من خلال قيام هذه الدور بطبع الكتب المنهجية وتوزيعها على الجامعات، مقابل أجور مناسبة عن الطباعة، إلى جانب طبع بعض الأعمال للقطاع الخاص بأسعار تنافسية مع المنظمات المماثلة.[١٧٨] والعائد من هذا النشاط يسهم فى التمويل الذاتى لهذه الدور، وفى التمويل الجامعى، وتخفيف العبء عن موازنات الدولة.

٣- استخدام الجامعات كمراكز استشارية

يلعب المجال الاستشاري أهمية كبيرة في زياد الموارد المالية للجامعات، وذلك من خلال استثمار الطاقات البشرية والفكرية، المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، التى من واجباتها الأساسية تقديم الاستشارات والدراسات للمؤسسات والشركات فى القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى تنمية إمكانيات الجامعة وقدرتها على تقديم

الخدمات، وتوفير الحوافز المادية والمعنوية للعاملين فى الجامعة، وتشجيعهم على خدمة المجتمع، و بما يمكن للجامعة استثماره فى الحصول على موارد مالية إضافية ذاتية، ولقد أخذ هذا الإتجاه فى الانتشار فى كثير من دول العالم.

وتستطيع الجامعة القيام بدور فعال في تقديم الاستشارات لكافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، مما يساعد على تطوير المشاريع الإنمائية، فالجامعات تضم صفوة العلماء والباحثين فى مختلف التخصصات، ويمكن الاستفادة منهم لخدمة رجال الأعمال وقطاعات الإنتاج الخاص والعام من خلال إجراء البحوث والدراسات، وتقديم المشورة، مما يعود بدخول إضافية على الجامعة وعلى أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها ، فضلاً عن إظهار وظيفية الجامعة في خدمة المجتمع، والإعلاء من تأثيرها فى المجتمع المحلى.[١٧٩] وهذا الإتجاه بدأ منذ فترة طويلة، وهو آخذ في التنامي بشكل كبير جداً، وبخاصة بعدما أنشأت عديد من الجامعات العربية والعالمية قطاعاً رئيساً يعنى بقطاع شؤون البيئة وخدمة المجتمع. واللافت للنظر أن قدرة الجامعات على خدمة المجتمع المحلي والقومي بل والعالمي أصبحت الآن من المعايير المهمة لتصنيف الجامعات محلياً وعالمياً.

وبناء على ذلك، ينبغى التوسع فى إنشاء مكاتب استشارية بكافة الجامعات والكليات التابعة لها وفق قانون تنظيم الجامعات، وذلك لتقديم الخبرة والمشورة إلى كافة المؤسسات الإنتاجية في المجتمع، وفق عقود تبرم بين الطرفين، ويكون ذلك مقابل موارد مالية معينة.

٤- تسويق خدمات التعليم الجامعى لجذب الطلاب الوافدين

يعد جذب الطلاب الوافدين، أحد مداخل الدعم المستمر للموارد الذاتية للجامعات، ويحظى هذا المدخل باهتمام كبير من معظم الجامعات التى تحتل مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات ، باعتباره مصدراً مهماً من مصادر توفير موارد إضافية لتمويل التعليم الجامعى، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من الدول الرائدة فى هذا المجال، إضافة الى دول أخرى مثل كندا، وفرنسا وألمانيا واستراليا واليابان وماليزيا وأندونيسيا والصين وتايلاند، والتى تتنافس فيما بينها لتقديم الخدمات

التعليمية لهؤلاء الطلاب، وجذب المزيد منهم، فيما أصبح يطلق عليه اليوم سوق الطلاب الأجانب.[١٨٠]

وتفرض مختلف الجامعات رسوم دراسية على الطلبة الوافدين من بلدان أخرى، وتعد تلك الرسوم من المصادر المالية الأساسية للتمويل الذاتى فى تلك الجامعات، لكونها تحقق موارد مالية مناسبة تشكل نسبة مهمة من مجموع المبالغ التى تحققها الجامعات عن طريق التمويل الذاتي، وتطبق هذه الحالة فى أغلب الجامعات فى الدول النامية فى الوقت الحاضر.[١٨١] كما أنه متبع أيضاً فى معظم الجامعات المصرية فى مرحلة الدراسات العليا، حيث يوفر الطلبة الوافدين جزءاً من التمويل الذاتي لهذه الجامعات، وتسعى معظم الجامعات في العالم لتسويق برامجها من خلال تقديم التسهيلات للطلبة الوافدين من خلال تنوع البرامج التعليمية، وفرص الإقامة لاستقطاب أعداد كبيرة من الوافدين باعتبارهم مصدراً هاماً للتمويل.

وتجدر الإشارة إلى أن تنمية قدرة الجامعة على جذب الطلاب الوافدين لا تقتصر فقط على البعد الاقتصادى، بل إن الأمر لا يخلو من أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية أخرى، فضلاً عن أهمية تدويل التعليم من خلال الطلاب الوافدين ، باعتباره أحد معايير ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالى. إضافة إلى كونه أحد أهم مؤشرات التصنيفات العالمية للجامعات.

ومن ثم فإنه يتعين على الجامعات المصرية أن تضع الخطط اللازمة لزيادة أعداد الطلاب الوافدين إليها، من خلال تقديم خدمات تعليمية متميزة لهم، تعتمد على جودة الأداء، والتحديث المستمر، ومراجعة نفسها فى هذا المجال، وخاصة بعد ظهور جامعات أجنبية وعربية تعمل على اجتذاب هؤلاء الطلاب، وتقديم كافة السبل والخدمات بأنواعها المختلفة لهم.[١٨٢]

٥- تحويل بعض الوحدات الأكاديمية بالجامعات إلى وحدات إنتاجية

تعد الوحدات الأكاديمية مورداً مهماً في تنمية التمويل الذاتى للجامعات، وذلك من خلال تحويل كثير منها إلى وحدات إنتاجية داخل الجامعات، وخاصة فيما يتعلق بالمجالات الصناعية والزراعية والتقنية، حيث يمكن أن تقوم هذه الوحدات بإقامة

بعض المشروعات الاستثمارية التي تدر لها عائداً مادياً، كالتوسع فى مزارع كليات الزراعة والطب البيطري وغيرهما من كليات تطبيقية، وتقديم بعض الخدمات الجامعية مثل تعليم اللغات والحاسب الآلي، وتخصيص عائدها للتعليم الجامعي.

و تمتلك الجامعات مستشفيات تعليمية ومزارع وورشاً، وغيرها من المراكز، التي يمكن أن تستغل كمراكز إنتاج متقدم، توظف فيها الجامعة معطيات العلم الحديث؛ لاسيما في العلوم التطبيقية لتطوير الإنتاج الزراعي بأنواعه المختلفة، ويمكن للجامعات أن تدخل مجال الصناعة والتصنيع بالتدريج، مستغلة إمكاناتها البشرية في هذا الشأن.

و يعد هذا المورد جديراً بالاهتمام كمصدر للتمويل الذاتي، وطريقة فعالة لربط النظرية بالتطبيق. ويخضع منذ فترة للتجريب في عديد من الدول المتقدمة والنامية، ووصلت في بعض منها إلي الثبات النسبي، لدرجة أن بعض مؤسسات التعليم الجامعى في الصين – على سبيل المثال – قد نجحت منذ فترة طويلة في إنتاج طائرات صغيرة من إبداع الباحثين، ناهيك عن مشروعات التخرج لطلاب الكليات التقنية، تحت إشراف أساتذتهم. وتعد التجارب السابقة وغيرها، مثار جدل علمي واسع نتمنى أن يشارك فيه مزيد من الباحثين في الدول الأعضاء بدراسات تقويمية وتخطيطية، لاسيما أن اتجاه الأبحاث والخبرات في هذا الجانب في تزايد.[١٨٣]

ويمكن تفعيل دور بعض الوحدات الأكاديمية بالجامعة وتحويلها إلى وحدات إنتاجية **من خلال:** الاعلان والترويج للمنتجات والخدمات التى تقدمها الوحدات داخل وخارج الجامعة، وتقديم حوافز جيدة للعاملين بالوحدات، وأيضاً للباحثين لتشجيعهم على الانتاج، وتوفير نظام جيد للمعلومات داخل هذه الوحدات لتبنى القرارات على أساس علمى، وتنظيم مؤتمرات لتبادل الخبرات بين الوحدات ذات الطابع الخاص على مستوى الجامعات المصرية،[١٨٤] على أن تظل هذه الوحدات تؤدى دورها التعليمي والبحثي، وألا تساير الجامعات المقترحات التى ترمى إلى إدخالها مدخل المتاجرة والمقاولات والمضاربة العقارية، وما إلى ذلك من صفقات تجارية.[١٨٥]

٦- تسويق البحوث العلمية وتوجيهها لخدمة القطاعات الإنتاجية

تعد البحوث العلمية أحد المصادر الأساسية التى يمكن من خلالها تنمية الموارد الذاتية للجامعات، إنطلاقاً من كونها ثروة ، وعليه فإن الجامعات مطالبة بوضع خطط

استراتيجية توجه من خلالها البحوث العلمية فى الجامعات لخدمة قطاعات الإنتاج، من خلال إجراء البحوث المشتركة التى تخدم مباشرة هذه القطاعات الإنتاجية، وفق عقود تبرم بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، تدر على الجامعات موارد مالية إضافية، تسهم فى تمويل مجالات البحث العلمى، ودعم ميزانية الجامعات، وتساهم في تحسين وتطوير الأداء البحثى والأكاديمى للجامعات.

ولا شك في أن تسويق البحوث العلمية، وجعلها سلعة ضرورية فى المجتمع، تتنافس عليها قطاعات الانتاج المختلفة، هى مهمة أساسية للجامعات فى الوقت الراهن، لأنها فى أمس الحاجة إلى تدبير أموال إضافية تمكنها من المنافسة الحقيقية مع غيرها من الجامعات، ويمكن أن يكون تسويق البحوث العلمية مصدراً هاماً وواسعاً ومستمراً لدعم ميزانية الجامعات، هذا فضلاً عما يحققه هذا التوجه من إعطاء قيمة أكبر للجامعات، وإحساس الباحثين بدورهم فى المجتمع والربط الوثيق بين الجامعات وقطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع.(١٨٦)

٧- التوسع في تقديم الخدمات والأنشطة الترفيهية

يمثل التوسع في تقديم الخدمات والأنشطة الترفيهية أحد الأساليب التى يمكن من خلالها تحقيق زيادة ملموسة في التمويل الذاتى للجامعات، ويمكن أن يتم ذلك من خلال: توفير خدمات الإنترنت، وطباعة المذكرات والرسائل العلمية، وتفعيل الأنشطة، والعروض الثقافية السينمائية والمسرحية، نظير مقابل مادى للراغبين في الاستفادة من تلك الخدمات، وذلك بالإتفاق مع المجلس الأعلى للجامعات، كأنشطة جانبية تساعد الطلاب على التحصيل العلمى، بمصاريف قد تسهم في زيادة التمويل الذاتى للجامعة أو الكلية.(١٨٧)

ثانياً- موارد تشجيع المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم الجامعى

تعتبر المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم الجامعى، أحد الأساليب التى يمكن من خلالها تلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، وقد لجأت إليها بعض الجامعات في الدول الغربية والتى احتلت مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية، مثل جامعات بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والصين، وغيرها. وتتمثل الموارد

المالية الإضافية المتعلقة بتشجيع المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم الجامعى، **فيما يلى:**

١- إحداث شراكة بين الجامعات من جهة والمؤسسات والشركات من جهة أخرى

يؤدى القطاع الخاص دوراً مهماً في المجتمع، ويمكن أن يسهم بشكل فاعل ومؤثر في تمويل التعليم الجامعى، ويعد ذلك الإسهام من أبرز الموارد التى يمكن من خلالها تحقيق زيادة ملموسة في تمويل الجامعات المصرية، وقد لعب القطاع الخاص دوراً هاماً فى تمويل الخدمات التعليمية فى العديد من دول العالم، وذلك من خلال تمويله لفرص تدريبية معينة للطلاب، ضماناً لتوفير احتياجاته من الخريجين ذوى الكفاءات المرغوبة، أسوة بالتدريب المهنى الذى يقدمه مشروع مبارك كول، والمعاهد والكليات الفنية الخاصة، والتى يشرف على تمويلها شركات القطاع الخاص المقامة بالمناطق الصناعية.(١٨٨)

وتعد مساهمة مؤسسات وشركات القطاع الخاص فى تمويل الجامعات إحدى الضرورات الملحة، والتى لا غنى عنها فى الوقت الراهن، ويشترط ألا يتم ذلك بصورة عشوائية، وإنما يجب أن تكون هناك قوانين ملزمة ولوائح منظمة، لتخصيص جزء من أرباح هذه المؤسسات لدعم الجامعات، وليكن ذلك من خلال إنشاء صندوق لدعم التعليم العالى، وبذلك يصبح هناك صندوق دعم للتعليم الجامعى يضاف إلى التمويل الحكومى.(١٨٩) ولضمان نجاح هذا الأسلوب يتعين على الدولة أن تقدم تيسيرات وتسهيلات إئتمانية وفترات حماية وإعفاء ضريبى لهذه الشركات والمؤسسات، مقابل فوائد تحصل عليها هذه الشركات والمؤسسات والبنوك من الجامعات، أما الجامعات فتقدم لهذه الشركات والمؤسسات والبنوك رأس المال البشرى، وهم خريجو هذه الجامعات، فتنتفع بعلمهم وبحوثهم وخبراتهم.

ويمكن تفعيل الشراكة بين الجامعات وبين الشركات عن طريق التعاقد بين الجامعة والشركات الصناعية لإجراء البحوث العلمية، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الاجراءات، وهى: معرفة احتياجات هذه الشركات من الأبحاث و المبتكرات لتقوم الجامعات بتوفيرها، وإيجاد هيئات ومراكز بحث تسوق ما تنتجه الجامعة لهذه الشركات و المجتمع المحلي، وتسويق البحوث العلمية التى تنتجها الجامعات بما يحقق النفع، وتوفير فرص التدريب المهنى لأعضاء هيئة التدريس، وتنظيم مؤتمرات دورية مشتركة

هدفها وضع السبل المناسبة لتطوير الشراكة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص، ومشاركة الشركات والمصانع مع الجامعة فى تحديد المهارات المطلوب توافرها فى الخريج كحافز للدعم، والتزام الجامعة بتوفير الخريج المناسب للشركات والمصانع فى مقابل تقديمها دعماً مالياً للجامعات.[١٩٠]

ويتطلب تشجيع مؤسسات وشركات القطاع الخاص على المشاركة في تمويل التعليم الجامعى، دعوة القطاع الخاصّ إلى تحمّل جزء من العبء المالي الذي تستوجبه العمليّة التعليميّة مقابل حوافز ضريبية معينة، وباعتباره مستفيداً من مخرجات التعليم الجامعى ، ووضع آليات لتحفيز الشركات للتبرّع للتعليم الجامعى بجزء من مدفوعات المسؤولية الاجتماعية التي تخصّصها في موازناتها. كما أنّه بالإمكان أيضاً وضع آليّة تشجّع الشركات على تخصيص جزء من أرباحها لدعم التعليم الجامعى في الاختصاصات التي تتلاءم ومجال عملها على أساس أنّ في ذلك استثمار في مستقبلها.[١٩١]

ولا شك في أن مساهمة الجهات المستفيدة مثل المؤسسات والشركات والبنوك في تمويل التعليم الجامعى من شأنه أن يعطيهم دوراً هاماً في إعداد برامج الدراسة والتدريب بما يحقق متطلبات سوق العمل. ومن الأمثلة المشهورة حول مساهمة الشركات في التعليم المهني هو النظام المتبع في ألمانيا، بحيث تمول الشركات تكاليف التدريب في الدولة وتنظم أوضاع الموظفين حسب اتفاقيات جماعية. [١٩٢] وكذلك النظام المتبع في كندا حيث تحتكر شركة بيبسى كولا حق التسويق داخل معظم الكليات الكندية، مقابل ما تقدمه تلك الشركة من أموال لدعم تلك الكليات، وأصبحت بعض الجامعات تدير أعمالاً تجارية خاصة بها، وتتصدر الصين القائمة فى هذا المجال، حيث تدير الجامعات شركات سيارات أجرة وفنادق ونوادى ومطاعم، وتنتج سلع استهلاكية متنوعة.[١٩٣]

٢- التوسع في التعليم الجامعى بنظام الوقف

لجأت كثير من جامعات العالم إلي التبرعات والأوقاف، لاعتمادها مصدراً من مصادر التمويل، في ظل التراجع في التمويل الحكومي وانتشار البطالة، فقد اعتمدت سياسة بعض الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية على أموال الوقف في دعم وتمويل

التعليم، ومن أمثلة ذلك جامعة هارفارد الأمريكية، حيث تغطى ثلث موازنتها السنوية من أموال الوقفيات الاقتصادية.[١٩٤]

ويمكن التوسع في التعليم الجامعى بنظام الوقف من خلال زيادة الوعى بأهمية الأوقاف ودورها في المجتمع والدولة والتوسع في نظام الوقف أفقياً ورأسياً، أفقياً من خلال استغلال الوقف الموجود والمحافظة عليه وزيادة ايراداته، ورأسياً من خلال التشجيع على قيام أوقاف جديدة، مع أهمية التنسيق بين مؤسستى الوقف والزكاة كمؤسستين أساسيتين، ولذلك فمن الضرورى توفير قنوات اتصال وتعارف للمشاركة في التنمية المجتمعية وخاصة التعليم، ولكن هذا النظام لن يكون فاعلا إلاّ إذا ساهمت الحكومة في تغذية الوقف، وفي وضع القوانين التي تراقب الأداء. وأن توضح أهداف الوقف منذ بداية العمل به. فالوقفيّة تتغذّى من مصادر مجتمعيّة متعدّدة، لكنّها تدار من قبل جهاز معيّن مستقلّ في إجراءاته، ويقع تحت سلطة الجامعة، وأن تختار الجامعة في الوقفية غير المقيّدة أبواب إنفاقها تبعاً لحاجاتها، وبالتالي فالوقفيّة الجامعيّة هي في خدمة الجامعة، وليست الجامعة في خدمة الوقفيّة لتحقيق أجندات معيّنة، ولعل الاتّجاه السائد الآن في الجامعات الأمريكية، هو استثمار أموال الوقفيّة للزيادة في حجمها وتعظيم الفائدة منها.[١٩٥]

وضماناً لنجاح نظام الوقف فى تمويل التعليم العالي بفاعلية، وفى توفيرمتطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، فإنه من المهمّ توفير الآليات المناسبة للعمل بهذا النظام، لتمكين الجامعات من تمويل ذاتها وتطوير جوانبها الأكاديمية والإدارية وأنشطتها البحثيّة، وذلك من خلال: زيادة التعاون بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الخيرية والوقفية، والترويج لثقافة الأوقاف، وجذب المزيد من المتبرعين للأعمال الخيرية، وتوفير نظام خاص للتعامل مع الوقف في البنوك، يراعى فيه المزايا الخيرية للوقف وأهدافه العامة، وذلك بتوفير الاستثمارات والتسهيلات اللازمة والاقراض الحسن، وتفعيل الوقفيات في مختلف ارجاء الدولة، وانشاء وقفيات جديدة بالقرض الحسن، والتشجيع على اقامة مؤسسات التعليم الجامعى، وانشاء وقفيات للعاطلين، ومن ثم حل العديد من المشاكل الاجتماعية.[١٩٦]

ويمكن استخدام بعض الآليات في تفعيل دور الوقف في تمويل التعليم الجامعى، وذلك من خلال: استخدام وسائل الإعلام، والجامعات، ورجال الدين، ومنتديات

التكنولوجيا الحديثة، لتبين للأفراد أن الوقف لا يقتصر على دور العبادة فقط، وإنما يرتبط بالتعليم بمراحله المختلفة، ومن ثم حث الخيرين والموسرين على وقف اموالهم للمساهمة في تمويل الجامعات الحكومية.[١٩٧]

٣- تشجيع التعاون بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدنى

يؤدى تشجيع التعاون بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدنى إلى زيادة الموارد المالية للتعليم الجامعى بما يمكنه من توفير متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات. حيث يمكن من خلاله زيادة درجة التعاون بين الجامعات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والدولية، من أجل الحصول على مزيد من الدعم والمساعدات لضمان توفير التمويل اللازم لاحتياجاتها التعليمية والبحثية، ومن المهم ملاحظة أنه لا توجد دولة استطاعت أن توسع نطاق التعليم الجامعى لديها مع تحسين جودته دون الحاجة إلى التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

ويمكن تشجيع التعاون بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التعليم الجامعي لضمان تحقيق زيادة مستمرة في تمويل التعليم الجامعي وذلك من خلال: التبرع بالأرض، وتقديم مواد البناء، أو حتي التبرع بالعمل والمجهود لتطوير الإنشاءات، والأجهزة، والبرامج الدراسية، وتأهيل أعضاء هيئة التدريس، وتحقيق الجودة والكفاءة في التعليم الجامعى وفقاً لاحتياجات السوق من الخريجين، وابتكار طرق جديدة لزيادة تبرعات المنظمات غير الحكومية للمساهمة في انشاء جامعات جديدة من خلال تقديم الحوافز المعنوية التشجيعية مقابل كتابة اسم صاحب أعلى تبرع مقدم على احدى قاعات الجامعة أو الكلية أو المكتبة، واختيار الخبرات لإدارة واستثمار هذه الأموال بكفاءة لضمان النمو المستقبلى لها، ومواجهة تقلبات أسعار السوق مما يسهم في بعث الثقة لدى المتبرعين بالإضافة لتشجيع رجال الأعمال وغيرهم على زيادة أعمالهم الخيرية من خلال خصمها من دخلهم السنوى ومن ثم تخفيض العبء الضريبى لهم.[١٩٨]

٤- تشجيع التبرعات والهبات والمساعدات المقدمة من الأفراد والمؤسسات والهيئات

يعد جمع التبرعات والمساعدات حجر الزاوية فى إنشاء واستمرار الكليات والجامعات فى بعض الدول المتقدمة والنامية، ولا يقتصر التبرع على الأفراد، بل يشمل

المؤسسات والوكالات الخيرية فى داخل الدولة أو خارجها، بالإضافة إلى أصحاب الاستثمارات أو المشروعات الكبيرة أو الصغيرة، وكذلك الطلاب وأولياء الأمور وأعضاء هيئة التدريس والعاملون بالجامعة، وبعض الخريجين الذين يعملون فى الداخل أو الخارج.[١٩٩] كما أن نسبة كبيرة من الجامعات فى الدول الغربية تتلقى هبات وتبرعات ومساعدات من جهات مختلفة بالمجتمع كالشركات وقطاع الإنتاج ورجال الأعمال.

ويعتمد نجاح التبرعات والهبات والمساعدات المقدمة من الأفراد والمؤسسات والهيئات على عدة مقومات، ربما لا تتوافر أيا منها فى معظم دول العالم النامى، وتشمل هذه المقومات، انتشار ثقافة التبرع لصالح مؤسسات التعليم الجامعى، وانتشار روابط أصدقاء الكليات والجامعات والتى يرتبط من خلالها الأفراد بصداقة مع كليات أو جامعات معينة، وهؤلاء الأفراد غالباً ما يمتلكون ثروات كبيرة، ولديهم القدرة على التبرع للكلية أو الجامعة، والمعاملة الضريبية الجيدة بالنسبة للإسهامات التى يتبرع بها الأفراد، حيث يتم خصم جزء من هذه التبرعات من الضرائب التى يجب أن يدفعها المتبرع.[٢٠٠]

ويمكن تشجيع التبرعات والهبات والمساعدات المقدمة من الأفراد والمؤسسات والهيئات كمصدر من مصادر التمويل، من خلال: توجيه حملات من قبل الجامعة لنشر ثقافة التبرع وإيقاظه عند الأفراد القادرين مادياً لصالح مؤسسات التعليم الجامعى، وإنشاء صندوق وقفي بالجامعة لاستقبال التبرعات والهبات، وإيجاد لائحة لقبول التبرعات وغيرها وفقاً لشروط معينة، وتأسيس مجلس أعلي لدعم مشاركة المجتمع فى تمويل التعليم الجامعي الحكومي، وتشجيع رجال الأعمال على تمويل الأبحاث الجامعية التي ترتبط بنشاطهم الاقتصادي، ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني فى تمويل ومراقبة أداء التعليم الجامعى.[٢٠١]

٥- الإفادة من جهود الخريجين

تعد الإفادة من جهود خريجى مؤسسات التعليم الجامعى أحد المصادر المالية التى يمكن من خلالها تلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات، وتستخدم الجامعات في الدول المتقدمة آليات معينة للتواصل مع الخريجين، بحيث لا تنقطع صلة الخريجين بجامعاتهم، فتقوم تلك الجامعات بتشكيل جمعيات تسمى " جمعيات الخريجين "، حيث يتم دعوة هؤلاء الخريجين من خلال المشاركة فى حضور بعض المناسبات والمؤتمرات

وغيرها، للتبرع لجامعاتهم ورد بعض الدعم الذى حصلوا عليه فى سنواتهم الجامعية، والذين اكتسبوا من خلاله ثروات تمكنهم من التبرعات الكبيرة.[٢٠٢]

ويتعين على الجامعات المصرية الاستفادة من تجارب الجامعات المرموقة في العالم لزيادة مواردها التمويلية، ومنها على سبيل المثال تجربة جامعة هارفارد، التى شجعت خريجيها على إنشاء سلسلة من المبانى والمنشآت، وتعلق على كل منها لوحة بإسم الدفعة التي تبرع أفرادها لإقامتها.[٢٠٣] وفى ضوء ذلك يمكن للجامعات المصرية أن تقوم بدعوة خريجيه من الأثرياء وذوى المناصب القيادية والمراكز الاجتماعية المرموقة وأعضاء البرلمان وكذلك الذين يعملون فى الدول الأخرى ممّن تخرجوا منها والإفادة منهم فى دعم وتمويل التعليم الجامعى.[٢٠٤] وتستخدم تبرعات هؤلاء الخريجين في إنشاء الأبنية التعليمية، وتجهيز المعامل البحثية، والمساهمة فى شراء أجهزة ومعدات العملية التعليمية، وتوفير منح عينية فى شكل كتب ودوريات علمية ونشرات إحصائية، وكفالة الطلاب محدودى الدخل عن طريق دعم تكلفة الرسوم الدراسية ومصروفات الإقامة بالمدن الجامعية والوجبات الغذائية والملابس، وهذا بالطبع من شأنه تخفيف العبء التمويلى عن كاهل الدولة.

ويمكن تفعيل دور جمعيات الخريجين كمصدر من المصادر الإضافية التمويل، من خلال: إنشاء إدارة متخصصة لمتابعة شئون الخريجين، و دعوتهم للتواصل و تقديم الدعم المادي للجامعة، وتقديم خبراتهم وأفكارهم لخدمة الجامعات فى المجالات المختلفة، وإنشاء صندوق يسمي بجمعيات أصدقاء الجامعة تضم فى عضويتها بعضاً من خريجيها الذين يعملون فى مواقع اقتصادية أو سياسية مرموقة، ودعوتهم لزيارة جامعاتهم التى تخرجوا منها، ودعمها بشكل مستمر.[٢٠٥]

٦- فرض رسوم و ضرائب خاصة بالتعليم الجامعى

برزت فكرة تمويل التعليم الجامعي من خلال تخصيص ضرائب مخصصة للتعليم والتدريب فى العديد من دول العالم ، وتركزت هذه الفكرة على تخصيص الإيرادات المحصّلة من هذه الضرائب لمجالات محدّدة أو واسعة من الأنشطة الحكومية ومنها التعليم الجامعى، وهذا الأسلوب يوفر ضمانات كبيرة لتلك الخدمات العامة ذات

القيمة مثل التعليم . فعلي سبيل المثال: تفرض بعض الحكومات ضرائب على فئات وقطاعات اجتماعية معينة لحساب الجامعات، ففي بريطانيا تفرض رسوم على السجائر والمشروبات الكحولية لتمويل التعليم العالي، وفي المملكة الأردنية الهاشمية تفرض الحكومة ضريبة سنوية تستوفى من المالك المستأجر في المناطق البلدية بواقع (٢٪) من بدل الإيجار السنوي الصافي، كما يقدر بموجب قانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل المناطق المعمول بها، وهي مخصصة لدعم التعليم في الأردن، وتفرض أيضاً رسوم جمركية تبلغ(٤٪) من قيمة البضائع المستوردة، ورسوماً إضافية على أرباح الشركات، ومعاملات الأراضي، ونسبة من عقود السجائر والمشروبات الروحية لتمويل التعليم الجامعي، وكذلك الحال في فرنسا حيث تفرض ضرائب على ذبح المواشي.[٢٠٦]

ومن ثم ينبغى فرض الضرائب على المصانع والشركات التى تعتبر المستخدم الرئيس لخريجى الجامعات.[٢٠٧] وأعفاء أصحاب التبرعات الخاصة للجامعات من الضريبة إذا هم أقدموا على ذلك .[٢٠٨] وفرض ضريبة قومية لصالح التعليم تتناول الأنشطة (الترفيهية والكمالية) ، مثل فرض رسوم على استيراد السيارات الفارهة، تجارة الأراضي .. إلخ . بالإضافة الى تخصيص بعض الرسوم للإنفاق على التعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعى بصفة خاصة. ومن أمثلة ذلك: الرسوم الجمركية، والرسوم التى تفرض على بعض الخدمات كالبريد والنقل والمواصلات وعقود الإيجار وشراء الأراضى والمساكن وأرباح الشركات وسواها، والرسوم التى تفرض على سلع الترف المستوردة، وتخصيص ضرائب على الشرائح العليا من الدخل.[٢٠٩]

ثالثا- موارد ترشيد الإنفاق الحكومى، ومحاربة الفساد

تأتى أهمية ترشيد وضبط الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعى، ومحاربة الفساد في مجال الإنفاق عليه، في إطار الحرص على أن يمثل التعليم الجامعى الحكومي مثالاً يحتذى به في مراعاة دقة الظرف الاقتصادية الصعبة التى تمر بها البلاد في مرحلة ما بعد الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١. وفى ضوء الحرص على الصالح العام، فإنه يتعين اعطاء أهمية خاصة للأساليب التى تعمل على ترشيد الإنفاق الحكومى، وتحارب الفساد في قطاع التعليم الجامعى، وتضمن حسن استغلال الموارد المتاحة، وتوظيفها

توظيفاً جيداً، بما يؤدى الى تحقيق الأهداف المأمولة من التعليم الجامعى، وتعظيم قدرته على المنافسة العالمية. وتتمثل أهم هذه الأساليب، **فيما يلى:**

١- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الإنفاق على التعليم الجامعى

يعتبر ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح التعليم الجامعى، نقطة البداية، والخطوة الأولى والأساسية في التخطيط لمعالجة العديد من المشكلات التي يعاني منها قطاع التعليم الجامعى، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في سرعة التغلب على هذه المشكلات، والذى يؤدى في النهاية إلى تحقيق التطوير والإصلاح الإيجابي المنشود، من خلال توجيه مؤسسات التعليم الجامعى نحو الوفاء بالمعايير التى تقتضيها المنافسة العالمية مع الجامعات الأخرى في احتلال مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات.

وتتضح أهمية ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح التعليم الجامعى في دعم القدرة على إتخاذ القرار، وبخاصة إذا استندت تلك الأولويات على رؤية وبصيرة من خبراء أكفاء تمت الإستعانة بهم، ولذا فإن هذه الأولويات تتميز بمصداقية عالية، ويفترض ألا يتم ترتيب أولويات الإنفاق جزافاً، بل بناءً على ضوابط ومعايير تحكم التقديم أو التأخير. ولاشك أن مجرد إعادة ترتيب الأولويات لصالح الإنفاق على التعليم الجامعى، وبما يضمن الحد من أشكال الهدر المختلفة، يمكن أن يؤدى إلى مضاعفة نصيب التعليم الجامعى من الإنفاق العام للدولة. ومن ثم فإن النظر إلى الإنفاق على التعليم الجامعى على أنه استثمار فى رأس المال البشرى، وعلى أنه أحد المحددات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المختلفة، يجعل من الضرورى ترجمة هذه الرؤية إلى واقع عملى ملموس فى صورة زيادة موازية ومناسبة فى مخصصات التعليم من الإنفاق العام.[٢١٠]

٢- ترشيد الإنفاق العام على التعليم الجامعى، ورفع كفاءته

يقصد بترشيد الإنفاق العام: تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى مايمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.[٢١١] ويعنى

ذلك أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة.

ويستخدم ترشيد الإنفاق فى الجامعات التى تعانى من عجز فى مواردها المالية، ولا يتحقق ترشيد الإنفاق العام بمجرد رفع الشعارات، أو بمحض الصدفة، وإنما هو سلوك واع مدروس، مبني على مبادئ وقواعد مضبوطة نسبياً، يسخر أفضل الآليات والتقنيات التي أفرزتها التجارب الإنسانية. ويهدف إلى أن يكون الإنفاق على المصروفات الضرورية التي تحقق الأهداف، ولا يقام العمل بدونها والصرف عليها بسخاء (إذا اقتضت الضرورة) لان وجود الأهداف وإمكانية تحقيقها بكفاءة معقولة، مرتبط بهذه المصروفات.

ويشمل ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعى تقليص الكثير غير الضروري من هذه المصروفات، لكن مع بقاء الحد المسموح به، وهو الذي لا يضر تخفيضه على بلوغ أهداف المؤسسة أو تخفيض الجودة فيها. فإذا زاد التقليص عن هذا الحد به صار الأمر تقتيرا، وإذا تجاوز هذا الحد صار الأمر تبذيراً. وتؤكد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٢٠١٥) على أنّ أزمة التمويل في التعليم الجامعى تعود بصورة أساسية إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ولعل ما ينبغى التأكيد عليه أنّ ترشيد الإنفاق لا يعني وقف الهدر المالي فحسب، وانّما يشمل أيضاً تخصيص الموارد المالية حسب النتائج المنتظرة من المؤسّسة الجامعية المؤهّلة للتمويل.[٢١٢]

وتدل الخبرة العادية في عديد من جامعات دول العالم المتقدم على حرص المسئولين في هذه الدول على استخدام أثاث بسيط ورخيص، في حين قد نرى أثاثاً ترفياً غالي الثمن بدرجة كبيرة في بعض الجامعات المصرية؛ مما يستنزف أموالاً مضاعفة يمكن توفيرها وتوجيهها لرفع جودة العملية التعليمية، والحد – قدر الإمكان – من التكدس الواضح لموظفي الجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس، الذين قد تتزايد أعدادهم بدرجة كبيرة عن متطلبات العمل الوظيفي داخل الجامعة، خاصة مع تزايد التوجه نحو استخدام التقنية الحديثة، في إنهاء كثير من الأمور الخاصة بشئون أعضاء هيئة التدريس والشئون الأخرى، بما في ذلك كثير من أعمال الامتحانات.[٢١٣]

ويتوقف نجاح عملية ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعى على عديد من العوامل، وهى: تحديد الأهداف بدقة، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل،

وتحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا، والقياس الدوري لبرامج الإنفاق العام: بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات ، والأجهزة عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها، وعدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف، وتفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة منها، والنفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها. (٢١٤)

وضماناً لترشيد الإنفاق في مؤسسات التعليم الجامعى فإنه يتعين : تحديد هيكل إنفاق المؤسسات التعليمية التابعة لمنظومة التعليم الجامعى وفقا للنظام المحدد من قبل مجلس إدارة هذه المؤسسات وليس وفقا لنظام موحد على مستوى الجمهورية بما يساعد على رفع كفاءة هيكل الإنفاق، وبالتالى يتم تخصيص الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعى فى صورة رقم إجمالى لكل مؤسسة، وليس موزعاً وفقاً للبنود المختلفة للإنفاق، وإعادة النظر فى الهيكل الإدارى لمؤسسات التعليم الجامعى للحد من تضخم الإنفاق على الأجور والمرتبات والناتج عن تضخم أعداد الإداريين وكذلك أعداد عمال الخدمات والعمالة المؤقتة، وإعادة النظر فى الخدمات الطلابية التى تقدمها الجامعات بالمجان أو بأسعار مدعمة كما هو الحال بالنسبة لخدمات التقديم بالجامعات واختبارات القبول، وكذلك خدمات الإسكان والتغذية للطلاب، وتشديد الرقابة على هذه الخدمات للحد من الهدر فى الإنفاق، وضرورة مراجعة الآلية المتبعة فى تحديد حجم ونمط تخصيص الموارد المالية الموجهة للتعليم الجامعى؛ حيث لا تتم هذه العملية وفقا لدراسات تفصيلية بل تعتمد على قرارات إدارية من قبل الوزارات المعنية فى المقام الأول، وهو الأمر الذى قد يؤدى إلى عدم الرشادة فى اتخاذ القرار. ومن الأفضل اللجوء إلى إسلوب معادلة التمويل لتقدير الاحتياجات، وتخصيص الموارد المالية المتعلقة بالتعليم الجامعى.(٢١٥)

٣- توظيف التقانة فى تقليص المصاريف وتوفير الموارد الماليّة

يمثل توظيف التقانة أحد الأساليب التى يمكن من خلالها تقليص المصاريف وتوفير الموارد الماليّة الجامعية، حيث يؤدى الاستعمال الرشيد لها الى تحقيق نتائج

إيجابيّة في مجال تقليص المصاريف وتوفير الموارد الماليّة. وبصفة خاصة اذا ما خضع ذلك لاستراتيجية محكمة ورؤية واضحة، **ومن ذلك:**

- التقليص في المصاريف على الورق والنسخ والطباعة التي تمثّل كلفتها نسبة كبيرة من نفقات المؤسّسة الجامعيّة، فباستعمال الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكّن إمداد الطلبة بكلّ الوثائق والدروس اللازمة دون الحاجة إلى طباعتها واخراجها في نسخ متعدّدة. كما أنّه يمكن التخفيض في تكاليف الورق والطباعة والبريد باستعمال التقانة في المعاملات التجاريّة مع عملاء المؤسّسات التعليميّة، إضافة إلى ذلك فإنّ المعدّات التكنولوجيّة الأكاديميّة من برمجيّات وغيرها يمكن تقاسمها واستعمالها من عدد كبير من الطلبة خلافاً للأدوات الورقيّة التي لا يمكن تقاسمها.
- يتمّ باعتماد طريقة التعلّم الإلكتروني توفير النفقات على الأبنية والمرافق اللاّزمة، والتي تتمثّل في قاعات الدروس المجهّزة بالمكاتب والمقاعد والسبورات، ومباني المكتبات وما تحتويه من كتب ومراجع باهضة الثمن، إضافة إلى مكاتب الإداريين والمساحات المفتوحة والحدائق. فاستعمال وسائل التعلّم الإلكتروني لا يتطلّب أبنية خاصّة ولا قاعات دروس أو مباني للمكتبات. إذ أنّ المساحات الافتراضية هي التي تؤمّن الدروس والتواصل بين الأساتذة والطلبة والإدارة. كما أنّه باستعمال المكتبات الرقميّة التي بالإمكان التشارك فيها مع مؤسّسات أخرى يتمّ التخلّص من عبء تكلفة الكتب التي في معظمها مراجع مختصّة باهضة الثمن.
- تبرز على مستوى تسيير المؤسّسة الجامعيّة إيجابيّات وسائل الاتصال والمعلومات في إمكانيّة تقليص عدد الإداريين وتوفير أجورهم. إذ لم تعد هناك حاجة لاستقبال العدد الهائل من الطلبة والأساتذة وتسيير أمورهم على عين المكان. بل أصبح يتمّ التواصل واتمام الإجراءات الإداريّة عبر الإنترنت.
- أصبح بالإمكان باستعمال تقانة المعلومات والاتّصال التقليص في عدد الأساتذة وحلّ مشكلة النقص في عدد الأساتذة من ذوي الخبرة. إذ أنّه بإمكان أستاذ واحد أن يدرّس لعدد كبير من الطلبة حيث لا تكون هناك ضغوطات وقيود المساحة أو الزّمن.
- إدماج التعليم الإلكتروني يمكن المؤسّسة الجامعيّة من استقطاب شرائح جديدة من الطلبة. فهذا النوع من التّعليم يفسح المجال للمهنيين مثلاً لمزيد من التدريب

وتحسين كفاءاتهم. وبتكاثر عدد الطلبة تتمكّن المؤسّسة الجامعيّة من تنمية مواردها التي تتحقّق عن طريق الرسوم الدراسيّة.[٢١٦]

٤- القضاء على مظاهر الفساد فى الإنفاق على التعليم الجامعى

يشير الفساد في مجال التعليم إلى مجموعة التصرفات، أو الأفعال غير القويمة، التي تقوم بها الأطراف المشاركة في العملية التعليمية، بهدف تحقيق مصالحها الخاصة. كما يشير إلى استخدام المنصب الحكومى، كوسيلة لتحقيق مكاسب شخصية، ينتج عنها تقليل جودة، أو توافر الأموال، أو الخدمات العامة. وهو تعريف يغطى الكثير من الأنشطة، مثل المحسوبية، أو طلب الرشوة، أو محاولة الحصول عليها عن طريق الابتزاز، أو محاباة الأقارب، أو سرقة المال العام... إلخ. ويرى البعض أن مجرد تحقيق مكاسب مادية غير شرعية، بغض النظر عن الأثر السلبى على التعليم من العاملين في المؤسسة التعليمية، يجب أن يدخل في إطار الفساد في النظام التعليمى.[٢١٧] وقد احتلت مصر المرتبة (٩٤) في مؤشر الفساد العالمي لعام ٢٠١٤ من أصل ١٧٧ دولة[٢١٨]؛ كما ازدادت ثروات المسؤليين الحكوميين والنخب الاقتصادية من خلال الخلط بين السياسة والأعمال تحت ستار الخصخصة، فأتيح لهم شراء الأصول المملوكة للدولة بأسعار أقل بكثير من قيمتها السوقية.[٢١٩]

وتتعدد مظاهر الفساد في التعليم الجامعى، ومنها: تعيين المستشارين من المقربين للوزير، أو ممن هم من أبناء الجامعة التى يعمل فيها، والإسراف في الإنفاق على تجميل مكاتب الوزراء والعمداء ورؤساء الجامعات ومديري الكليات ورؤساء الأقسام، والتبذير في المصاريف المتعلقة بالمشروبات وحفلات الاستقبال، وتوزيع بدلات الانتقال عن المهام والسفريات حسب أهواء المسؤولين للمقربين، جزاء لهم على تزلفهم أو سكوتهم، واستلام معدات وتجهيزات غير صالحة، أو غير مطابقة للمواصفات، حيث يتم تجاوز المعايير والجودة المطلوبة في التجهيزات والخدمات المطلوبة مقابل أتاوات من الموردين، والنتيجة تجهيزات رديئة، سريعة العطب والتلف، وهذا يستدعي إصلاحها، أو استبدالها بأخرى جديدة، في إطار صفقات جديدة مع نفس المورد، وبنفس المواصفات وأحياناً توريد أجهزة غير مطلوبة إرضاء لرغبة المورد الذي يرغب في التخلص منها.

ومن جوانب الفساد فى نطاق التخطيط لمسيرة التعليم الجامعى، إرجاء أو تأجيل تنفيذ الأولويات المقررة فى الخطة، والتوجه نحو المشروعات ذات الأهمية الثانوية بسبب ما يتاح للأخيرة من منح أو معونات أجنبية تتيح للوزارة والعاملين فى هذه المشروعات مكافآت ومخصصات مالية، وقد يترتب على ذلك خلل فى الأولويات المخططة، وتضخم فى المشكلات الملحة، وإفساد لمسيرة الإصلاح المنشود.[٢٢٠]

ويرى حسام بدراوى (٢٠١١) أن الفساد ظاهرة ليست بالهامشية في حقل التعليم الجامعى، لأنه يؤثر تأثيرا سلبياً على جودة وكفاءة منظومة التعليم الجامعى، حيث يقلل من جودة وكفاءة الخدمات، ويزيد من تكلفة الصفقات، ويشوه من عملية صناعة القرار، ويقوض القيم الاجتماعية، ويؤدى إلى الضغط على الموارد العامة للدولة، وبالتالى على ميزانية التعليم الجامعى، كما يؤثر على تكلفة الخدمات التعليمية، وحجمها وجودتها، وبالإضافة الى ذلك فإن تأثيراته تنعكس على وجدان وثقافة المتعلمين والأسر لفترة طويلة، كما ينعكس كذلك على أداء الخريجين سلباً طوال حياتهم المهنية.[٢٢١]

ويؤكد سعيد اسماعيل على(٢٠٠٨)، على أنه من المستحيل على أمة ينخر الفساد في كافة مرافقها، أن تقوم بأى نهضة أو اصلاح في حقل التعليم، ذلك أن هذا النهضة هى التى يمكن أن تفتح الأعين، وتنير العقل، وتبث الحمية والشجاعة في القلوب، كى يتخلص أبناء المجتمع مما يكبل حركته. ومن ثم يصبح من الطبيعى أن يكثر المتعلمون، لكن، على أن يكونوا، كأعجاز نخل خاوية، وفقاً للتعبير القرآنى الدقيق، وأن تكون عقولهم مسطحة، وأن تنقطع الروابط بينهم وبين موروثهم الحضارى.[٢٢٢] وهو ما من شأنه أن يؤدى إلى تقويض الجهود المبذولة لإصلاح وتطوير الجامعات، فتتجه نحو التراجع والتخلف والذيلية في الترتيب العالمى للجامعات.

ولا شك في أنه إذا تمكن جهاز رقابى أو أكثر من وضع يده على مكمن الداء والفساد في منظومة التعليم الجامعى، فسوف تنحل العقد واحدة بعد الأخرى، وسوف تنتعش خزينة الجامعات بملايين الجنيهات التى كانت تذهب سدى في عمليات ربما كانت بعيدة كل البعد عن أى تطوير أو إصلاح –يدعوه –لمنظومة التعليم الجامعى، ويمكن توجيه هذه الأموال نحو تلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

ويتبين مما سبق أن تعبئة موارد مالية إضافية لتمويل الجامعات المصرية في ضوء متطلبات التصنيفات العالمية يتطلب القضاء على مظاهر الفساد المختلفة، والتى منها الفساد في الانفاق على التعليم الجامعى، ومحاربة التربح الإجرامى الذى هو أصل العلة فى فساد منظومة التعليم الجامعى، وعدم الإعتماد على الحلول الجزئية أو المسكنات في محاربة ذلك الفساد، كما ينبغي أن تكون الحلول والبدائل المعتمدة لمحاربة الفساد شاملة وجذرية تتناول جميع مرتكزات الإدارة من بنيتها وهيكلتها، إلى العنصر البشري العامل فيها، وإنشاء قواعد ومعايير واضحة، تكون أكثر شفافية، وتحديد المسؤوليات الواقعة على مختلف الجهات المعنية في عملية تخصيص وتوزيع واستخدام الموارد التعليمية بدقة، وتعزيز المساءلة والمحاسبية، وتدقيق الحسابات على مستوى الموظفين الإداريين والجهات المعنية الأخرى.

نتائج البحث وتوصياته

أوضحت نتائج التصنيفات العالمية للجامعات، أن الجامعات المصرية ما زالت بعيدة عن ترتيب أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم، وفقاً لتصنيف **شنغهاى الصينى**، خلال الفترة من ٢٠١٠ -٢٠١٦م، حيث لم تشمل نتائج التصنيف في آخر إصداراته عام ٢٠١٦م سوى جامعة مصرية واحدة هى جامعة القاهرة. وغابت الجامعات المصرية عن دخول فئة جامعات النخبة لأفضل ٤٠٠ جامعة على مستوى العالم وفقاً لتصنيف **كيو إس البريطانى** حيث لم تستطع أى منها دخول هذه الفئة خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢٠١٦/٢٠١٧، فيما عدا جامعة واحدة وهى الجامعة الأمريكية. كما غابت الجامعات المصرية عن الظهور في نتائج تصنيف **التايمز البريطانى** في الخمس سنوات الأخيرة من عام ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦/٢٠١٧، حيث لم يظهر في نتائج التصنيف أى جامعة مصرية ضمن ٤٠٠ جامعة الأفضل على مستوى العالم في أى سنة من هذه السنوات. وجاءت الجامعات المصرية متأخرة أيضاً في تصنيف **ويب ماتريكس** خلال الفترة من ٢٠١٠ -٢٠١٧ ، باستثناء جامعتين فقط هما جامعة الاسكندرية التى جاءت في المرتبة ٥٧٩ عالمياً، وجامعة القاهرة التى جاءت في المرتبة ٦٩٣ عالمياً عام ٢٠١٦.

وتمثلت أهم المتطلبات التى يتعين توافرها حتى تتمكن الجامعات المصرية من المنافسة مع مثيلاتها من الجامعات الأخرى في قوائم التصنيفات العالمية في **المتطلبات الأولية**، وهى: تطوير البنية التحتية والبرامج والمقررات الدراسية وبرامج التنمية المهنية والادارة الجامعية ونظام التمويل. **والمتطلبات المتعلقة بمعايير التصنيفات العالمية**، وهى: تطوير البنية الرقمية والأداء البحثى، وتحسين جودة التعليم ومحتوى المواقع الالكترونية والنشر العلمى والسمعة الأكاديمية والقدرة التنافسية وحركة تدويل التعليم الجامعي، واستقطاب العلماء المهاجرين. ويعد التمويل ضرورة أساسية لتوفير هذه المتطلبات.

ولقد تبين من **مؤشرات تشخيص تطور الإنفاق العام للدولة على التعليم الجامعى** خلال الفترة من (٢٠١٠/٢٠١١ حتى ٢٠١٥/٢٠١٦)، أن الإنفاق الحكومى على التعليم الجامعى شهد زيادة كبيرة، إلا أنها غير كافية لتوفير متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات.

وتمثلت الموارد المالية الإضافية المقترحة لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات في **موارد تنمية التمويل الذاتى، وهى:** نقل الجامعات إلى نموذج الجامعات المنتجة، واستثمار أملاكها، استخدامها كمراكز استشارية، وتسويق خدماتها، وتحويل بعض وحداتها الأكاديمية إلى وحدات إنتاجية، وتسويق البحوث العلمية، والتوسع في تقديم الخدمات والأنشطة. **وموارد تشجيع المشاركة المجتمعية، وهى:** إحداث مشاركة مع المؤسسات والشركات، والتوسع في التعليم بنظام الوقف، وتشجيع التعاون مع منظمات المجتمع المدنى، تشجيع التبرعات والهبات والمساعدات، الإفادة من جهود الخريجين. **وموارد ترشيد الإنفاق الحكومى ومحاربة الفساد، وهى:** إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح التعليم الجامعى، ترشيد الإنفاق العام على التعليم الجامعى ورفع كفاءته، توظيف التقانة فى تقليص المصاريف وتوفير الموارد الماليّة، والقضاء على مظاهر الفساد فى الإنفاق على التعليم الجامعى.

وبناءً على ما توصل إليه البحث من نتائج، فإنه يوصى بضرورة وضع صيغ التمويل الإضافية المقترحة محل الإعتبار، واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ الفعلى، بما يحقق زيادة ملموسة في عملية تمويل الجامعات، تتيح لها تلبية المتطلبات اللازمة لتبوء مكانة مناسبة في التصنيفات العالمية للجامعات.

الهوامش

١ -محمد صبرى الحوت: تقديم، فى: أحمد محمود الزنفلى: التخطيط الاستراتيجى للتعلم الجامعى، دوره فى تلبية متطلبات التنمية المستدامة، سلسلة التربية و المستقبل العربى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٥.

٢ -محمد صبرى الحوت: إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٤.

٣ - محمد صبرى الحوت، ناهد عدلى شاذلى: التعليم والتنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص٧٨ -٧٩.

٤ -إبراهيم بدران(تحرير): تطوير التعليم العالى فى مصر وتحديات المستقبل، قراءات ودراسات، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، أغسطس ٢٠٠٥، ص١٦٩.

٥ - محمود أحمد شوق: تكوين عضو هيئة التدريس بكليات التربية ودوره فى الإصلاح التربوى، مؤتمر دور كليات التربية فى إصلاح التعليم، كلية التربية بدمياط جامعة المنصورة بالإشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، دمياط، ١٢ -١٣ نوفمبر ٢٠٠٥، ص١١٣، وص١١٥.

٦ -محمد صبرى الحوت: تمويل نظام التعليم وشرعية التساؤل: لماذا المأمول .. فى ضوء أحوال الواقع، دراسات تربوية ونفسية(مجلة كلية التربية بالزقازيق)، العدد (٨٧)، الجزء الأول، أبريل ٢٠١٥، ص١.

7- Academic Ranking of World Universities; Academic Ranking of World Universities 2016,
Available at, www.shanghairanking.com/ar/ARWU2016.html

8- Quacquarelli Symonds; QS World University Ranking, Available at, www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2016

9- Cybermetrics Lab; Ranking Web of Universities, Egypt, Available at, www.webometrics.info/en/aw/Egypt

١٠ -مروة محمد شبل بلتاجي: تمويل التعليم العالي فى مصر، المشكلات والبدائل المقترحة، أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، يوليو ٢٠١٥، ص١٦.

١١ -محمد عوض البربرى: سيناريوهات مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية فى التصنيفات العالمية للجامعات بالإفادة من بعض الخبرات الآسيوية، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، العدد (٨٩)، الجزء الثانى، أكتوبر ٢٠١٥، ص٩.

12- Federkeil, G.; Some aspects of ranking methodology - the CHERanking in German universities, Higher Education in Europe, XXVII (4): 2002, P. 389.

13- Sadlak, J., and L.N. Cai,; The World-Class University and Ranking: Aiming Beyond Status, UNESCO-CEPES, Institute of Higher Education, Shanghai Jiao Tong University, China, Cluj University Press, Shanghai, 2007, P.1.
Available at: www.nottingham.ac.uk/.../The_World - Class_Uni_and, Retrieved on 12/9/2014.

١٤ - محمد عبدالرازق ابراهيم ويح: التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها (رؤية نقدية)، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد الحادى والأربعون، الجزء الثالث، دار المنظومة، الرياض، سبتمبر ٢٠١٣، ص٩٦.

15- Mahassen, Nadim; A Quantitative Approach to World University Rankings, Center for World University Rankings, Jeddah, 2011, P.1.

١٦ -أحمد ثابت هلال كريم: واقع الجامعات العربية والاسلامية من التصنيفات العالمية: رؤية مهنية لتصميم ووضع معايير أكاديمية موحدة لتصنيف الجامعات العربية الاسلامية، ورقة عمل، المؤتمر الدولى الأول لجامعة النهضة ببنى سويف بالتعاون مع جامعة برليس بماليزيا حول: تطوير التعليم العالى فى العالم العربى والاسلامى فى عصر العولمة والمعرفة، بنى سويف، ٢٣ -٢٤ فبراير ٢٠١٥، ص٤٧.

17- Kobayashi,Testuo; The University Ranking of Asahi Shimbun Publications, Journal of International Higher Education, Vol. (3), No. (4), 2010, P. 169.

١٨ -فيصل عبد الله الحاج: نظم الترتيب العالمي للجامعات وواقع الجامعات العربية، ورشة عمل إتحاد الجامعات العربية حول: آليات التقويم الداخلي والخارجي، عمان، كانون الأول ٢٠٠٨، ص٤.

١٩ - محمد عبدالرازق ابراهيم ويح: التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها (رؤية نقدية)، مرجع سابق، ص٩٢.

20- Wang, Q., Y. Cheng, and N.C. Liu,; (Eds.); Building World-Class Universtisties : Different Approaches to a shared goal, Rotterdam: Sense Publishers,2012, P.2.

21- Ismail, Muhammad.; Ranking of Universities. 2nd International Conference on Assessing Quality in Higher Education, 1 st — 3rd December, 2008, Lahore – Pakistan,2008,P. 3.

٢٢ -بسمان الفيصل: التصنيفات الدولية للجامعات وموقف الجامعات العربية، المجلة السعودية للتعليم العالى، جامعة الملك سعود، وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، مركز البحوث والدراسات، العدد(٥)، الرياض، رجب ١٤٣٢، ص٢١.

٢٣ -وزارة التعليم العالي: الجامعات السعودية على الخارطة الدولية، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، الرياض، ١٤٣٤هـ -٢٠١٣م، ص٣٩.

٢٤ -أحمد ثابت هلال كريم: واقع الجامعات العربية والاسلامية من التصنيفات العالمية، مرجع سابق، ص٣.

٢٥ -عبدالرحمان بن أحمد صائغ: التصنيفات الدولية للجامعات: تجربة الجامعات السعودية، المجلة السعودية للتعليم العالى، جامعة الملك سعود، وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، مركز البحوث والدراسات، العدد(٥)، الرياض، رجب ١٤٣٢، ص٣٢.

٢٦ -بسمان الفيصل: التصنيفات الدولية للجامعات وموقف الجامعات العربية، مرجع سابق، ص٢١.

٢٧ -إيمان حمدى محمد عمار: معوقات حصول الجامعات العربية على مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، كتاب أبحاث المؤتمر العربى الدولى الرابع لضمان جودة التعليم العالى، جامعة الزرقاء بالأردن، ١ -٣ ابريل ٢٠١٤، عمان، ٢٠١٤، ص٩١٩.

٢٨ -شوقى قاسمى، صباح سليمانى: التصنيف الدولى للجامعات: قراءة فى السياقات المفاهيمية، مجلة علوم الانسان والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة بسكرة، العدد ١٩، الجزائر، رمضان ١٤٣٧ هـ/ جوان ٢٠١٦، ص٧٩.

٢٩ -نوال بن عمارة، عبد الحق بن تفات، العربي عطية: تصنيف المؤسسات الجامعية العربية – بالتركيز على تقرير ARWU لعام ٢٠١٣، كتاب أبحاث المؤتمر العربى الدولى الرابع لضمان جودة التعليم العالى، جامعة الزرقاء بالأردن، ١ -٣ ابريل ٢٠١٤، عمان، ٢٠١٤، ص٨٠٤.

30- Marginson, Simon.; Global University Rankings: where to fromhere? Asia-Pacific Association for International Education, National University of Sin-gapore, 7-9 March 2007, P. 132.

٣١ -عبدالرحمن أبو عمة: الجامعات عالية المستوى، جامعة الملك سعود، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالى، الرياض، ٢٠١٠، ص١.

٣٢ -رياض عزيز هادى: الجامعات(النشأة والتطور -الحرية الأكاديمية - الاستقلالية)، سلسلة ثقافة جامعية، جامعة بغداد، مركز التطوير والتعليم المستمر، المجلد الثانى، العدد الثانى، بغداد، ٢٠١٠، ص٢٣.

٣٣ -سعيد الصديقى: الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المجلد (٢)، العدد(٢)، أبريل ٢٠١٤، ص١٢.

٣٤ -طارق قاسمية، ايمان طرابلسى: دراسة حول مؤسسات تقييم الجامعات حول العالم، توصيات خاصة بالجامعة الافتراضية السورية لتحسين ترتيبها عالميا، وزارة التعليم العالى، الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، ٤ نوفمبر ٢٠١٣، ص٨.

35- Liu, Nian Cai and Cheng, Ying.; The Academic Ranking of World Universities, Higher Education in Europe, Vol. 30, No. 2, July 2005.PP. 131-132.

36- Ismail, Muhammad.; Ranking of Universities 2nd International Conference on AssessingQuality in Higher Education, Op. Cit., P.9.

٣٧ -سامر ابراهيم باخت ياسين، وحاج شريف محمد حسين: أهمية مؤشرات الأداء في تصنيف الجامعات على المستوى العالمى - دراسة تحليلية لاتجاهات مدراء الجامعات السودانية الحكومية، مؤتمر: قياس الأداء وتطبيق نظام المؤشرات الرئيسية ودوره في تعزيز الجودة الشاملة في جامعات الوطن العربى: التجارب -التحديات -استراتيجيات المستقبل، اتحاد الجامعات العربية بالاشتراك مع الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة وجامعة طيبة، المجلد الأول، ١١ -١٣ جمادى الأولى ١٤٣٦ هـ ، ٢ -٤ مارس ٢٠١٥، الرياض، ص٣٨.

38- Rauhvargers, Andrejs.; Global University Rankings and their impact, EUA Report on Rankings, Belgium,2011, P.28.

٣٩ -خالد صلاح حنفي محمود: قراءة نقدية لأوضاع الجامعات العربية في التصنيفات العالمية، مجلة نقد وتنوير، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية، العدد الرابع، الفصل الأول، السنة الثانية، قرطبة إسبانيا، (مارس/آذار) ٢٠١٦، ص١٣٧.

40- Baty, Phil.; The New Methodology of THE's World University Rankings, Journal of International Higher Education, Vol. 3, No. 4. October, 2010,P. 149.

٤١ -نور الهدى بوطبة، ريمة أوشن: موقع الجامعات العربية من التصنيفات العالمية، المؤتمر الدولى العربى الثالث لضمان جودة التعليم العالى، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، ٢ -٤ أبريل ٢٠١٣، ص٧٣٥.

٤٢ - خالد صلاح حنفي محمود: قراءة نقدية لأوضاع الجامعات العربية في التصنيفات العالمية، مرجع سابق، ص١٣٥.

43- Quacquarelli Symonds; QS World University Ranking methodology, Available at, www.topuniversities.com/subject-rankings/methodology

٤٤ -شوقى قاسمى، صباح سليمانى: التصنيف الدولى للجامعات: قراءة فى السياقات المفاهيمية، مرجع سابق، ص٩١.

45- Huang, Mu-Hsuan.; A Comparison of Three Major Academic Rankings for the World Universities from Aresea: A Research Evaluation Perspectives, Journal of Library and Information Studies, V.(9), N.(1), June 2011,P.10.

46- Ibid., P.10.

٤٧ -وزارة التعليم العالي: الجامعات السعودية على الخارطة الدولية، مرجع سابق، ص١٢.

٤٨ -عدى عطا حمادى: نظرة الى معايير تصنيف الجامعات فى العالم ٢٠١٥، حلقة نقاشية في الجامعة العراقية، الاثنين ٢٠١٢/١١/٢٦، ص١١.

Available at: www.researchgate.net/publication/1

49- Huang, Mu-Hsuan.; A Comparison of Three Major Academic Rankings for the World Universities from Aresea, Op. Cit., P.10.

٥٠ - خالد صلاح حنفي محمود: قراءة نقدية لأوضاع الجامعات العربية في التصنيفات العالمية، مرجع سابق، ص١٣٧.

٥١ -شوقى قاسمى، صباح سليمانى: التصنيف الدولى للجامعات: قراءة فى السياقات المفاهيمية، مرجع سابق، ص٩٥.

٥٢ -محمد عبدالرازق ابراهيم ويح: التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها (رؤية نقدية)، مرجع سابق، ص١٠١.

٥٣ -وزارة التعليم العالي: الجامعات السعودية على الخارطة الدولية، مرجع سابق، ص١٨.

٥٤ -خالد صلاح حنفي محمود: قراءة نقدية لأوضاع الجامعات العربية في التصنيفات العالمية، مرجع سابق، ص١٣٨.

٥٥ -شوقى قاسمى، صباح سليمانى: التصنيف الدولى للجامعات: قراءة فى السياقات المفاهيمية، مرجع سابق، ص٩٧.

٥٦ -كريمان بكنام صدقى عبدالعزيز: تأثير النشر الدولى على ترتيب الجامعات فى التصنيفات الدولية: جامعة القاهرة نموذجا، مجلة Cybrarians Journal، العدد ٣٧، مارس ٢٠١٥، ص١٤.

Available at: www.journal.cybrarians.org

٥٧ -وزارة التعليم العالي: الجامعات السعودية على الخارطة الدولية، مرجع سابق، ص١٧.

٥٨ -المرجع السابق، ص١٧.

٥٩ -سامر ابراهيم باخت ياسين، وحاج شريف محمد حسين: أهمية مؤشرات الأداء في تصنيف الجامعات على المستوى العالمى، مرجع سابق، ص٣٦.

٦٠ -سعيد الصديقى: الجامعات العربية وتحدى التصنيف العالمى، مرجع سابق، ص١٦.

٦١ -طارق قاسمية، ايمان طرابلسى: دراسة حول مؤسسات تقييم الجامعات حول العالم، مرجع سابق، ص١١.

٦٢ -بشار حميض: التصنيفات العالمية للجامعات أمر جدى أم مجرد فقاعة؟، مجلة آفاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الثانية، العدد التاسع، أبو ظبى، يناير -فبراير ٢٠١١، ص٥٣.

63- Cybermetrics Lab; Ranking Web of Universities, About Us, P.1, Available at, WWW.Webometrics/info/en /About.us

٦٤ -حيدر نعمت بخيت: التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية والعراقية منها، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة، السنة السابعة، العدد العشرون، المجلد الرابع، بغداد، ٢٠١١، ص١٣.

65- Cybermetrics Lab; Ranking Web of Universities, About Us, Op. Cit., P.1.

٦٦ -سعيد الصديقى: الجامعات العربية وتحدى التصنيف العالمى، مرجع سابق، ص١٧.

67- Cybermetrics Lab; Ranking Web of Universities, Methodology, P.1, Available at, www.webometrics.info/en/Methodology

٦٨ -وزارة التعليم العالي: الجامعات السعودية على الخارطة الدولية، مرجع سابق، ص ص٢٥ -٢٦.

٦٩ -نايف عبدالله اللهيبى، وعلى حسين حورية: واقع التخطيط لتهيئة جامعة طيبة لتحقيق سياسات التصنيف العالمى للجامعات، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث فى التعليم العالى، الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية، المجلد ٣٣، العدد ٤، صفر ١٤٣٥هـ -كانون الأول ٢٠١٣م، ص١٥٦.

٧٠ -خالد صلاح حنفي محمود: قراءة نقدية لأوضاع الجامعات العربية في التصنيفات العالمية، مرجع سابق، ص١٣٠.

٧١ -شوقى قاسمى، صباح سليمانى: التصنيف الدولى للجامعات: قراءة فى السياقات المفاهيمية، مرجع سابق، ص٩٩.

٧٢ -إعراب عبد الحميد: إشكالية جودة المعلومات فى المواقع الإلكترونية، مجلة العربية، العدد ١٢، الجزائر، ٢٠٠٥ م، ص١٠.

Available at: www.arabcin.net/arabiaall/2005/12.html

٧٣ -محمد عوض البربرى: سيناريوهات مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات بالإفادة من بعض الخبرات الآسيوية، مرجع سابق، ص ١٣٧.

٧٤ -على السيد الشخيبى: أفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص٣٣ -٣٤.

75- World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2011–2012, World Economic Forum, Geneva, 2011, P.169.

76- World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2012–2013, World Economic Forum, Geneva, 2012, P.159.

77- World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2013–2014, World Economic Forum, Geneva, 2013, P.177.

78- World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2014–2015, World Economic Forum, Geneva, 2014, P.173.

79- World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2015–2016, World Economic Forum, Geneva, 2015, P.161.

80- Ibid., P.113, P.181, P.251, P.283, P.287, P.303, P.311.

٨١ -أحمد محمود الزنفلى: مؤشرات حال نظام التعليم المصرى فى بعض التقارير الدولية، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، العدد (٩٣)، (الجزء الثانى)، أكتوبر ٢٠١٦، ص١٥٩.

٨٢ -محيا زيتون: رؤية للتعليم العالى فى مصر من منظور الجودة و العدالة ، مؤتمر قضية التعليم فى مصر العائد الاقتصادى و الاجتماعى ، شركاء التنمية للبحوث و الاستشارات و التدريب ، القاهرة ، فبراير ٢٠٠٨ ص ص ٢٠ -٢١.

83- International Council for Science (ICSU); Priority Area and Assessment on Capacity Building in Science, Report of the Committee on Scientific Planning and Review (CSPR) Assessment Panel on Capacity Building, ICSU, Paris, 2006, P.18.

٨٤ -محمد إبراهيم منصور: الرؤية المستقبلية لمصر ٢٠٣٠، ملخص تنفيذي للإطار العام، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز الدراسات المستقبلية، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص٣.

٨٥ -إنجى جمال الدين: تقرير تحليلى لعرض المؤشرات التفصيلية لقياس آراء أصحاب الأعمال بشأن احتياجات سوق العمل فى مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠١١، ص١٧.

٨٦ -معهد التخطيط القومى: تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠١٠، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠١٠، ص٤٨.

٨٧ -المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وزارة التعليم العالى: الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئوولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى: تمويل التعليم العالى فى الوطن العربى، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى بالإسكندرية، ٢٢ -٢٦ ديسمبر ٢٠١٥، ص ص١١ -١٢.

٨٨ -المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة السابعة والعشرون، ١٩٩٩ -٢٠٠٠، المجالس القومية المتخصصة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٤٠.

٨٩ -على السيد الشخيبى: رؤية تجديدية لمستقبل الجامعة فى جمهورية مصر العربية ، مجلة التربية و المجتمع ، كلية البنات ، جامعة عين شمس، عالم الكتب ، المجلد (١) ، العدد(١)، ٢٠٠٤، ص٦٠.

٩٠ -منير محمود بدوى: دور الجامعة بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل: رؤية نظرية، في: مؤتمر التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة،١٤ -١٧ فبراير ٢٠٠٦، ص٢١٢.

91- Schweizer, K. ; The Structure of Research Methodology Competency in Higher Education and the Role of Teaching Teams and Course Temporal Distance , Learning and Instruction ,Vol.(21) , No.(1), Feb. 2011, PP. 5 – 7..

٩٢ -السيد السيد البحيرى: تمويل التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء المتغيرات والإتجاهات العالمية المعاصرة دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٤، ص٢٦.

93- William J. ; Designing a Campus for the Twenty First Century , Review by David Schuyler , Journal of Regional Science , Vol.(48) , No.(5) , 2008 , P. 110.

٩٤ -طلعت حسينى اسماعيل: دور برامج التنمية المهنية فى تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس فى ضوء متطلبات المتغيرات الحضارية المعاصرة، دراسة تقويمية، المؤتمر العلمى الرابع لقسم أصول التربية كلية التربية جامعة الزقازيق: أنظمة التعليم فى الدول العربية، التجاوزات والأمل، المجلد الأول، ٥ – ٦ مايو ٢٠٠٩م، ص٢٧٦.

95- Zuber -Skerritt, Ortrun.; Professional Defelopement in Higher Education, ATheoretical Framework for Action Researeh, Kogan, London, 1992, P. 187.

٩٦ -على السيد الشخيبى : رؤية تجديدية لمستقبل الجامعة فى جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص ٦٠.

٩٧ -السيد السيد البحيرى: تمويل التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة دراسة مستقبلية، مرجع سابق، ص ص٢١ -٢٢.

٩٨ -وضيئة أبو سعده، وآخرون: التعليم الجامعى فى مجتمع ما بعد الحداثة .. التحدى والاستجابة، المؤتمر العلمى الأول لقسم أصول التربية: التربية فى مجتمع ما بعد الحداثة، كلية التربية، جامعة بنها، ٢١ -٢٢ يوليه ٢٠١٠، ص٢٣٥.

٩٩ -محمد صبرى الحوت: اصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مرجع سابق، ص٢٢.

١٠٠ -معتز خورشيد، ومحسن يوسف: تحديات الواقع ورؤى المستقبل .. دور الطلبة والإصلاح التشريعى فى إدارة الجامعة، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص١١.

١٠١ -المجموعة العربية للتدريب والنشر: تخطيط المسار الوظيفى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٣٢.

١٠٢ -سمير عبد الوهاب: إدارة التعليم الجامعى فى مصر، دراسة تطبيقية على جامعة القاهرة، المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر للبحوث السياسية: التعليم العالى فى مصر .. خريطة الواقع و استشراف المستقبل، مركز البحوث و الدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٤ -١٧ فبراير ٢٠٠٥، المجلد الأول، ٢٠٠٦، ص٦٩٦ .

١٠٣ -خلف محمد أحمد البحيرى: دراسات ترشيد الإنفاق فى مجال التعليم الجامعى، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادى، ٢٠٠٢، ص٣٤.

١٠٤ -محمد عوض البربرى: سيناريوهات مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات بالإفادة من بعض الخبرات الآسيوية، مرجع سابق، ص١٣٧.

١٠٥ -أحمد محمود الزنفلى: التخطيط الاستراتيجى للتعلم الجامعى، دوره فى تلبية متطلبات التنمية المستدامة، سلسلة التربية و المستقبل العربى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٧٩٣.

١٠٦ -عبد المنعم محمد عبد الله، ومحمود مصطفى الشال: تمويل التعليم الجامعى.. واقعه وسبل تطويره فى ضوء بعض الخبرات العالمية الحديثة، مجلة دراسات تربوية وإجتماعية، كلية التربية، جامعة حلوان، المجلد (١٣)، العدد (٢)، أبريل ٢٠٠٦، ص٦٥.

107- Johnstone, B., et. Al.; World Reforms in the Financing and Management of Higher Education , The Unesco World Conference on Higher Education in the Twenty- First Century : Vision and Action , Unesco , Paris , 9 October , 1998 , P. 112.

١٠٨ -أحمد محمود الزنفلى: التخطيط الاستراتيجى للتعلم الجامعى، دوره فى تلبية متطلبات التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص٧٩٨ .

109- Vasuderman, M.; Criteria for Research Reform and Planning, Vontage Press, New York, 1986, P. 132.

١١٠ -عادلة رجب: أهمية تطوير البحث العلمي والتعليم العالي، من بحوث كتاب منتدى التعليم العالي: رؤى تطوير التعليم العالي في مصر، تحرير مني البرادعي، سامي السيد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٧.

111- Huang, Mu-Hsuan.; A Comparison of Three Major Academic Rankings for the World Universities from Aresea, Op. Cit., P.10.

١١٢ -محمد عبدالرازق ابراهيم ويح: التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها (رؤية نقدية)، مرجع سابق، ص١٠٦.

١١٣ -أحمد محمود الزنفلى: التخطيط الاستراتيجى للتعلم الجامعى، دوره فى تلبية متطلبات التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص٧٩٠.

١١٤ -محمد متولي غنيمة: الحلول المقترحة اللازمة في تمويل التعليم، الدورة التدريبية في اقتصاديات التعليم، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، ١٩٩٧، ص ص١ – ٥.

١١٥ -وضيئة أبو سعده، وآخرون: التعليم الجامعى فى مجتمع ما بعد الحداثة .. التحدى والاستجابة، مرجع سابق، ص٢٣٤.

١١٦ -على السيد الشخيبى : رؤية تجديدية لمستقبل الجامعة فى جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص٦٠.

١١٧ -محمد عوض البربرى: سيناريوهات مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات بالإفادة من بعض الخبرات الآسيوية، مرجع سابق، ص١٣٤.

١١٨ -خالد صلاح حنفي محمود: قراءة نقدية لأوضاع الجامعات العربية في التصنيفات العالمية، مرجع سابق، ص١٤١.

١١٩ -محمد عبدالرازق ابراهيم ويح: التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها (رؤية نقدية)، مرجع سابق، ص١٢٦.

١٢٠ -محمد عوض البربرى: سيناريوهات مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات بالإفادة من بعض الخبرات الآسيوية، مرجع سابق، ص١٣١.

١٢١ -عبدالله بن محمد على العامرى: متطلبات تدويل التعليم العالى كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية تصور مقترح، كلية التربية جامعة أم القرى، متطلب تكميلى لنيل درجة الدكتوراة، ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، ص٤.

١٢٢ -محمد عوض البربرى: سيناريوهات مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات بالإفادة من بعض الخبرات الآسيوية، مرجع سابق، ص١٣٩.

١٢٣ -السيد السيد البحيرى: تمويل التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة دراسة مستقبلية، مرجع سابق، ص ٢٨.

١٢٤ -أحمد عبدالله الصغير البنا: جودة محتوى المواقع الإلكترونية الأكاديمية مدخل لتحسين التصنيف العالمى للجامعات المصرية، مجلة كلية التربية ببنها، العدد ١٠٥، الجزء الأول، يناير ٢٠١٦، ص٢٤٥.

125- Huang, Mu-Hsuan.; A Comparison of Three Major Academic Rankings for the World Universities from Aresea, Op. Cit., P.10.

١٢٦ -ابراهيم محمد نصحى: المشروعات التنافسية فى الجامعات المصرية بين الواقع والمأمول مع التطبيق على كليات التربية ، المؤتمر الدولى الثانى لتطوير التعليم العالى : اتجاهات معاصرة فى تطوير التعليم الجامعى، جامعة المنصورة ١ -٢ نوفمبر ٢٠٠٩، ص٣.

١٢٧ -محمد عبدالرازق ابراهيم ويح: التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها (رؤية نقدية)، مرجع سابق، ص١٢٧.

١٢٨ -أحمد عابد إبراهيم عبد المطلب: التخطيط الإستراتيجى لجامعة بنها فى ضوء متطلبات التنافسية، رسالة دكتوراة، جامعة بنها، ٢٠١٦، ص٢٥.

١٢٩ -حسن شحاته، زينب النجار: معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٣٣.

١٣٠ -سارة عبدالمولى المتولى: تسويق برامج الدراسات العليا بجامعة القاهرة في ضوء متطلبات التنافسية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص٣٠.

١٣١ - عثمان بن عبد الله الصالح: تنافسية مؤسسات التعليم العالى إطار مقترح، مجلة الباحث، جامعة قاصدى مرباح ورقلة بالجزائر، عدد١٠، ٢٠١٢، ص ٢٩٧.

١٣٢ -مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الملك عبد العزيز : منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على التعليم العالى، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، الإصدار الثالث والعشرون، ٢٠١٠، ص ص٥ -٩

١٣٣ -عثمان بن عبد الله الصالح: تنافسية مؤسسات التعليم العالى إطار مقترح، مرجع سابق، ص٣٠٣.

134 - Wacher, Bernd&Neil Kemp; Internationally Competitive Universities: A study for Arengufond, Academic Cooperation Association, Brussels, 2010, PP. 6-7.

١٣٥ -بسمان الفيصل: التصنيفات الدولية للجامعات وموقف الجامعات العربية، مرجع سابق، ص٢٠.

١٣٦ -محمد عبدالرازق ابراهيم ويح: التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها (رؤية نقدية)، مرجع سابق، ص١٢٦.

١٣٧ -المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وزارة التعليم العالى: الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئوولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى: تمويل التعليم العالى فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص١٢.

١٣٨ -المجموعة العربية للتدريب والنشر: تخطيط المسار الوظيفى، مرجع سابق، ص٣١.

١٣٩ -محمد عوض البربرى: سيناريوهات مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات بالإفادة من بعض الخبرات الآسيوية، مرجع سابق، ص١٣٨.

١٤٠ -صفاء على عبدالعليم القزاز: تمويل التعليم العام فى مصر وكوريا الجنوبية واسرائيل، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١٦، ص٣٩.

١٤١ -ممدوح الصدفى أبو النصر، ونشأت فضل محمود، ونجاح حسانين أبو عرايس: تمويل التعليم الجامعى فى جمهورية مصر العربية .. بدائل مقترحة فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة التربية، جامعة الأزهر، العدد (١١١)، جمادى الثانية ١٤٢٣، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ص١٨٣ - ١٨٤.

١٤٢ -أشرف العربي: اقتصاديات التعليم العالي في مصر بين خياري العام والخاص واعتباري العدالة والكفاءة، من بحوث كتاب مجلس السكان الدولى: التعليم العالي في مصر هل تؤدي المجانية إلي تكافؤ الفرص، تحرير أسماء البدوى، مجلس السكان الدولي، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٣٨.

١٤٣ - سمير رياض هلال: تمويل التعليم العالي في مصر، من بحوث كتاب مجلس السكان الدولى: التعليم العالي في مصر هل تؤدي المجانية إلي تكافؤ الفرص، تحرير أسماء البدوى، مجلس السكان الدولي، القاهرة، ٢٠١٢، ص١١.

١٤٤ -إسماعيل صبرى عبدالله، مفيد شهاب: التعليم العالى، المجانية والتطوير، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام، المجلد السادس، العدد(٤٤)، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٦.

١٤٥ - أحمد محمد محمد عبد العزيز: التخطيط الإستراتيجي لمراكز البحث الجامعي في جامعة عين شمس، رسالة دكتوراة، كلية التربية جامعة عين شمس، ٢٠٠٩، ص٩٧.

١٤٦ -على صالح جوهر: عناصر كلفة التعليم بالمؤسسات التعليمية، صحيفة التربية، عدد ١١، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٨٩، ص٨٥.

١٤٧ -صلاح سالم زرنوقة: الجامعات والعمليات التنموية، المؤتمرالسنوى الثامن عشر للبحوث السياسية: التعليم العالى فى مصر ... خريطة الواقع واستشراف المستقبل، مركزالبحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلدالثانى ١٤ -١٧ فبراير ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ص١٣٨٩.

١٤٨ -محمد صبرى الحوت: تمويل نظام التعليم وشرعية التساؤل: لماذا المأمول .. فى ضوء أحوال الواقع، مرجع سابق، ص١.

١٤٩ -رفعت عزوز : اقتصاديات وتمويل التعليم .. مفهومه - أسسه - أهميته ، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص١٥٤.

١٥٠ -جمهورية مصر العربية: دستور ٢٠١٤، الجريدة الرسمية، العدد (٣) مكرر (أ)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٨ يناير ٢٠١٤م، المادة (٢٣٨).

١٥١ -مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية ٢٠١٣، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٣م، ص٨٧ .

١٥٢ -مروة نصر بلتاجى: التعليم العالى فى مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، أوراق مشروع إصلاح التعليم العالى فى مصر ، الجزء الثالث عن: تمويل التعليم العالى في مصر، تحرير مصطفى كامل السيد، شركاء التنمية، القاهرة ٢٠١٣، ص ص٤٥ -٤٦.

١٥٣ -جمهورية مصر العربية: دستور ٢٠١٤، مرجع سابق، المادة (٢١).

١٥٤ -محمود عباس عابدين: قضايا تخطيط التعليم واقتصادياته بين العالمية والمحلية... آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٢٨٢.

155- United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2015: Work for Human Development, UNDP, New York, 2015, P.245.

١٥٦ -المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وزارة التعليم العالى: الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئوولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى: تمويل التعليم العالى فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ص٢٠ -٢١.

١٥٧ -مروة نصر بلتاجى: التعليم العالى فى مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، مرجع سابق، ص٤٤.

١٥٨ -اليونسكو: تكافؤ الفرص والعدالة فى تمويل التعليم العالى بالبلدان العربية، مستقبليات، المجلد(٤١)، العدد(١٥٧)، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، مارس ٢٠١١، ص٧٨.

159- OECD; Education at a Glance 2009, OECD Indicators, OECD, Paris, 2009, P. 203.

160- World Bank ; Improving Quality Equality and Efficiency in the Education Sector: Fostering a Competent Generation of Youth,Education Sector Policy Note,Human Development Group,Middle East and North Africa Region, World Bank, 2007, P.61.

١٦١ -مروة نصر بلتاجى: التعليم العالى فى مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، مرجع سابق، ص ص٣٩ -٤٠.

١٦٢ -محمد على عزب: تمويل التعليم الجامعى فى مصر، ملامح الأزمة وسبل المواجهة: دراسة مستقبلية، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد ٦٣، الجزء الأول، أبريل ٢٠٠٩، ص٢٧.

١٦٣ -محمد صبرى الحوت، وناهد عدلى شاذلى : التعليم والتنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص٨٦ -٨٧.

١٦٤ -اليونسكو: تكافؤ الفرص والعدالة فى تمويل التعليم العالى بالبلدان العربية، مرجع سابق، ص٨٩.

١٦٥ -داليا فوزي الجيوشى، و منة الله عصام محبوب: ورقة خلفية عن مشاكل التعليم الجامعي في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، يناير ٢٠٠٧، ص ٧.

١٦٦ -مروة نصر بلتاجى: التعليم العالى فى مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، مرجع سابق، ص ص٤٥ -٤٦.

١٦٧ -خليل حماد، وسعيدالبشير: تمويل التعليم العالى فى الدول العربية...طرق غيرتقليدية، دراسة حالة الأردن، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (٣)، أمانة اتحاد الجامعات العربية، عمان، ٢٠٠٠م، ص ص٥٩٢ -٥٩٢.

١٦٨ -علي عبد ربه إسماعيل: معالم نموذج لإدارة التعليم الجامعي في مصر في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠٠٥، ص٢٠.

١٦٩ -مروة محمد شبل بلتاجي: تمويل التعليم العالي في مصر: المشكلات والبدائل المقترحة، مرجع سابق، ص٢٠.

١٧٠ -سماح زكريا محمد: تصور مستقبلي لتطوير الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة لخدمة المجتمع، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠٠٦، ص١٣٢.

171- Rooney, P., et. al; How Much Does Instruction and Research Really Cost? , Planning for Higher Education, Vol. (27), No. (3), 1999, PP.44-45.

١٧٢ -سماح زكريا محمد: تصور مستقبلي لتطوير الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة لخدمة المجتمع، مرجع سابق، ص١٢٤.

١٧٣ -دينا علي حامد: إتجاهات تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضؤ بعض التحولات التربوية المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠١١، ص ٢٣٤.

١٧٤ -أمنية أسامة أحمد شاهين: تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات تطوير التعليم الجامعى، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٢٠١٤م، ص٢١٥.

١٧٥ -شيماء سراج الدين، شيرين محمد حنفى: بدائل مقترحة لتمويل الجامعات الحكومية المصرية: آليات التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدنى، أوراق مشروع إصلاح التعليم العالى فى مصر، عن تمويل التعليم العالى فى مصر، تحرير مصطفى كامل السيد، الجزء الثالث، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص٣٠ -٣١.

١٧٦ -سمير رياض هلال: تمويل التعليم العالي في مصر، مرجع سابق، ص ص٢٧ -٢٨.

١٧٧ -شيماء سراج الدين، شيرين محمد حنفى: بدائل مقترحة لتمويل الجامعات الحكومية المصرية، مرجع سابق، ص٣١.

١٧٨ -صابر صبحى عبدربه: التمويل الذاتي للتعليم الجامعى، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص٨٢ -٨٣.

١٧٩ -محمود عباس عابدين: علم اقتصاديات التعليم الحديث، ط (٢)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص٧٠.

١٨٠ -فاروق جعفر عبدالحكيم: التوسع فى استقبال الطلاب الوافدين وتدويل التعليم كبدائل مقترحة لتمويل التعليم العالى فى مصر، أوراق مشروع إصلاح التعليم العالى فى مصر، عن تمويل التعليم العالى فى مصر، تحرير مصطفى كامل السيد، الجزء الثالث، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة، ٢٠١٣، ص٨.

١٨١ -نسرين صالح: الفاعلية الإدارية والتمويل الذاتي للجامعات، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١١١.

١٨٢ -فاروق جعفر عبدالحكيم: التوسع فى استقبال الطلاب الوافدين وتدويل التعليم كبدائل مقترحة لتمويل التعليم العالى فى مصر، مرجع سابق، ص٩.

١٨٣ -المركز العربى للبحوث التربوية لدول الخليج: اقتصاديات التعليم، مكتبة الكويت الوطنية، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م، ص ص١٦١ -١٦٢.

١٨٤ -أمنية أسامة أحمد شاهين: تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات تطوير التعليم الجامعى، مرجع سابق، ص٢١٣.

١٨٥ - على أحمد مدكور: التعليم العالى فى الوطن العربي .. الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٠٢.

١٨٦ -أحمد حسين الصغير: التعليم الجامعى فى الوطن العربى .. تحديات الواقع ورؤى المستقبل، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ١٨١ -١٨٢.

١٨٧ -شيماء سراج الدين، شيرين محمد حنفى: بدائل مقترحة لتمويل الجامعات الحكومية المصرية، مرجع سابق، ص٣٠.

١٨٨ -المرجع السابق، ص٢٩.

١٨٩ -أحمد حسين الصغير: التعليم الجامعى فى الوطن العربى .. تحديات الواقع ورؤى المستقبل، مرجع سابق، ص ١٨٥.

١٩٠ -أمنية أسامة أحمد شاهين: تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات تطوير التعليم الجامعى، مرجع سابق، ص٢١٥.

١٩١ -المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وزارة التعليم العالى: الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئوولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى: تمويل التعليم العالى فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص٥١.

١٩٢ -مروة محمد شبل بلتاجي: تمويل التعليم العالي في مصر: المشكلات والبدائل المقترحة، مرجع سابق، ص٢٥.

193- Rooney, P., et. al; How Much Does Instruction and Research Really Cost?, Op. Cit., PP.44-48.

١٩٤ -مروة محمد شبل بلتاجي: تمويل التعليم العالي في مصر: المشكلات والبدائل المقترحة، مرجع سابق، ص٢٥.

١٩٥ -المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وزارة التعليم العالى: الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئوولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى: تمويل التعليم العالى فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص٥١.

١٩٦ -سليم هانى منصور: الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية، المؤتمر الثانى للأوقاف بالمملكة العربية السعودية: الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، كلية ادارة الأعمال الاسلامية، جامعة الإمام الأوزاعى، ٢٠٠٤، ص٤٧.

١٩٧ -أمنية أسامة أحمد شاهين: تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات تطوير التعليم الجامعى، مرجع سابق، ص٢١٦.

١٩٨ -شيماء سراج الدين، شيرين محمد حنفى: بدائل مقترحة لتمويل الجامعات الحكومية المصرية، مرجع سابق، ص٣٠.

١٩٩ -صابر صبحى عبدربه: التمويل الذاتي للتعليم الجامعى، مرجع سابق، ص ٥٣ .

٢٠٠ -الهلالى الشربينى الهلالى: التعليم الجامعى فى العالم العربى فى القرن الحادى و العشرين، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٣٠٨.

٢٠١ -أمنية أسامة أحمد شاهين: تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات تطوير التعليم الجامعى، مرجع سابق، ص٢١٦.

202- Johnstone, B.; The Financing and Management of Higher Education ,A Status Report on World Wide Reforms, Unesco World Conference on Higher Education with the Collaboration of the World Bank , Paris , 5-9 october 1998, P. 20.

٢٠٣ -صابر صبحى عبدربه: التمويل الذاتي للتعليم الجامعى، مرجع سابق، ص٥٣.

204- Johnstone, B.; The Costs of Higher Education: Worldwide Issues and Trends for the 1990s, in Philip G. Altbach and D. Bruce Johnstone,(eds.), The Funding of Higher Education:International

Perspectives, New York and London, Garland Publishing, Inc., 1993, P.11.

٢٠٥ -أمنية أسامة أحمد شاهين: تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات تطوير التعليم الجامعى، مرجع سابق، ص٢١٦.

٢٠٦ -لينا زياد صبيح: صيغ تمويل التعليم المستقاة من الفكر التربوي الإسلامي وأوجه الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي الفلسطيني، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٥، ص٤٩.

٢٠٧ -محمد صبري الحوت: تعبئة موارد مالية إضافية للتعليم العالى فى مصر، مجلة كلية التربية بالزقازيق، السنة (٣) ، العدد (٧) ، سبتمبر ١٩٨٨، ص٣٦٩.

٢٠٨ -ممدوح الصدفى أبو النصر، ونشأت فضل محمود، ونجاح حسانين أبو عرايس: تمويل التعليم الجامعى فى جمهورية مصر العربية .. بدائل مقترحة فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

٢٠٩ -السيد محمد أحمد ناس، وسيد سالم موسي: مصادر إضافية لتمويل التعليم العالي فى مصر فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد (٤٦)، ٢٠٠٤، ص ص٢٤٣ -٢٤٦.

٢١٠ -مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تمويل التعليم العالى فى مصر:رصد الواقع - دراسة التجارب - ومصادر التمويل المقترحة، مجلس الوزراء، مركزالمعلومات ودعم اتخاذ القرار، مارس ٢٠١١، ص٣٧.

٢١١ -بن عزة محمد: ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف، دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٩، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبى بكر بلقايد، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ص٥٦.

٢١٢ -المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وزارة التعليم العالى: الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئوولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى: تمويل التعليم العالى فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص٥٣.

٢١٣ -المركز العربى للبحوث التربوية لدول الخليج: اقتصاديات التعليم، مرجع سابق، ص ص١٥٧ -١٥٨.

٢١٤ -بن عزة محمد: ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف، دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ص٥٩ -٦٢.

٢١٥ -وزارة التخطيط: تقرير مبدئى عن تقديرالاستثمارات اللازمة للتوسع فى التعليم العالى فى مصر ومصادر تمويلها خلال الفترة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٧، وزارة التخطيط، وحدة دعم السياسات، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٨٣.

٢١٦ -المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وزارة التعليم العالى: الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئوولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى: تمويل التعليم العالى فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ص٥٢ -٥٣.

٢١٧ -حسام بدراوى: التعليم الفرصة للإنقاذ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١١، ص ص٢٦٢.

218- Transparency International; Transparency International Corruption Perceptions Index 2014, Transparency International, Birlin, 2015, P.5.

٢١٩ -المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية: تقرير إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، جنيف، ١١ – ١٢ مايو ٢٠١٣، ص ٥.

٢٢٠ -حسام بدراوى: التعليم الفرصة للإنقاذ، مرجع سابق، ص ص٢٦٨.

٢٢١ -المرجع السابق، ص ص٢٦٠ -٢٦١.

٢٢٢ -سعيد اسماعيل على: الفساد فى التعليم، مكتبة عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص٤ -٥.